مجلة المنظمة

الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي

يناير – أبريل 2025 العدد 57

OIC Journal

آلية تنسيق بين المنظمة والجامعة والأفريقي لدعم فلسطين

لا للتهجير

Conseil des Ministres des Affaires Etrangères de l'OCI
OIC Council of Foreign Ministers
مجلس وزراء الخارجيـــة لمنظمة التعاون الإسلامي
Yaoundé, 29 - 30 août 2024

الدورة الخمسون لمجلس وزراء الخارجية
ياوندي – جمهورية الكاميرون
29-30 أغسطس 2024
شعارها: (تطوير البنية التحتية للنقل والمواصلات في إطار منظمة التعاون الإسلامي: أداة رئيسية في مكافحة الفقر وانعدام الأمن)

ياوندي عاصمة جمهورية الكاميرون، وتحتوي على العديد من الصناعات التحويلية والمعالجة، كمصانع الأخشاب والمطابع، وهي أيضا سوق لأحد أغنى المناطق الزراعية في البلاد.

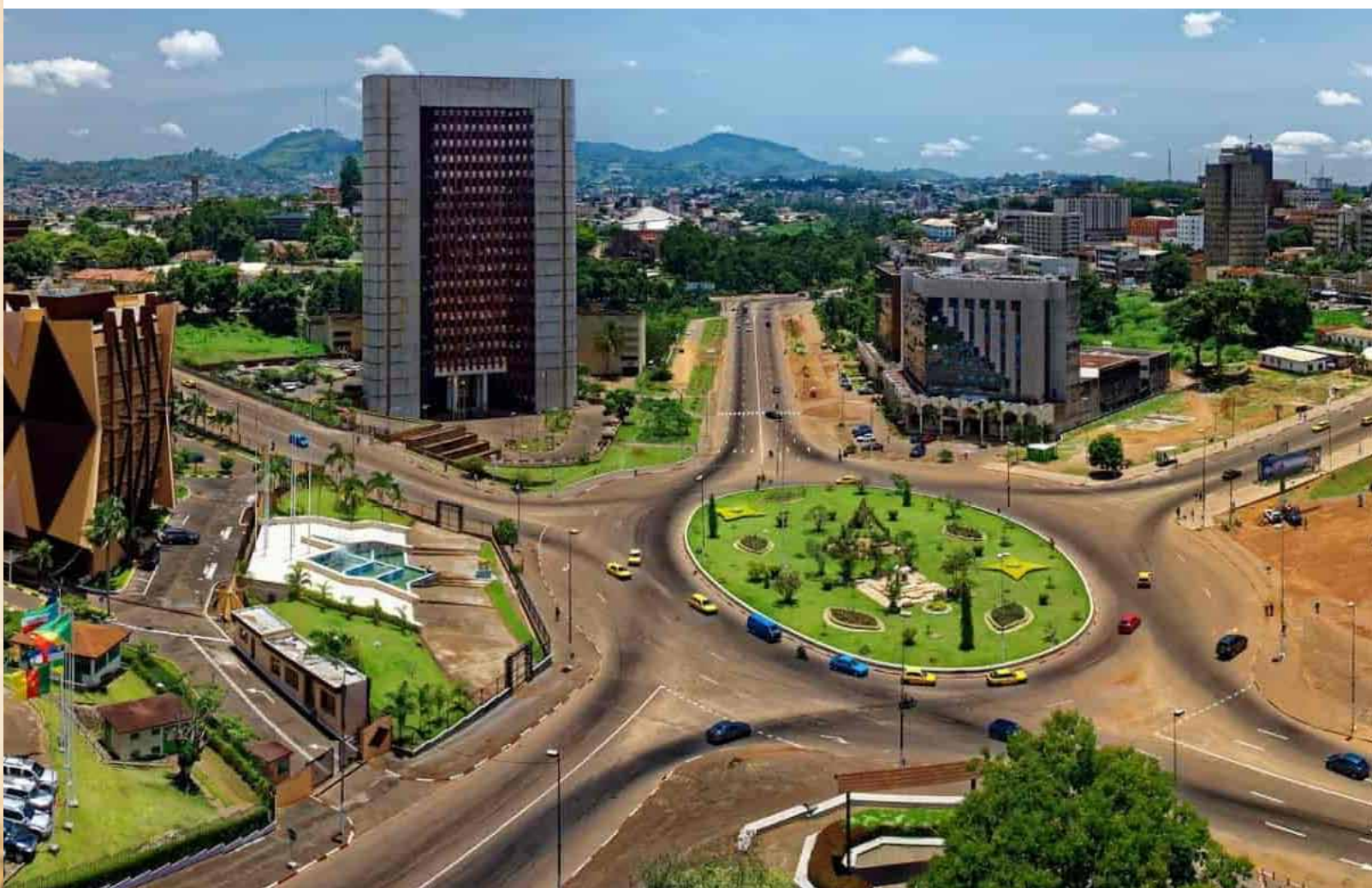

مؤتمر المانحين الساحل وبحيرة تشاد: عطاء تاريخي

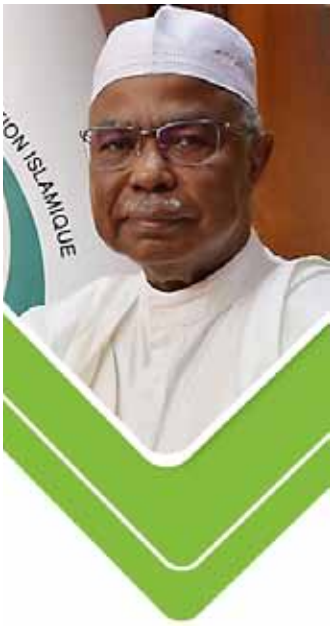

حسين إبراهيم طه

الأمين العام

لمنظمة التعاون الإسلامي

إن العالم الإسلامي يعد واحدا من أكثر المناطق التي تتعرض للكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية والحروب وهو ما يجعل من احتواء تلك الأزمات واجبا وعبئا في الوقت نفسه

تعد منظمة التعاون الإسلامي منبرا ونقطة التقاء لدولها الأعضاء، حيث تتكامل في بوتقتها صورة العطاء والتعاون والتلاحم، وقد كان ذلك بالفعل من خلال مؤتمر المانحين لدعم النازحين واللاجئين في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد الذي انعقد في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، بمدينة جدة، وباستضافة كريمة من المملكة العربية السعودية، في ٢٦ أكتوبر الماضي، والذي جاء انعقاده في اتساق مع قرار الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية للمنظمة رقم (ICHAD-٤٩/٤) حيث كان نبراسا يستدل به على البذل والتعاضد والإخاء.

ولا يخفى أن تنظيم مؤتمر المانحين لدعم النازحين واللاجئين في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد تم من خلال عمل وتنسيق مشتركين بين منظمة التعاون الإسلامي ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(OCHA) ، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .(UNHCR)

ولا يفوتني من هذا المنبر من أن أؤكد على أن حكومة المملكة العربية السعودية بمبادرتها اللافتة والاستثنائية انبرت لأن تستضيف هذا المؤتمر بل وتساهم بسخاء في العمل الدؤوب من خلال مؤسساتها بهدف تعبئة الموارد اللازمة لتلبية احتياجات اللاجئين والنازحين في بلدان الساحل وحوض بحيرة تشاد. وهذه المبادرة بسياقها وتكاملها لا تكرس نمطا أصيلاً في دعم الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة والصديقة للمملكة العربية السعودية فقط، بل تبرهن أيضاً على تمسكها بقيم التضامن التي دائما كانت سلوكا حميدا ونهجا وميزت عملها في إطار المنظمة.

وعلينا أن ندرك أن مؤتمر المانحين الذي احتضنته الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي يعد علامة على التضامن الفعال بين منظمة التعاون الإسلامي وشركائها الخارجيين الذين تم حشدهم لتقديم استجابة مشتركة للتحديات الملحة المرتبطة بالأزمة الحادة للنازحين واللاجئين في منطقة متأثرة بشدة بانعدام الأمن وتغير المناخ والاضطرابات بمختلف أنواعها.

ولا يخفى على أحد أن العالم الإسلامي يعد واحدا من أكثر المناطق التي تتعرض للكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية والحروب وهو ما يجعل من احتواء تلك الأزمات والكوارث واجبا وعبئا في الوقت نفسه، لا يمكن الإيفاء بمتطلباته من دون تعاون وتظافر تهب له الدول الأعضاء في المنظمة، وقد كان الحدث الأبرز في أكتوبر الماضي علامة فارقة في تقديم الدعم والمساعدة.

لقد حرص مؤتمر المانحين على تحقيق جملة من الأهداف تمثلت في زيادة الوعي بأزمة اللجوء والنزوح في المنطقة بغية الخروج باستراتيجيات لمعالجتها، وبناء شراكات قوية لدعم طرق التشبيك التي من شأنها أن تعزز الحلول طويلة الآجال لمشاكل النزوح والأمن الغذائي وغيرها من الأزمات فضلا عن تكثيف العمل الدبلوماسي من أجل منع الأزمات في المنطقة وتعزيز الاستجابة الفعالة وتحقيق الأهداف طويلة الأمد، وحشد الموارد للاستجابة الإنسانية الفورية لتقديم وتعبئة الموارد من أجل تقديم الدعم لأكثر من ١١ مليون شخص يعانون تبعات النزوح واللجوء في منطقة الساحل حوض بحيرة تشاد.

ويهدف المؤتمر إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أهمها زيادة الوعي بأزمة النزوح واللجوء في منطقة الساحل وبحيرة تشاد، وحشد الموارد المالية للاستجابة الإنسانية الفورية لهذه الأزمة وما يطرأ في المستقبل من تحديات في هذا الجزء الهام من القارة الأفريقية.

ومع نجاح عقد مؤتمر المانحين لدعم اللاجئين والنازحين في دول الساحل وحوض بحيرة تشاد في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والذي تميز بمشاركة واسعة ونجاح منقطع النظير، أحب أن أكرر من خلال هذا المنبر شكري الجزيل وعرفاني الكبير إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأشيد في الوقت نفسه بما قدمته المملكة العربية السعودية من جهود مخلصة تجسدت في حسن الاستقبال وكرم الضيافة المعهودين، وما نتج عنها من نجاح كبير ونتائج متميزة للمؤتمر، أشاد بها جميع المشاركين الذين شملتهم العناية السامية طوال مقامهم في المملكة العربية السعودية.

وما من شك من أن التبرع السخي الذي قدمته المملكة العربية السعودية لدعم النازحين واللاجئين في دول الساحل وحوض بحيرة تشاد يمثل امتدادا لسياستها الراسخة والثابتة ومواقفها التاريخية في تعزيز التضامن الإسلامي والعمل الإسلامي المشترك ودعم الشعوب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المتأثرة بالأزمات والكوارث الإنسانية.

وكلنا فخر بأن منظمة التعاون الإسلامي وبالتعاون مع المملكة العربية السعودية وهيئات ومؤسسات الأمم المتحدة قد نجحت في مد يد العون إلى ٧ دول أفريقية أعضاء في المنظمة وإلى ملايين النازحين واللاجئين الذين سوف يستفيدون من ثمرات عمل هذا المؤتمر الهام والناجح.

مجلة المنظمة

تصدر عن منظمة التعاون الإسلامي

مدير إدارة الإعلام المكلف ورئيس التحرير
الدكتور عبد الحميد صالحي

مدير التحرير
أيمن عبوشي

تصميم واخراج
محمد عبد القادر قلبه

مستشار التحرير
السفير طارق علي بخيت

الترجمة
هشام خوجلي
أمجد حسن علي
محمد البوسيفي

المملكة العربية السعودية
ص . ب 178 جدة : 21411
هاتف : 966126385777+ فاكس : 966126385700+

حقوق نشر الصور داخل العدد
منظمة التعاون الإسلامي

موقع الالكتروني : www.oic-oci.org
البريد الالكتروني : journal@oic-oci.org

بعثة المراقبة الدائمة التابعة للمنظمة
في مقر الأمم المتحدة بنيويورك
320 East- 51st Street
New York 10022
New York - U.S.A
www.oicun,org
oic@un.int

بعثة المراقبة الدائمة التابعة للمنظمة
في مقر الأمم المتحدة بجنيف
ICC-20 Route pre - Bois - Case Postal 1818
CH 1215 Geneve - SUISSE
www.oic - un.org
oic@oci - un.org

إن الآراء الواردة في المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر منظمة التعاون الإسلامي، بل هي تمثل آراء الكُتّاب الخاصة بهم. ومع ذلك، تحتفظ بحق تعديل أي جزء من النص أو مراجعته أو تحريره أو حذفه أو إعادة صياغته عندما وأينما يبدو ذلك ضرورياً.

أجهزة المنظمة

اللجان الدائمة:

لجنة القدس

اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية (الكومياك)، داكار (https://www.comiac.gouv.sn)

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، اسطنبول (https://www.comcec.org)

اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (الكومستيك)، اسلام آباد (https://comstech.org)

الأجهزة المتفرعة

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، أنقرة (https://www.sesric.org)

مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)، اسطنبول (https://www.ircica.org)

الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، دكا (https://www.iutoic-dhaka.edu)

المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الدار البيضاء (https://icdt-cidc.org)

مجمع الفقه الإسلامي الدولي، جدة (https://iifa-aifi.org)

صندوق التضامن الإسلامي، جدة (https://isf-fsi.org)

المجلس الإسلامي للطيران المدني، تونس

المؤسسات المتخصصة

البنك الإسلامي للتنمية، جدة (https://www.isdb.org)

منظمة العالم الاسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، الرباط (https://icesco.org)

اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي (يونا)، جدة (https://una-oic.org)

اتحاد إذاعات وتلفزيونات دول منظمة التعاون الإسلامي (أوسبو)، جدة (https://osbu-oic.org)

اللجنة الإسلامية للهلال الدولي، بنغازي (https://ar.icic-oic.org)

المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، أستانا (https://www.iofs.org.kz)

مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، باكو

منظمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار (أمانة الكومستيك)، اسلام آباد (https://comstech.org)

منظمة تنمية المرأة، القاهرة (https://www.wdo-odf.org/ar)

مركز منظمة التعاون الإسلامي للتعاون والتنسيق بين الأجهزة الشرطية، اسطنبول

المؤسسات المنتمية

الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية، كراتشي (https://www.iccia.com)

منظمة العواصم والمدن الإسلامية، مكة المكرمة (https://www.oicc.org/)

الاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي، الرياض (https://issf.sa)

الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، جدة

الاتحاد العالمي للمدارس العربية الإسلامية الدولية، القاهرة (https://www.facebook.com/wfaiis.oic.schools)

منتدى التعاون الإسلامي للشباب، إسطنبول (https://www.icyforum.org)

الاتحاد العالمي للكشاف المسلم، جدة (https://msihs.org)

الأكاديمية الإسلامية العالمية للعلوم، عمّان (https://www.iasworld.org/)

اتحاد المستشارين في البلدان الإسلامية، إسطنبول (https://thefcic.org)

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة (https://www.cibafi.org)

اتحاد المقاولين في البلدان الإسلامية، الرياض

فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية لمنظمة التعاون الإسلامي، سايبرجايا بماليزيا (https://www.oic-cert.org/en)

معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، اسطنبول (https://www.smiic.org/en)

الاتحاد العقاري في الدول الإسلامية، جيبوتي

منتدى السلطات المعنية بتنظيم البث في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أنقرة (https://www.oic-ibraf.org)

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، كوالالمبور (https://www.iium.edu.my/v2)

اتحاد سلطات الضرائب في الدول الإسلامية، الخرطوم

المنتدى العالمي للوسطية، عمّان (https://www.wasatyea.net/ar/node/3)

منتدى الاعلاميين لمنظمة التعاون الإسلامي، تركيا

جامعة الملك فيصل بتشاد، نجامينا (https://urft.net)

المنتدى الإسلامي لجهات اعتماد الحلال، السعودية

الجامعات الإسلامية

الجامعة الإسلامية في النيجر، نيامي (https://universite-say.com)

الجامعة الإسلامية في أوغندا، مبالي (https://www.iuiu.ac.ug)

الأجهزة المستقلة

الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، جدة (https://oic-iphrc.org/home)

محتويات العدد

ملف فلسطين

٤ قمة الرياض تؤكد ضرورة إنهاء العدوان الإسرائيلي على فلسطين ولبنان

٦ موقف عربي إسلامي مشترك: رفض لتهجير الفلسطينيين

٨ آلية تنسيق بين المنظمة والجامعة والاتحاد الإفريقي لدعم فلسطين

١٠ الأمين العام يحذر من المساس بـ «الأونروا»

المرصد

١٢ إسرائيل انتهجت سياسة متعمدة لجعل غزة جحيما لا يصلح للعيش

١٣ عقاب جماعي: إسرائيل أخضعت غزة للدمار والتجويع والتهجير

تحت المجهر

١٨ المنظمة تحتضن «المانحين لدعم النازحين واللاجئين» في الساحل وبحيرة تشاد

أفغانستان

٢٤ مبعوث الأمين العام لأفغانستان يجري مشاورات في باكستان

أخبار المنظمة

٢٦ التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة بقرار الجمعية العامة

انتخابات

٢٨ وفود المنظمة تقوم بملاحظة الانتخابات في ٥ دول أعضاء

شؤون ثقافية

٣٠ المنظمة تشارك في مؤتمرين حول اللغة العربية في دبي وإنجامينا

شؤون اجتماعية

٣٥ مذكرة تفاهم بين المنظمة ومكتب «الخارجية الأمريكية» لقضايا المرأة العالمية

شؤون اقتصادية

٤٠ الأمين العام في كومسيك يدعو لزيادة التعاون الزراعي بين دول المنظمة

أجهزة

٥٤ تنسيقي الجامعات الإسلامية الثاني في كوالالمبو بالاشتراك مع «التعاون الإسلامي»

إدانة احتلال إسرائيل أراضي سورية 11

المرصد: ٣٦٠ ألف طالب حُرموا من التعليم 14

عصا ضوئية ترعب الفلسطينيين 20

النسخة العاشر من رحلة المشاعر 29

التراث المقدس في أوزبكستان 33

قمة الرياض تؤكد ضرورة إنهاء العدوان الإسرائيلي على فلسطين ولبنان

انعقدت القمة العربية والإسلامية غير العادية برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بالمملكة العربية السعودية، الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وبمشاركة قادة ورؤساء حكومات ورؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية، في مدينة الرياض في ١١ نوفمبر الماضي.

وتقدم معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في كلمته التي ألقاها خلال أعمال القمة بخالص الشكر والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على الدعوة الكريمة لهذه القمة غير العادية واستضافة أشغالها، والتي تأتي تأكيدا للاهتمام والدعم لقضية فلسطين والقدس الشريف.

وأكد الأمين العام بأن هذه القمة جاءت في ظل استمرار جرائم العدوان العسكري الغاشم والإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين ولبنان، واستهدافه وجود ودور وكالة الأونروا وقضية اللاجئين الفلسطينيين، ومحاولاته تهجير الشعب الفلسطيني وجر المنطقة إلى حرب شاملة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

كما طالب حسين إبراهيم طه بضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٧٣٥ بشأن وقف إطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية بشكل كاف ومستدام إلى جميع أنحاء قطاع غزة، وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتمكين الحكومة الفلسطينية من تولي مسؤولياتها في قطاع غزة.

وثمن الأمين العام جهود اللجنة الوزارية العربية الإسلامية المشتركة بشأن قضية فلسطين، مؤكدا أهمية مواصلة مساعيها على الساحة الدولية قصد إنهاء العدوان الجاري والاحتلال والاستيطان الإسرائيلي غير الشرعي، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وتوسيع الاعتراف بدولة فلسطين وحقها في العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وتنفيذ حل الدولتين بما يؤدي إلى تجسيد إقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة خاصة قرار الجمعية العامة الأخير بشأن فتوى محكمة العدل الدولية، وكذلك مبادرة السلام العربية.

وأكد حسين إبراهيم طه، في كلمته أيضا ضرورة الحفاظ على وحدة وأمن واستقرار لبنان وسيادة الدولة اللبنانية على أراضيها وحدودها المعترف بها دوليا، داعيا إلى فرض وقف فوري وشامل لإطلاق النار، وإرساء الاستقرار المستدام في لبنان من خلال التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن بما فيها القرار ١٧٠١.

وكان السيد حسين طه قد شارك في ١٠ نوفمبر الماضي في الاجتماع الوزاري التحضيري للقمة، الذي انعقد برئاسة صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان، وزير خارجية المملكة العربية السعودية، في العاصمة السعودية الرياض.

وأكد الأمين العام في كلمته أهمية انعقاد هذه القمة في ضوء استمرار وتصاعد التحديات الجسيمة والمآسي التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة وخصوصا قطاع غزة، وكذلك الأراضي اللبنانية نتيجة استمرار جرائم العدوان والحصار والاستيطان والتدمير والتهجير التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في انتهاك سافر للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وازدراء للقيم والمبادئ الإنسانية.

كما حذر في كلمته من العواقب الوخيمة لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي ضد وكالة الأونروا، مؤكدا على الدور الحيوي لهذه الوكالة الأممية في توفير الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، ولكونها شاهدا على التزام ومسؤولية المجتمع الدولي الدائمة تجاه قضيتهم، وركيزة للسلم والاستقرار الإقليمي.

قادة دول المنظمة يحذرون من توسع رقعة العدوان الإسرائيلي

أكدت القمة العربية والإسلامية المشتركة التي التأمت في العاصمة السعودية الرياض، على القرارات التي صدرت عن القمة المشتركة الأولى غير العادية في نوفمبر قبل الماضي، وتجديد التصدي للعدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة ولبنان، والعمل على إنهاء تداعياته الإنسانية الكارثية على المدنيين؛ أطفالا ونساء وشيوخا ومدنيين عزّل. وحذرت القمة في قراراتها من خطورة التصعيد الذي يعصف بالمنطقة وتبعاته الإقليمية والدولية، ومن توسع رقعة العدوان على قطاع غزة، وامتد ليشمل الجمهورية اللبنانية، ومن انتهاك سيادة جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، دونما تدابير حاسمة من الأمم المتحدة.

كما أكدت القمة على تنفيذ جميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار رقم A/RES/ES-١٠/٢٢ بشأن حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية بتاريخ ١٠ ديسمبر قبل الماضي، والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وعلى ضرورة قيام مجلس الأمن باتخاذ قرار ملزم، تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لإلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وإدخال مساعدات إنسانية فورية وكافية لجميع مناطق القطاع، وتنفيذ قرارات المجلس، التي تدعو إلى اتخاذ خطوات عاجلة للسماح فورا بإيصال المساعدات الإنسانية، وكذلك القرارات التي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير والاستقلال الوطني وحق اللاجئين بالعودة، والقرارات التي تؤكد على المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة عن القضية الفلسطينية حتى تحل بكافة جوانبها؛ ومطالبة مجلس الأمن بالاستجابة للإجماع الدولي الذي عبر عنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في مايو الماضي بأن دولة فلسطين مؤهلة للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وأكدت القمة كذلك دعمها الجهود الكبيرة والمقدرة التي بذلتها كل من جمهورية مصر العربية ودولة قطر بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية لإنجاز وقف فوري ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة وإطلاق سراح الرهائن والأسرى، وتحميل إسرائيل مسؤولية فشل هذه الجهود نتيجة تراجع إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال عن الاتفاقات التي كان توصل إليها المفاوضون.

ودعت قرارات القمة المجتمع الدولي لتنفيذ جميع مضامين الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بتاريخ ١٩ يوليو الماضي نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإزالة آثاره، ودفع التعويضات عن أضراره، في أسرع وقت ممكن. ونددت بجريمة الاخفاء القسري التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في العدوان تجاه آلاف المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة وعموم الأرض الفلسطينية المحتلة، بمن فيهم من أطفال ونساء وشيوخ، علاوة على التنكيل والقمع والتعذيب والمعاملة المهينة التي يتعرضون لها، ودعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى العمل على كافة المستويات للكشف عن مصير المختطفين، والعمل على إطلاق سراحهم فوراً، وضمان توفير الحماية لهم، والمطالبة بتحقيق مستقل وشفاف حول هذه الجريمة، بما فيها إعدام بعض المختطفين.

وأدانت القرارات وبأشد العبارات ما يتكشف من جرائم مروعة وصادمة ارتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة في سياق جريمة الإبادة الجماعية، بما فيها المقابر الجماعية وجريمة التعذيب والإعدام الميداني والإخفاء القسري والنهب، والتطهير العرقي خاصة في شمال قطاع غزة، وطالبت مجلس الأمن بتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في هذه الجرائم، واتخاذ خطوات جدية لمنع طمس الأدلة والبراهين لمساءلة ومحاسبة مرتكبيها وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

موقف عربي إسلامي مشترك: رفض لتهجير الفلسطينيين

أدانت القمة العربية والإسلامية المشتركة وبشدة العدوان الإسرائيلي على لبنان وانتهاك سيادته وحرمة أراضيه، وكانت قد دعت إلى وقف فوري لإطلاق النار، والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما رفضت في قراراتها تهجير المواطنين الفلسطينيين داخل أرضهم أو إلى خارجها، باعتبارها جريمة حرب وخرق فاضح للقانون الدولي سنتصدى له مجتمعين.

وأدانت القمة سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها إسرائيل واستخدام الحصار والتجويع سلاحا ضد المدنيين في قطاع غزة، ومطالبة المجتمع الدولي باتخاذ خطوات عملية فورية لإنهاء الكارثة الإنسانية التي يسببها العدوان، وبما يشمل إجبار إسرائيل على الانسحاب الكامل من قطاع غزة وفتح جميع المعابر بينها وبين القطاع، ورفع كل القيود والعوائق أمام النفاذ الإنساني الآمن والسريع وغير المشروط إلى القطاع، تنفيذا لالتزاماتها باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال.

وطالبت بالانسحاب الفوري لقوات الاحتلال الإسرائيلي من معبر رفح، ومن محور صلاح الدين (فيلادلفي)، وبعودة السلطة الوطنية الفلسطينية لإدارة معبر رفح، واستئناف العمل باتفاق الحركة والنفاذ للعام ٢٠٠٥ وبما يسمح بانتظام عمل المنظمات الإغاثية واستئناف تدفق المساعدات بشكل آمن وفعال. وأكدت القرارات ضرورة تكاتف الجهود لتنفيذ مخرجات مؤتمر الإستجابة الإنسانية الطارئة في غزة، الذي استضافته المملكة الأردنية الهاشمية، بتنظيم مشترك مع جمهورية مصر العربية والأمم المتحدة في ١١ يونيو الماضي، وحشد الدعم اللازم للمؤتمر الإنساني الذي ستستضيفه القاهرة في ٢ ديسمبر الماضي.

وطالبت القمة المجتمع الدولي للتحرك بفاعلية لإلزام إسرائيل احترام القانون الدولي، واستنكار ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة، والتحذير من أن هذه الازدواجية تقوض بشكل خطير صدقية الدول التي تحصن إسرائيل كما رحبت بالقرار A/RES/ES-١٠/٢٤ الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ ١٨ سبتمبر الماضي الذي اعتمد مخرجات الفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية بشأن عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي.

ودعت القرارات جميع دول العالم وهيئاته التشريعية وجميع المؤسسات والمنظمات الدولية إلى الالتزام بقرارات الشرعية الدولية بشأن مدينة القدس ووضعها القانوني والتاريخي، كجزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، لتدين وبشدة الإجراءات العدوانية الإسرائيلية التي تستهدف المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس وتغيير هويتها العربية الإسلامية والمسيحية ومطالبة المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل لوقفها، والتحذير من استمرار الاعتداءات على المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف، بما في ذلك تقويض حرية العبادة فيه، ومنع المصلين من الدخول إليه، واستباحته واقتحامه وتدنيسه وتخريب محتوياته من قبل أفواج المستوطنين الإسرائيليين، والمحاولات الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في الأقصى المبارك وتقسيمه زمانيا ومكانيا، والتأكيد أن الأقصى بكامل مساحته البالغة ١٤٤ الف متر مربع، هو مكان عبادة خالص للمسلمين فقط، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الإقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية هي الجهة الشرعية الحصرية صاحبة الإختصاص بادارة المسجد الأقصى المبارك وصيانته وتنظيم الدخول اليه، في إطار الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة.

وطالب اجتماع القادة، مجلس الأمن باتخاذ قرار يلزم إسرائيل بوقف هذه السياسات غير القانونية التي تهدد الأمن والسلم في المنطقة، وبتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمدينة القدس الشريف، وإدانة قيام أي طرف بالاعتراف بالقدس عاصمة مزعومة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باعتباره إجراء غير قانوني وغير مسؤول، ويشكل اعتداءً على الحقوق التاريخية والقانونية والوطنية للشعب الفلسطيني والأمة الإسلامية.

العالم الإسلامي يدين
منع الأونروا من العمل في فلسطين

طالبت قمة الرياض جميع الدول بحظر تصدير الأسلحة والذخائر إلى إسرائيل؛ وحث الدول على الانضمام إلى المبادرة المقترحة من الجمهورية التركية والفريق الأساسي المؤلف من (١٨) دولة، والتي وقعت عليها (٥٢) دولة ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية، وتوجيه رسالة مشتركة إلى مجلس الأمن الدولي وإلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة وللأمين العام للأمم المتحدة وذلك من أجل وقف تقديم الأسلحة إلى إسرائيل، ودعوة كافة الدول إلى توقيعها.

وأدانت القمة مواصلة تبني وإقرار الكنيست الاسرائيلي للقوانين العنصرية وغير الشرعية، بما فيها ما يسمى قانون سحب الحصانة الممنوحة لموظفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ومنعها من العمل في الارض الفلسطينية المحتلة وقطع العلاقات معها، وقرار رفض إقامة دولة فلسطينية، والتأكيد على أن هذه القوانين والقرارات باطلة ولاغية وغير شرعية، ودعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى فرض عقوبات على اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لإجبارها على الامتثال للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ودعوة جميع الدول لتقديم الدعم السياسي والمالي الفعال للوكالة.

وفي قراراتها، حثت القمة، المحكمة الجنائية الدولية على سرعة إصدار مذكرات اعتقال بحق المسؤولين المدنيين والعسكريين الإسرائيليين لارتكابهم جرائم تقع ضمن اختصاص المحكمة- ضد الشعب الفلسطيني.

وطالبت القرارات مجلس الأمن والمجتمع الدولي اتخاذ القرارات اللازمة، وبما في ذلك فرض العقوبات، لوقف الإجراءات الإسرائيلية التصعيدية اللاشرعية في الضفة الغربية المحتلة التي تقوض حل الدولتين وتقتل كل فرص تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وتجريم هذه السياسات الاستعمارية، وإدانة السياسات الاستعمارية التي تنتهجها السلطة القائمة بالاحتلال لضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة بالقوة بغرض توسيع الاستعمار الاستيطاني غير الشرعي.

كما طالبت القمة مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والشركات العاملة فيها والواردة في قاعدة البيانات التي أصدرها مجلس حقوق الإنسان في ٢٠٢٣/٦/٣٠م، وتشكيل قوائم عار تضم أسماء تلك الشركات باعتبارها تغذي الاحتلال وتسعى إلى ديمومتهن داعية جميع دول العالم ومن بينها الدول الأعضاء لمنع المستعمرين المتواجدين على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من الدخول إليها لأي غرض كان، ووضع آليات وتدابير خاصة لفحص الأوراق الثبوتية للتحقق من أماكن إقامتهم بالتعاون مع دولة فلسطين، باعتبارهم يشاركون في الأعمال العدائية الإرهابية ضد ابناء الشعب الفلسطيني وممتلكاته وأراضيه.

ودعت القمة الأمانتين العامتين لكل من منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية وبالتعاون مع دولة فلسطين، إلى إعداد قائمة بأسماء هذه المجموعات وتعميمها على الدول الأعضاء، كما دعت الأطراف الدولية الفاعلة إلى إطلاق خطة محددة الخطوات والتوقيت برعاية دولية لإنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس المحتلة على أساس حل الدولتين، ووفق المرجعيات المعتمدة ومبادرة السلام العربية للعام ٢٠٠٢.

وأكدت قرارات القمة على أن السلام العادل والشامل في المنطقة والذي يضمن الامن والاستقرار لجميع دولها، لا يمكن تحقيقه دون انهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة حتى خط الرابع من يونيو ١٩٦٧، وذلك وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ لكافة عناصرها.

وأدانت القرارات الهجوم المتواصل لسلطات الاحتلال الإسرائيلي وممثليها على الأمم المتحدة وأمينها العام، وكذا إدانة حظر عمل اللجان الدولية وأعضاء مكتب المفوض السامي (لحقوق الإنسان) والمقررين الخاصين من الدخول إلى أرض دولة فلسطين.

آلية تنسيق بين المنظمة والجامعة والاتحاد الإفريقي لدعم فلسطين

شارك معالي السيد حسين إبراهيم طه الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، والسيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، والسفير نادر فتح العليم ممثلا عن رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي في التوقيع على آلية التنسيق المشتركة بين المنظمات الثلاث بشأن دعم قضية فلسطين، وذلك على هامش القمة العربية والإسلامية غير العادية في الرياض.

وجاءت مشاركة الأمين العام السيد حسين إبراهيم طه، برعاية سمو الأمير فيصل بن فرحان، وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وحضور عدد من وزراء الخارجية في الدول الاعضاء، وتعد الخطوة تأكيدا على الالتزام المشترك في تعزيز التعاون والتنسيق والشراكة بين المنظمات الثلاث انطلاقا من وثائقها التأسيسية والقرارات الصادرة عنها بشأن فلسطين، وكذلك القيم المشتركة للعدالة، والسلام، ومناهضة الاستعمار، والاضطهاد، والتمييز العنصري.

وتتضمن الآلية تعزيز الجهود المشتركة على الصعيد السياسي والقانوني والإنساني والإعلامي والثقافي لدعم ومساندة حقوق الشعب الفلسطيني الذي يتعرض للعدوان الغاشم والإبادة الجماعية والتهجير والتدمير الممنهج من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وتعمل المنظمات الثلاث في إطار هذه الآلية المشتركة على تنسيق المواقف والتحركات في المحافل الدولية، وتسهيل التبادل المنتظم لوجهات النظر، وتنظيم فعاليات واجتماعات وورش عمل مشتركة لدعم فلسطين.

ولاحقا، انعقد الاجتماع الأول لآلية التنسيق المشتركة بين منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي لدعم القضية الفلسطينية، بمشاركة وفود ترأسها من المنظمات الثلاث، عن منظمة التعاون الإسلامي سعادة السفير سمير بكر الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس، وعن جامعة الدول العربية سعادة السفير الدكتور سعيد أبو علي الأمين العام المساعد لقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وعن الاتحاد الأفريقي سعادة السفير نادر فتح العليم رئيس الوفد الدائم للاتحاد الأفريقي لدى جامعة الدول العربية.

وتناول الاجتماع مناقشة مشروع خطة العمل التنفيذية لأنشطة الآلية الثلاثية للعام الجاري، في المجال السياسي والاقتصادي والإنساني والثقافي والإعلامي. وتم إقرار الأنشطة والفعاليات التي تضمنها هذا البرنامج السنوي بمختلف المجالات، وتأكيد المنظمات الثلاث على حشد الجهود وتنسيق المواقف العربية والإسلامية والأفريقية على الساحة الدولية بشأن القضية الفلسطينية، وتنفيذ عدد من الأنشطة والفعاليات المشتركة لتعزيز الدعم والتضامن مع فلسطين ونضال شعبها العادل بكل المحافل والميادين على المستويات الرسمية والشعبية في الدول الأعضاء بالمنظمات الثلاث.

وكانت قرارات القمة قد دعت إلى توفير كافة أشكال الدعم السياسي والدبلوماسي والحماية الدولية للشعب الفلسطيني ودولة فلسطين وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتوليها مسؤولياتها بشكل فعال على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها قطاع غزة وتوحيده مع الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، ودعم دولة فلسطين اقتصاديا من خلال دعم جهودها في برامج الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي وإعادة إعمار قطاع غزة، والتأكيد على أهمية استمرار دعم موازنة دولة فلسطين وتفعيل شبكة أمان مالية شفافة وفق آليات يتفق عليها، والطلب من المجتمع الدولي بإلزام سلطة الاحتلال الإسرائيلي الإفراج عن أموال عائدات الضرائب الفلسطينية المحتجزة فورا وبشكل كامل.

كما كلفت قمة الرياض بالمملكة العربية السعودية اللجنة الوزارية العربية الإسلامية المشتركة برئاسة سمو الأمير فيصل بن فرحان وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وعضوية عدد من الدول الأعضاء،، والمشكلة وفق القرار الصادر عن القمة العربية الإسلامية المشتركة الأولى في ١١ نوفمبر ٢٠٢٣، والتي انعقدت في مدينة الرياض بمواصلة عملها وتكثيف جهودها، وأن تقدم اللجنة تقارير دورية تقوم الأمانتين لمنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية بتعميمها على الدول الأعضاء في المنظمتين.

حسين طه يشارك في «وزاري المساعدات الإنسانية» لغزة

شارك معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه، في المؤتمر الوزاري للمساعدات الإنسانية لقطاع غزة تحت رعاية فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي الذي نظمته بالقاهرة في ٢ ديسمبر الماضي، جمهورية مصر العربية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة تحت عنوان «عام على الكارثة الإنسانية في غزة: احتياجات عاجلة وحلول دائمة».

وأكد الأمين العام لمنظمة التعاون الاسلامي في الكلمة التي ألقاها خلال المؤتمر أهمية تعزيز تضامن المجتمع الدولي ودعمه تجاه التحديات الإنسانية المتفاقمة في قطاع غزة، مجددا دعوة المنظمة إلى ضرورة تحقيق وقف فوري ودائم وشامل لإطلاق النار في قطاع غزة، ووضع حد لجميع الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف.

وثمن الأمين العام المساعدات الإنسانية التي قدمتها الدول والمنظمات إلى الشعب الفلسطيني، مؤكدا عزم منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها على البقاء شريكًا فاعلا في كل الجهود الرامية إلى رفع المعاناة الإنسانية عن الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده، ومطالبا المجتمع الدولي بضرورة وضع حد للعدوان الإسرائيلي الجاري وإنهاء الاستيطان والاحتلال للأرض الفلسطينية وإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من يونيو/ حزيران لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.

على صعيد آخر، رحبت منظمة التعاون الإسلامي بتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة قرارا يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، معتبرة ذلك إجماعا دوليا على رفض الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي غير الشرعي في الأرض الفلسطينية. وجددت المنظمة دعوتها جميع الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين إلى القيام بذلك ودعم عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، وكذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرار الجمعية العامة حول الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي وضرورة إنهاءه.

المنظمة تشارك في «التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين»

شارك السفير سمير بكر، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس، على رأس وفد من الأمانة العامة للمنظمة في الاجتماع الثاني لـ «التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين» الذي عقد على مستوى كبار المسؤولين في العاصمة البلجيكية بروكسيل يوم ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٤.

وتأتي مشاركة منظمة التعاون الإسلامي في هذا الاجتماع تأكيدا على التزامها الراسخ بدعم الجهود الدولية لإنهاء الاحتلال والعدوان والاستيطان الإسرائيلي غير الشرعي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأكد السفير سمير بكر على دعم المنظمة الكامل للجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل دائم وعادل وشامل للقضية الفلسطينية استنادًا إلى قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. كما أكد على أهمية هذا التحالف في تعزيز التعاون والعمل المشترك بين جميع الأطراف الدولية الفاعلة لتنفيذ التزاماتها واتخاذ إجراءات عملية تساهم في وقف العدوان على غزة وإيصال المساعدات الإنسانية والعمل على تنفيذ حل الدولتين.

وكانت الأمانة العامة قد شاركت في الاجتماع الأول «للتحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين» الذي انعقد على مستوى كبار المسؤولين، بمشاركة وفود من ٩٤ دولة ومنظمة دولية في يومي ٣٠ و ٣١ اكتوبر العام الماضي بمدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية. حيث مثل المنظمة السفير سمير بكر، على رأس وفد من الأمانة العامة، تأكيدا على دعمها لهذا التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين.

وأكد السفير سمير بكر خلال الاجتماع على أهمية انعقاد هذا التحالف الدولي لحشد الإجماع والالتزام على الساحة الدولية تجاه ضرورة تنفيذ حل الدولتين، وكذلك تعزيز الجهود متعددة الأطراف للضغط على إسرائيل، قوة الاحتلال، لإنهاء وجودها وعدوانها واستيطانها غير الشرعي في الأرض الفلسطينية، والعمل على توسيع الاعتراف بدولة فلسطين وحقها في العضوية بالأمم المتحدة، والنهوض بالمسؤولية الفردية والمشتركة للدول تجاه دعم حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

الأمين العام يحذر من المساس بـ «الأونروا»

حذر معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، حسين إبراهيم طه، من خطورة محاولات إسرائيل قوة الاحتلال، إلغاء وجود ودور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى «الأونروا» معتبرا ذلك انتهاكا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

جاء ذلك في رسائل وجهها الأمين العام إلى وزراء خارجية الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة، والرئيسين الحاليين لمجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي أكد فيها على أهمية الدور الحيوي الذي تضطلع به وكالة الأونروا في تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وخاصة قطاع غزة، نظرا لما تشهده من ظروف مأساوية.

كما دعا الأمين العام في هذه الرسائل الى الضغط على إسرائيل، قوة الاحتلال، من أجل وقف إجراءاتها الجارية غير القانونية ضد وكالة الأونروا.

في غضون ذلك، أدانت منظمة التعاون الإسلامي بأشد العبارات تصويت كنيست إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال على مشروع قانون باطل يحظر دور وكالة الأونروا في القدس الشرقية المحتلة ويلغي الإمتيازات والحصانات الممنوحة لها بموجب قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، معتبرة ذلك في إطار محاولاتها تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم الأصيل في العودة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

وحذرت المنظمة من تداعيات هذه الإجراءات الاسرائيلية على دور وكالة الأونروا في تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، مؤكدة أن مواصلة الاحتلال الإسرائيلي استهداف منشئات الوكالة وموظفيها وآلاف النازحين في مدارسها لن تغير من الوضع القانوني لوكالة الأونروا التي تتمتع بتفويض دولي بناء على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ودعت المنظمة، في الوقت نفسه، المجتمع الدولي، وخصوصا مجلس الأمن الدولي، إلى تحمل مسؤولياته تجاه حماية وكالة الأونروا ودورها الحيوي تجاه تقديم الخدمات الأساسية لملايين اللاجئين الفلسطينين وضمان حقوقهم، إلى أن يتم إيجاد حل عادل ومتفق عليه بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

من ناحية ثانية، رحبت منظمة التعاون الإسلامي بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة "طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات إسرائيل فيما يتعلق بوجود وأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والدول الثالثة"، مثمنة جهود مملكة النرويج وجميع الدول التي شاركت في رعاية ودعم مشروع القرار.

وأكدت المنظمة أن جميع خطط وتدابير الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك التشريعات التي تؤثر على وجود وعمليات وحصانات الأمم المتحدة وكياناتها وهيئاتها، بما فيها وكالة الاونروا والمنظمات الدولية الأخرى والدول الثالثة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، ومن شأنها ان تحرم الشعب الفلسطيني من المساعدات الأساسية وتفاقم الأزمة الإنسانية التي يعاني منها.

كما رحبت المنظمة بتبني الجمعية العامة قرارا حول "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية".

المنظمة تدين احتلال إسرائيل أراضي سورية

أدانت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي استمرار وتصاعد وتيرة العدوان الإسرائيلي الغاشم على الأراضي السورية من خلال الاستهداف العسكري المباشر للبنية التحتية وتوسيع الاحتلال غير الشرعي للمنطقة العازلة في مرتفعات هضبة الجولان واحتلال جبل الشيخ وأجزاء من محافظة القنيطرة بما في ذلك قرى وبلدات، معتبرة ذلك انتهاكا جسيما للقانون الدولي وقرارات هيئة الأمم المتحدة ذات الصلة. وأكدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، على ضرورة احترام وحدة وسيادة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية والحفاظ على أمنها واستقرارها.

وأكدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي كذلك، وقوفها إلى جانب الشعب السوري واحترام خياراته السياسية، داعية جميع الأطراف السياسية للتحلي بالمسؤولية وتغليب المصالح العليا للشعب السوري والحفاظ على المقدرات والأرواح، والعمل على استكمال عملية الانتقال السياسي بشكل سلمي وآمن بما يضمن استعادة الجمهورية العربية السورية لمؤسساتها ووحدتها الترابية ودورها ومكانتها بين الدول.

في غضون ذلك، وجه أهالي محافظة القنيطرة في الجمهورية العربية السورية نداء عاجلا لمنع التهجير القسري والانتهاكات في محافظة القنيطرة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وطالب أهالي المحافظة في ندائهم العاجل بالحماية من الجرائم المتصاعدة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي تمثلت في جرائم وانتهاكات واضحة لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

وكانت سلطات الاحتلال قد سيطرت على عدة قرى وبلدات في القنيطرة، بما في ذلك السويسة والدوية، في انتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد على السيادة السورية.

وقد وصل هذا التصعيد إلى نقطة حرجة حيث قوبلت المظاهرات السلمية المناهضة للاحتلال بالذخيرة الحية، مما أدى إلى إصابات خطيرة بين أربعة مدنيين سوريين من سكان المحافظة، بما في ذلك الأطفال، وتم نقلهم إلى مستشفى القنيطرة. وهم عبد الرحمن خالد النقال والذي أصيب بطلق ناري في كلا الساقين، وأحمد يونس شتيوي – ١٣ عاما، وأصيب بطلق ناري في منطقة الظهر والصدر، وعلاء جاسم العوض وأصابه طلق ناري في الكاحل الأيمن، والمعتصم بالله عادل العلي والذي أصيب بطلق ناري في الجانب الأيمن، وأكد أهالي القنيطرة أن هذه الجرائم تنتهك المواثيق الدولية، بما في ذلك اتفاقيات جنيف، التي تجرم استهداف المدنيين والتهجير القسري.

وقد حث سكان القنيطرة المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات فورية لوقف هذه الانتهاكات المستمرة. وطالبوا باتخاذ بجملة من التدابير بما فيها تشكيل لجنة تحقيق دولية، وإرسال بعثة إلى القنيطرة للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية، كما طالبوا بإدانة دولية فورية، وإصدار بيان واضح ومباشر يدين الممارسات الإسرائيلية في القنيطرة بما في ذلك المطالبة بوقف العدوان، بالإضافة إلى دعم الجهود الإنسانية وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لسكان القنيطرة المتضررين، بما في ذلك الغذاء والمأوى والمستلزمات الطبية الأساسية، فضلا عن إنفاذ القرارات الدولية، وضمان امتثال إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال لقرارات الأمم المتحدة، وخاصة تلك التي تؤكد على سيادة سوريا وتتطلب انسحاب قوات الاحتلال من الأراضي السورية.

وقال أهالي القنيطرة في بيانهم إنهم ينظرون إلى المجتمع الدولي باعتباره أملهم الأخير في مواجهة هذه الانتهاكات، مؤكدين اعتمادهم على جهود المجتمع الدولي لإحقاق العدالة والدفاع عن حقوق الشعوب المضطهدة.

إسرائيل تتعمد جعل غزة جحيما لا يصلح للعيش

انتهجت قوات الاحتلال الإسرائيلي سياسة تصعيدية تراكمية منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ وحتى كتابة هذا التقرير في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤، وكانت هذه السياسة تهدف إلى جعل قطاع غزة جحيما لا يصلح للعيش عبر تدمير البنى التحتية والمراكز الخدمية، ومنع دخول المساعدات، وقصف المخابز، وتعطيل وإخلاء المستشفيات وغيرها من جرائم الحرب، بحيث تكدس هذه الجرائم قرابة المليوني نسمة معظمهم من النازحين في منطقة شديدة الضيق وتصبح بالتالي منطقة طاردة تدفع قاطنيها إلى النزوح.

وسجّل المرصد الإعلامي لمنظمة التعاون الإسلامي لجرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين، سقوط ٤٠٤٦ شهيدا خلال أشهر اكتوبر ونوفمبر وديسمبر ٢٠٢٤، بالإضافة إلى ١٦٦٧٦ جريحا، وقصفت قوات الاحتلال ٢٢ مدرسة تأوي نازحين في قطاع غزة متسببة بـ ٣٢٦ مجزرة على مدى الأشهر الثلاث الأخيرة.

وقتلت قوات الاحتلال ٢٠٣ صحفيين طوال فترة اعتدائها على قطاع غزة، فيما بلغ عدد الجرائم والانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال في الأرض الفلسطينية على مدى ٩٠ يوما الأخيرة إلى ٢٧٩٣٣ جريمة.

وخلال الفترة المذكورة شهد مستشفى كمال عدوان في شمال قطاع غزة جرائم إسرائيلية متلاحقة انتهت بأوامر قوات الاحتلال بإخلائه بعد أن قطعت قوات الاحتلال التيار الكهربائي عنه ووضعت ربوتات متفجرة قربه ونسفت مبان سكنية في محيطه، فيما أطلقت النار على المستشفى في بداية ديسمبر ٢٠٢٤ التي شهدت كذلك استهداف مستشفى العودة.

وخلال تغطية المرصد للفترة المذكورة قصفت قوات الاحتلال واقتحمت مستشفى كمال عدوان عدة مرات وأجبرت طاقمه على مغادرته بمن فيهم أطباء أندونيسيون واعتقلت مدير المستشفى الدكتور حسام أبو صفية، كما حاصرت قوات الاحتلال المستشفى الإندونيسي، وهدمت سوره الخارجي، فيما تعرض مستشفى العودة في مخيم جباليا لقصف مدفعي متكرر، بحيث تم تعطيل جميع مستشفيات شمال قطاع غزة في جباليا وبيت لاهيا وبيت حانون، بالإضافة إلى قصف المستشفى المعمداني عدة مرات. وقصف جيش الاحتلال كذلك محيط مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح.

وكانت هذه الاعتداءات قد جاءت فيما كان هناك ١٢ ألف جريحا بحاجة للسفر المستعجل للعلاج، و١٠ آلاف مصاب بالسرطان يواجهون خطر الموت، و٣ آلاف مريض بأمراض مزمنة مختلفة محرومين من العلاج، فضلا عن أكثر من مليون ونصف المليون مصاب بأمراض معدية جراء ظروف النزوح.

وسجّل المرصد معاناة الوضع الصحي في قطاع غزة الذي كان ولا يزال يئن تحت وطأة سنة كاملة من العدوان شهد خلالها خروج ٢٠ مستشفى (أهلي وحكومي) من الخدمة من بين ٣٥ مستشفى، فيما كان يعمل الـ ١٥ مستشفى المتبقية بشكل جزئي، بالإضافة إلى خروج ٨٠ مركز صحي من أصل ٩٠ من الخدمة كذلك، علاوة على تدمير ١٣٠ سيارة إسعاف، واستشهاد ١١٥١ فلسطينيا، واعتقال ٣١٠ آخرين ممن يعملون في القطاع الصحي وفق إحصائية تشمل ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ إلى نهاية سبتمبر ٢٠٢٤، وتظل هذه الأرقام بحاجة إلى التحديث مع تزايد الجرائم في الفترة اللاحقة.

عقاب جماعي:

إسرائيل أخضعت غزة للدمار والتجويع والتهجير

شهدت فترة الـ ٩٠ يوما خلت منذ أكتوبر وحتى ديسمبر ٢٠٢٤، عملية تهجير قسري واضحة قامت بها قوات الاحتلال وطالت بالتحديد من تبقى من سكان مناطق شمال قطاع غزة وبخاصة مخيم جباليا. ووثق المرصد عزل قوات الاحتلال الإسرائيلي لـ ٤٠٠ ألف فلسطيني يقيمون في مناطق الشمال، ومنعت دخول المساعدات الإنسانية إليهم مع عودة سياسة التجويع الإسرائيلية ضمن ما سجّله المرصد. وكانت قوات الاحتلال قد أصدرت عشرات الأوامر بهدف التهجير القسري للفلسطينيين بخاصة في شمال قطاع غزة.

وحظر الاحتلال الإسرائيلي عمل أطقم الدفاع المدني في شمال قطاع غزة الذي بدا واضحا أن الإجراءات الإسرائيلية فيه تهدف إلى تهجير سكانه بالقوة إلى مناطق وسط قطاع غزة.

وفي تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قال إن ٨٠ ألف منزل جرى تدميرها في قطاع غزة الذي يحتاج إلى ٨٠ عاما لإعادة بناء منازله فيما يحتاج اقتصاده إلى ٣٥٠ سنة من أجل العودة إلى وضعه المتعثر قبل العدوان الإسرائيلي.

وبجانب القصف الإسرائيلي المباشر من قبل الجو والبر والبحر، كان جنود الاحتلال يقومون بتريب وتنفيذ عمليات نسف لمبان سكنية كانت قد نجت من القصف في مناطق شمال قطاع غزة.

وفي توثيق للاعترافات الإسرائيلية، كشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية شهادات لجنود الاحتلال اقترفوا جرائم حرب في غزة، من خلال قتلهم للمدنيين. كما أقر الإعلام العبري بأن قوات الاحتلال دمرت أكثر من ٧٠٪ من مباني مخيم جباليا.

ويأتي استهداف المدارس بهدف ترويع النازحين الذين لاذوا بها بغية تهجيرهم قسريا من أماكنهم، في الوقت الذي أصدرت فيه إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ٦٦ أمراً بالتهجير القسري لمناطق أخرى في القطاع شمل ٨٧٪ من غزة، وتضم ١٥٠ حياً سكنياً، وفق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة والذي أكد أن ٨٠٪ من القطاع لا يزال خاضعا لهذه الأوامر. وأعلنت بلدية بيت لاهيا منطقة منكوبة.

كما وثّق المرصد غرق خيام النازحين بمياه الأمطار وعجز الدفاع المدني عن تقديم المساعدة بسبب نفاذ الوقود، لتحل أزمة البرد بجانب العديد من الكوارث الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون في قطاع غزة.

وكان الوضع الغذائي يترنح بين السيء إلى الأسوأ إلى حدود المجاعة بسبب تعسف قوات الاحتلال ورفضها دخول المساعدات وبخاصة إلى شمال القطاع. وقد لاحظ مرصد المنظمة أن الوضع الغذائي المتفاقم في قطاع غزة قد جاء متراكما بسبب العديد من الأسباب التي تقف إسرائيل وراءها والتي تتمثل أولا في منع دخول المساعدات الإنسانية أو تقنينها والسماح بقائمة محدودة من المواد بالإضافة إلى إفساح المجال أمام المستوطنين لإتلاف الشحنات وهي في طريقها إلى المعابر، أو السماح بدخولها ومن ثم استهداف المحتشدين الباحثين عن الطعام أو استهداف الشاحنات نفسها بعد دخول قطاع غزة، أو استهداف اللجان التي تعمل على تنظيم توزيع المساعدات و"التكيات" التي تقوم بتوزيع الوجبات الجاهزة، أو استهداف مخازن الغذاء والسلع، أو تسليط المجرمين واللصوص في داخل القطاع لسرقة شحنات المساعدات.

٣٦٠ ألف طالب غزي حُرموا من التعليم لعامين

سجّل المرصد الإعلامي لمنظمة التعاون الإسلامي لجرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين، جملة من الجرائم من فئات مختلفة، ربما كان أبرزها المخططات الإسرائيلية ضد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، حيث نقلت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، حربها المعلنة على (الأونروا) من داخل الأرض الفلسطينية إلى مدن عدة في العالم عبر الاستمرار في حملة التضليل من خلال إعلانات مدفوعة في شوارع تلك المدن تستهدف تشويه سمعة الأونروا وتدعو إلى تفكيكها وتتهمها بـ «الإرهاب»، كما هدم جيش الاحتلال مكتب (الأنروا) في مخيم نور شمس بطولكرم، وصادر الأرض المقام عليها مقر الوكالة في حي الشيخ جراح، بغرض تحويلها إلى بؤرة إستيطانية.

ويأتي هذا الاستهداف في الوقت الذي أبادت فيه قوات الاحتلال (٥٧٣٨) عائلة فلسطينية في قطاع غزة في عام واحد، ما يؤكد اقترافها جرائم إبادة جماعية غير مسبوقة، حيث بلغ عدد العائلات التي تمت إبادتها بالكامل ولم تترك فردا واحدا منها، (٩٠٢) عائلة، فيما تمت إبادة (١٣٦٤) عائلة تاركة وراءها فردا واحدا فقط من الأسرة، وأما عدد العائلات التي محيت من السجلات المدنية مخلفة فردين اثنين، كان (٣٤٧٢) عائلة.

وفي غضون ذلك، أصدر مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية، تقييما للأضرار التي لحقت بالمباني في قطاع غزة أظهر أن ثلثي إجمالي المباني في القطاع لحقت بها أضرار أي ما يقارب ٦٦٪ وتشمل ١٦٣،٧٧٨ مبنى، وذلك بحسب صور تم جمعها في ٣ - ٦ من سبتمبر ٢٠٢٤. وأشارت الأمم المتحدة إلى أن ٥٢،٥٦٤ مبنى تم تدميره بالكامل، و١٨،٩١٣ مبنى تضرر بشدة، و٣٥،٥٩١ مبنى ربما يكون قد تضرر، و٥٦،٧١٠ مبنى تضرر بشكل معتدل، وتبعا للصور فإن محافظة غزة كانت الأكثر عرضة للدمار.

كما ويجري حرمان الطلبة في كل من المدارس والجامعات في قطاع غزة من التعليم للسنة الثانية على التوالي، حيث لاحظ مرصد المنظمة أن ٣٦٠ ألف طالب في قطاع غزة محرومون من التعليم المدرسي بسبب العدوان العسكري الذي دمر أو أخرج الكثير من المدارس من الخدمة، بالإضافة إلى النزوح وتحول المدارس إلى ملاذات للنازحين. كما يجري حرمان ٨٨ ألف طالب جامعي من التعليم للسنة الثانية على التوالي للأسباب نفسها. ومنذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ – ٧ أكتوبر ٢٠٢٤ استشهد ١٠٥٥٨ طالب مدرسي منهم ٧٩ طالب في الضفة الغربية، والبقية في قطاع غزة. كما استشهد ٦٦٧ طالب جامعي في غزة و٣٥ طالب جامعي في الضفة الغربية. وبلغ عدد الجرحى بين الطلبة بشكل عام في قطاع غزة، ٣٤٠١٥ طالب.

وعلى صعيد العاملين في الحقل التعليمي، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ٤٢٥ فلسطيني يعملون في التعليم المدرسي، و١١٧ آخرين يعملون في التعليم الجامعي في قطاع غزة، كما جرحت ٣٧٠٠ من العاملين في الحقلين (المدرسي والجامعي) في القطاع كذلك.

ودمر العدوان الإسرائيلي على القطاع ٦٢ مدرسة حكومية بشكل كامل، و١٢٤ مدرسة حكومية بشكل كبير، فيما جرى قصف ١٢٦ مدرسة حكومية، و٦٥ مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)، بالإضافة إلى تدمير ٣٥ مبنى جامعي بالكامل، وتدمير جزئي لـ ٢٠ مؤسسة تعليمية، وإلحاق أضرار في ٥٧ مبنى جامعي.

فيما تعرضت ٧٢ مدرسة في الضفة الغربية للتخريب، وقامت قوات الاحتلال على مدى العام المذكور باقتحام ٥ جامعات حيث تعرضت للتقييد والعبث بمحتوياتها. كما تواصل قوات الاحتلال، جنبا إلى جنب، مع المستوطنين اعتداءات تطال طلبة المدارس عبر قطع الطرق المؤدية إليها في عدد من البلدات والقرى الفلسطينية.

٢١٦٦ معتقل في ٣ أشهر وهدم وحرق واحتلال ١٣٥ منزلا بالضفة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي جرائمها ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس المحتلة، حيث اعتقلت في فترة ثلاثة أشهر من أكتوبر وحتى ديسمبر الماضي، ٢١٦٦ فلسطينيا في مدن وبلدات وقرى الضفة الغربية وحدها برز العدد الأكبر منهم في رام الله والخليل ونابلس. وهدمت قوات الاحتلال ٩٣ منزلا وأحرقت ٩ منازل، واحتلت خلال الـ ٩٠ يوما في الفترة التي وثقها المرصد الإعلامي لمنظمة التعاون الإسلامي لجرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين ٣٣ منزلا.

وشهدت الفترة المذكورة (أكتوبر – ديسمبر) موسم قطاف الزيتون الذي ينضج فيه ثمار الزيتون ويقوم خلاله الفلسطينيون بجني محاصيلهم، وبخاصة في قرى نابلس ورام الله وطولكرم، وتعرض هذا الموسم الذي يعد عصب حياة أساسية للاقتصاد الفلسطيني إلى ٢٥٧ هجمة تمثلت في منع المزارعين الفلسطينيين من جني محاصيلهم وقطع الأشجار وتكسير أغصانها، وإغلاق الطرق المؤدية إلى الأراضي الزراعية، وإحراق المحاصيل وسرقتها وسرقة معدات جني المحاصيل، وغيرها من الجرائم.

كما تعرضت بلدات وقرى الضفة الغربية إلى ٦١٩ هجوما من قبل المستوطنين الإسرائيليين على مدى الفترة المذكورة، قام خلالها المستوطنون بالاعتداء على الفلسطينيين وقتل أطفال وكبار سن، وسرقة ممتلكات، وإحراق مركبات والاستيلاء على أراض، وحرثها ورعي ماشيتهم فيها، وقطع أشجار وتكسير أغصان والقيام بطقوس تلمودية وغيرها من الجرائم مثل إغلاق الطرق المؤدية إلى القرى والتجول بشكل استفزازي في تلك القرى وإلقاء الحجارة على الفلسطينيين في سياسة تهدف إلى مضايقة الفلسطينيين وإيذائهم بشكل يومي وممنهج.

وعلى صعيد مصادرة الأراضي، صادرت قوات الاحتلال ٥٤,٧٩ دونماً من الأراضي التابعة لبلدتي قطنة وبدو الواقعة خلف الجدار العازل، وأراض لصالح توسيع شارع ممتد من مستعمرة "غوش عتصيون"، وأراض أخرى خلف الجدار في منطقة خلة سمعان لإنشاء محطة للحافلات للمستوطنين، بالإضافة إلى ١١ دونم من أراضي قرية بيت صفافا، لصالح بناء ٢٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة، ومساحة ٥٢٠ دونماً من الأراضي الزراعية لصالح توسيع مستعمرة "نيجوهوات"، قرب قرية افقيقيس.

كما صادرت ٥٤٦,٤٢ دونم من أراضي بلدات وقرى سلفيت لتوسيع شارع استيطاني. وأعلنت عن مخطط لمصادرة ٨,٧٥٠ دونم من أراضي بلدة كفر الديك، بهدف توسيع مستعمرة "بدوئيل"، و٦٤ دونماً من أراضي في قرية أم طوبا بالقدس، والذي يترتب عليه إخلاء نحو ٣٠ منزلاً يعيش فيها ١٣٩ فلسطينيا. وصادرت كذلك ٢٦,٩٤٤ دونما من أراضي قرية جبع، لإقامة منطقة عازلة في محيط مستوطنة "آدم". وأراضي تابعة لبلدة كفل حارس. و٨ دونمات في قرية فصايل، لتوسيع طريق أمني جديد يربط مستوطنة "تومر" بخط رقم ٩٠ في أريحا.

وفيما يتعلق بالانتهاكات ضد قطاع التعليم في الضفة الغربية، اقتحمت قوات الاحتلال خلال الفترة المذكورة، مدرسة المالح الأساسية في الأغوار الشمالية، واعتدت بالضرب على طاقم المدرسة، واقتحمت كذلك مدرسة المغير الثانوية في رام الله. واعتقلت قوات الاحتلال ٤ من طلبة جامعة بير زيت لدى اقتحامها قرب رام الله، كما اقتحم مستوطنون مدرسة بدو الكعابنة في أريحا. وحاصرت في مخيم العروب في الخليل، مدرسة العروب الثانوية للبنين، ومنعت طلاب المدرسة من دخولها قبل أن تخليها، كما أخلت إدارة مدرسة عورتا الثانوية للبنين، ودهمت مدرسة بنات جبع الثانوية. ودهمت كذلك حرمي جامعتي الخليل وبوليتكنيك خلال اقتحامها مدينة الخليل.

المرصد الإعلامي لجرائم إس

ألقى السفير سمير بكر ذياب، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس الشريف، بمنظمة التعاون الإسلامي، الضوء على المرصد الإعلامي للمنظمة لجرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين، حيث تحدث في لقاء خاص مع «مجلة المنظمة» عن كيفية نشأة المرصد وأهدافه وخطط تطويره والتحديات التي تواجهه.

وفيما يلي نص اللقاء:

كيف جاء إنشاء المرصد الإعلامي لمنظمة التعاون الإسلامي لجرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين؟

جاء إنشاء المرصد بقرار من قادة دول منظمة التعاون الإسلامي، وبناء على المادة رقم (١٠) في البيان الختامي الصادر عن القمة العربية - الإسلامية المشتركة، التي انعقدت في الرياض بالمملكة العربية السعودية، ١١ نوفمبر ٢٠٢٣، والذي يقضي بإنشاء وحدة رصد إعلامية توثق كل جرائم سلطات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني ومنصات إعلامية رقمية تنشرها وتعري ممارساتها اللاشرعية وغير الإنسانية، وعلى هذا الأساس بدأت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بإصدار النشرة الأسبوعية للجرائم والمجازر التي تقترفها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني في كل من قطاع غزة ومدن الضفة الغربية ومدينة القدس الشريف.

وشرعت إدارة شؤون فلسطين والقدس الشريف بالتعاون مع إدارة الشؤون الإعلامية التي تقوم بإعداد المنشورات الإعلامية والمكتب التمثيلي لمنظمة التعاون الإسلامي برام الله في بلورة فكرة المرصد الذي بدأ عمله في ٢٣ يناير ٢٠٢٤.

ويصدر المرصد تقريرا خبريا مفصلا عن جرائم أسبوعية يقترفها الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون، بالإضافة إلى إنتاج مقاطع فيديو تسلط الضوء على جوانب أخرى من تلك الجرائم، وإنفوغراف يعطي إيجازا عن الجرائم، ورسما بيانيا يقدم قراءة زمنية أشمل تمتد لأشهر، ومقارنات لما يجري في الأرض الفلسطينية من جرائم وانتهاكات.

ما هي مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المرصد؟

يتحرى المرصد الدقة في جمعه للمعلومات، ويحرص على أن تكون مصادر هذه المعلومات بشكل أساسي من المؤسسات الرسمية وبخاصة الفلسطينية والتي تُعنى بتوثيق الجرائم باختلاف أنواعها وهناك تعاون مباشر بين المرصد والعديد من تلك المؤسسات من خلال المكتب التمثيلي للمنظمة في رام الله، والذي يشكل حلقة الوصل مع المؤسسات التابعة لدولة فلسطين. ويتعاون المرصد مع عدد من المؤسسات الإعلامية مثل وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، وتلفزيون فلسطين، كما يجري التعاون مع عدد آخر من المؤسسات الوطنية الفلسطينية التي تعمل على الأرض في داخل فلسطين.

وبالطبع، يطلع المرصد بشكل دائم على النشرات والتقارير الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة المختلفة والتي تطالعنا بآخر الإحصاءات الخاصة بالوضع في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشريف، ويقوم المرصد بتحليل هذه البيانات وإعادة نشرها مع المادة المتوفرة لديه من المصادر الأخرى، بالإضافة إلى المؤسسات الإعلامية الوازنة التي تقوم بتسجيل الأحداث والجرائم التي ارتكبها جيش الاحتلال خلال فترة العدوان على قطاع غزة ولا يزال يرتكبها الآن في الضفة الغربية.

مرصد المنظمة هو مرصد إعلامي لا شك في ذلك، فما هي المنابر أو المنصات التي ينطلق من خلالها المرصد إلى الجمهور؟

لقد جاء تطوير المرصد بشكل تدريجي، وثابت فقد بدأنا في إنشاء موقع إليكتروني خاص بالمرصد، يصدر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية المعتمدة لدى المنظمة، وبعد ذلك شرعت إدارة تقنية المعلومات في الأمانة العامة للمنظمة في إنشاء تطبيق ذكي بدأ عرضه في على الشبكة السيبرانية كي يكون متوفرا للهواتف الذكية في مواكبة للتطورات الحديثة في هذا المجال. كما سيقوم المرصد بإطلاق نشرة أسبوعية عبر البريد الإليكتروني للمشتركين، تضم مجمل التقارير والفيديوهات والتصاميم والصور الخاصة بالمرصد أولا بأول.

من هو الجمهور المتسهدف للمرصد؟

لا يمكن تحديد الجمهور بفئة واحدة، فالمرصد يهدف إلى تعريف الجميع بتلك الجرائم، وقد وصل عدد من اطلع على إنتاج المرصد منذ بدء الترويج في نهاية أكتوبر الماضي إلى ١٤٠ مليون شخص في مختلف أنحاء العالم، ولكن المرصد عمد إلى تنويع إنتاجه بحيث يشمل كل إنتاج فئة من المستهدفين، فمثلا يمكن أن يقدم التقرير الأسبوعي المقروء تفصيلا لأكثر الفئات اختصاصا بالجرائم الإسرائيلية، وصناع القرار، عبر تقديم تفاصيل دقيقة وأكثر إسهابا، فيما يخاطب الفيديو الرأي العام بشكل عام لبساطته ومباشرته، وكذلك التصاميم التي تشكل وجبات إعلامية سريعة تعطي نبذة عن الوضع المأساوي في قطاع غزة أو المناطق التي تتعرض للاعتداءات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

هل أخذ المرصد في اعتباره تغير الوسائل الإعلامية وشيوع منصات التواصل الاجتماعي عوضا عن الوسائل الإعلامية التقليدية؟

بالطبع، إذ تشكل منصات منظمة التعاون الإسلامي على يوتيوب وإكس وفيسبوك وانستغرام المحطات الأبرز لنشر إنتاج المرصد، حيث يجري العمل بشكل أسبوعي على ترويج تلك المنشورات لنضمن أن تصل إلى أوسع شريحة ممكنة كما أسلفت لك.

وبالتأكيد يتم إرسال محتوى الرصد والصور المخصصة

ـرائيـــل يصل إلى 140 مليون متابع

له إلى وسائل الإعلام الأخرى مثل وكالات الأنباء والصحف في مختلف الدول الأعضاء وغيرها من خلال اللغات التي تصدر بها تقارير المرصد.

ما هي التحديات التي يواجهها المرصد في نقله للحقائق والجرائم التي تجري على الأرض؟

ربما تكون أبرز التحديات هي القيود التي تفرضها منصات التواصل الاجتماعي على المحتوى الإعلامي للمرصد ومحاولاته إبراز الجرائم الإسرائيلية، إذ تضع تلك المنصات شروطا تحد من إمكانية وصول الجمهور المستهدف إلى المحتوى، عبر رفض نشر بعض المنشورات أو تقنين وتقييد إمكانية الدخول إليها من خلال الفئة العمرية أو ضرورات التسجيل المسبق، وغيرها من القيود التي استطاع المرصد التغلب على بعضها ومواصلة عمله بالصورة الممكنة.

ما هي المجالات التي ترونها واعدة لتطوير المرصد؟

أقام المرصد بالفعل شراكات مؤسسات إعلامية فلسطينية ويعمل على تعزيز هذه الشراكات لتمتد إلى مؤسسات إعلامية أخرى في الدول الأعضاء، كما يسعى المرصد إلى استكمال وضع التطبيق الذكي الخاص به على أنظمة الهواتف الذكية الأخرى، والعمل على تطوير التطبيق ليكون جاهزا لاستقبال مقاطع توثق الجرائم الإسرائيلية في الداخل الفلسطيني، كما يجري التخطيط لتطوير «بودكاست» لتسليط الضوء على الجرائم الإسرائيلية وتوثيقها ووضعها في سياقها، وإصدار نشرة إخبارية أسبوعية وشهرية لتوسيع نطاق إنتاجه.

لطالما ردد البعض أن الضحايا الفلسطينيين ليسوا مجرد أرقام، كيف يستطيع المرصد أن يعرض الجريمة بعيدا عن إشكالية الإحصاء التقليدية؟

المرصد لا يستعرض الإحصاءات والأرقام فقط بل يضعها في قوالب متحركة مثل مشاهد الفيديو ضمن مؤثرات مناسبة تعكس جانبا من المعاناة والألم كما يضيف ا لصو ر

والتصاميم في إنتاجه العام، وتكون الأرقام في هذا السياق مجرد عناصر تساعد في تخيل حجم الكارثة الإنسانية التي خلفها الاحتلال في قطاع غزة أو يتسبب بها الآن في الضفة الغربية والقدس المحتلة.

إلى ما تطمحون، وهل يمكن أن يرتبط المرصد فقط بأحداث قطاع غزة أم أن التفويض القانوني الممنوح له من قبل القمة العربية - الإسلامية المشتركة يعتبر أوسع من ذلك؟

المرصد وبحسب قرار القمة العربية الإسلامية المشتركة يدعو إلى فضح الجرائم الإسرائيلية في جميع الأرض الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشريف، وهي جرائم لا ترتبط بمكان محدد أو تاريخ معين، وهي جرائم لم تبدأ مع ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ في قطاع غزة فقط بل منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ وقبل ذلك بالطبع، وتشمل قطاع غزة والضفة الغربية والقدس المحتلة وإن كان القطاع قد عانى من تلك الجرائم بصورة أكبر بكثير إلا أن ذلك لا يقلل من حجم الجرائم الإسرائيلية الدموية في المناطق الفلسطينية الأخرى التي تخضع للرصد والتوثيق.

كيف يمكن أن يخدم المرصد القضية الفلسطينية بشكل عام وليس مجرد جزء واحد من معاناتها؟

يقدم المرصد دعما معنويا مهما من خلال فضح الجرائم الإسرائيلية وإبراز أهمية القضية عبر تسليط الضوء على أبعادها الأخلاقية وجوانبها المعتمة التي تمارس خلالها قوات الاحتلال جرائم حرب وجرائم تطهير وإبادة وجرائم ضد الإنسانية.

وكلها، بدء بالانتهاكات أو جرائم الحرب تشكل عوامل أساسية في رفد نضال الشعب الفلسطيني الذي يطالب بحقوقه العادلة وحقه في تقرير المصير والعيش في دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة بحسب قرارات ومواثيق الأمم المتحدة.

باستضافة سعودية كريمة:

منظمة التعاون الإسلامي تحتضن مؤتمر المانحين لدعم النـازحين واللاجئيـن في السـاحـل وبحيـرة تشـاد

عُقد مؤتمر المانحين لدعم النازحين واللاجئين في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي باستضافة كريمة من المملكة العربية السعودية، في ٢٦ أكتوبر الماضي، وجاء انعقاده في اتساق مع قرار الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي رقم (ICHAD-٤٩/٤). الجدير بالذكر أن تنظيم مؤتمر المانحين لدعم النازحين واللاجئين في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد تم من خلال عمل وتنسيق مشتركين بين منظمة التعاون الإسلامي ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(OCHA) ، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR).

وألقى معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، كلمة قال فيها إن "حكومة المملكة العربية السعودية بمبادرتها الحميدة باستضافة هذا المؤتمر ومساهمتها السخية في الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة لتلبية احتياجات اللاجئين والنازحين في بلدان الساحل وحوض بحيرة تشاد، لا تكرس فقط تقليداً عريقاً في دعم الدول الأفريقية الصديقة لها، بل تبرهن أيضاً على تمسكها بقيم التضامن التي طالما كانت أساساً لنهجها وميزت عملها في إطار المنظمة"، وأضاف الأمين العام للمنظمة بأن مؤتمر المانحين هذا يعد علامة على التضامن الفعال بين منظمة التعاون الإسلامي وشركائها الخارجيين الذين تم حشدهم لتقديم استجابة مشتركة للتحديات الملحة المرتبطة بالأزمة الحادة للنازحين واللاجئين في منطقة متأثرة بشدة بانعدام الأمن وتغير المناخ والاضطرابات بمختلف أنواعها.

وقال سعادة المهندس وليد بن عبد الكريم الخريجي، نائب وزير الخارجية بالمملكة العربية السعودية "إن استضافة المملكة العربية السعودية لهذا المؤتمر جاءت حرصا منها على الاستجابة لكل ما فيه خدمة للقضايا الإنسانية ولتقديم المساعدة للشعوب المحتاجة، في اتساق مع ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وقرار وزراء الخارجية بالمنظمة.»

وحرص مؤتمر المانحين لدعم النازحين واللاجئين في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، على تحقيق جملة من الأهداف تمثلت في زيادة الوعي بأزمة اللجوء والنزوح في المنطقة بغية الخروج باستراتيجيات لمعالجتها، وبناء شراكات قوية لدعم طرق التشبيك التي من شأنها أن تعزز الحلول طويلة الآجال لمشاكل النزوح والأمن الغذائي وغيرها من الأزمات فضلا عن تكثيف العمل الدبلوماسي من أجل منع الأزمات في المنطقة وتعزيز الاستجابة الفعالة وتحقيق الأهداف طويلة الأمد، وحشد الموارد للاستجابة الإنسانية الفورية.

وأجمع المشاركون في المؤتمر على أهمية تعبئة الموارد من أجل تقديم الدعم لأكثر من ١١ مليون شخص يعانون تبعات النزوح واللجوء في منطقة الساحل حوض بحيرة تشاد.

وفي سياق ذلك، عقد مؤتمر المانحين لدعم النازحين واللاجئين في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد جلسة رفيعة المستوى شارك فيها الدكتور عبد الله الربيعة، المستشار في الديوان الملكي بالمملكة العربية السعودية، المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، والسيدة جويس موسايا، القائمة بأعمال وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق جهود الإغاثة في حالات الطوارئ بهيئة الأمم المتحدة، والسيد رؤوف مازو، مساعد المفوض السامي لشؤون العمليات في المفوضية السامية لهيئة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والسيدة زبيدة أبو بكر عمر، المدير العام لوكالة إدارة الطوارئ في جمهورية نيجيريا الاتحادية، بالإضافة إلى ممثلة عن الاتحاد الأوروبي.

٧ دول إفريقية و١١ مليون مستفيد في الساحل وبحيرة تشاد

شهدت الجلسة رفيعة المستوى في مؤتمر المانحين لدعم النازحين واللاجئين في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد تفاعلا إيجابيا من قبل المشاركين في المؤتمر، حيث تضمنت الجلسة استعراض جهود مركز الملك سلمان والوكالات الدولية في دعم اللاجئين والنازحين ومعالجة الأوضاع الإنسانية وبخاصة في منطقة الساحل وبحيرة تشاد.

تجدر الإشارة إلى أن المؤتمر يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أهمها زيادة الوعي بأزمة النزوح واللجوء في منطقة الساحل وبحيرة تشاد، وحشد الموارد المالية للاستجابة الإنسانية الفورية لهذه الأزمة وما يطرأ في المستقبل من تحديات في هذا الجزء الهام من القارة الأفريقية.

من ناحية ثانية، تحدث الوزراء المعنيون بدول منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، (جمهورية نيجيريا الاتحادية وجمهورية النيجر والجمهورية الإسلامية الموريتانية وجمهورية تشاد وجمهورية الكاميرون وبوركينا فاسو وجمهورية مالي) تباعا في الجلسة حيث قدموا شرحا مفصلا عن الأوضاع الإنسانية في بلدانهم والمتطلبات الضرورية لمعالجة تلك الأزمات. كما تحدث ممثلو الدول الأعضاء في المنظمة خلال جلسة التبرعات، معربين عن دعمهم للجهود الرامية لإنهاء أزمة النازحين في المنطقة.

وفي ختام المؤتمر، تقدم الأمين العام للمنظمة، بجزيل شكره وعرفانه للمملكة العربية السعودية، متمثلة في مقام خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي عهده الأمين، رئيس مجلس الوزراء، صاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن سلمان، على ما يقدمانه من دعم ومآزرة للمنظمة في سبيل تحقيق أهدافها كما ثمّن الأمين العام جهود مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ودعمه المتواصل لمشاريع المنظمة، وبخاصة ما أبداه من تعاون لإنجاح هذا المؤتمر، معربا، في الوقت نفسه، عن شكره وتقديره لوكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء على تنسيقها وتعاونها في سبيل تلبية أهداف المؤتمر.

من جهة ثانية، وبمناسبة اختتام أعمال مؤتمر المانحين لدعم اللاجئين والنازحين في دول الساحل وحوض بحيرة تشاد الذي عقد في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في جدة، والذي تميز بمشاركة واسعة ونجاح منقطع النظير، وجه معالي الامين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه برقيات شكر وعرفان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأشاد معالي الأمين العام بما قدمته المملكة العربية السعودية من جهود مخلصة تجسدت في حسن الاستقبال وكرم الضيافة المعهودين، وما نتج عنها من نجاح كبير ونتائج متميزة للمؤتمر، اشاد بها جميع المشاركين الذين شملتهم العناية السامية طوال مقامهم في المملكة العربية السعودية.

وأكد الامين العام أن التبرع السخي الذي قدمته المملكة لدعم النازحين واللاجئين في دول الساحل وحوض بحيرة تشاد يمثل امتدادا لسياستها الراسخة والثابتة ومواقفها التاريخية في تعزيز التضامن الإسلامي والعمل الإسلامي المشترك ودعم الشعوب في الدول الاعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المتأثرة بالأزمات والكوارث الإنسانية.

كما وجه معاليه في السياق نفسه برقية شكر وتقدير لسمو وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان عبر فيها عن شكره للجهود التي بذلتها وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية والتنسيق مع الأمانة العامة ومركز الملك سلمان للأعمال الإنسانية لإنجاح المؤتمر والخروج بالنتائج الهامة التي حققها.

عصا ضوئية ترعب الفلسطينيين في رحلة التهجير القسري عن جباليا

«إياك أن تسقطها وإلا ستموت»، بهذه الكلمات أنذر محقق يعمل في جيش الاحتلال الإسرائيلي، الشاب الفلسطيني خليل طه من مخيم جباليا للاجئين شمال قطاع غزة بعد ساعات من الاستجواب قبل أن يعطيه عصا ضوئية ملونة ويأمره بالتوجه إلى المناطق الجنوبية.

اضطر طه وعائلته في تهجير قسري للخروج من مخيم جباليا بعد أيام من الحصار والجوع والقصف الإسرائيلي المكثف على المناطق الشمالية لقطاع غزة منذ أكثر من ٤٠ يوما على التوالي.

ويقول طه "٣٩ عاما" وهو أب لثلاثة أطفال في اتصال هاتفي مع وكالة الأنباء الألمانية "حاولنا البقاء في منزلنا رغم كل القصف والدمار والخوف والرعب فنحن لا نريد أن نتشرد ونترك أملاكنا. وكنا نأمل أن نمضي بقية حياتنا في المنزل الذي يأوينا».

واقتحم جيش الاحتلال الحي الذي يعيشون فيه وأمر تحت تهديد السلاح جميع السكان المدنيين المتبقين في المنازل بالخروج فورا وإلا سيتم قصفهم جميعا وهو ما دفع طه للاستسلام للتهديدات أخيرا".

ويضيف طه "خرجنا رافعين أيدينا وطالبنا جيش الاحتلال بخلع ملابسنا والبقاء بالملابس الداخلية فقط وقام بتفريقنا عن عوائلنا حيث طلبوا منهم التوجه للجنوب فيما اعتقلونا من أجل التحقيق في الميدان».

ويتابع "اضطرت زوجتي إلى حمل ابنتي التي تبلغ من العمر تسع سنوات وتعاني من إعاقة جسدية والنزوح باتجاه مدينة غزة... ما زال صراخ طفلتي الصغيرة وبكاء زوجتي وأطفالي يتردد في مسامعي، فكثير من الأشخاص الذين أخذهم الجيش للتحقيق معهم إما قام بإعدامهم بدم بارد أو باعتقالهم ونقلهم إلى إسرائيل».

ويتابع "بقينا ساعات طويلة دون أن نعرف ما هو مصيرنا... هل سيتم اعتقالنا أم أن الجنود الإسرائيليين سوف يقتلوننا... بعد ذلك تم استدعائي من أجل التحقيق في أحد مدارس الأونروا" التي تحولت إلى مركز تحقيق حيث تعرضت للضرب والإهانة وفي كل مرة كان يقسم لهم بأنه رجل مدني ولا يحمل السلاح.

ولحسن حظ طه أخبره أحد ضباط التحقيق بأنه سيتم إطلاق سراحه ولكن بعد أن يحمل عصا ضوئية ملونة موجها له أوامر بنبرة حادة تحمل التهديد والوعيد إياك أن تسقطها أو تكسرها وإلا سوف نقصفك (نستهدفك ونقتلك).

وبخطوات متسارعة فر طه من المدرسة باتجاه مدينة غزة للحاق بعائلته التي لا يعلم ما هو مصيرها، وهو يحمل العصا بين يديه محاولا الحفاظ عليها لأنها على حد تعبيره "أداة النجاة الوحيدة من قصف الاحتلال له وقتله».

واستمر طه بالمشي برفقة عشرات الأشخاص الآخرين ساعات طويلة حتى حلول الليل، وعلى الطريق شاهد عدة عصي ملقاة على الأرض، وشعر بأنه يسير فوق جثث أشخاص قتلوا. ويقول "كان الرعب يسيطر علي طوال الوقت... كنت خائفا من أن يتم استهدافي وأن أترك عائلتي وحدها.. لا يمكن لأحد أن يتخيل حالنا ونحن نحمل هذه العصا التي تتحكم بمصيرنا».

ويشرح طه بأن العصا هي عبارة عن قطعة بلاستيكية تضيء بعد كسرها لمدة ١٢ ساعة فقط ثم تنطفئ، حيث لا تحتوي العصا على زر تشغيل أو إيقاف.

ونوه إلى أن جيش الاحتلال يستخدم هذه العصي كنوع من لتمييز المدنيين على حد زعمه حيث يقدر المسافة التي قد يمشيها من يمسك العصا وفي حال تركها فيتم استهدافه بالفعل، مشيرا إلى أن عدد من الرجال تم استهدافهم بعد التخلص من العصي وقتلوا أثناء رحلة نزوحهم.

أقصر مسافة بين الخبر والمتلقي

أيمن عبوشي
مدير تحرير مجلة
المنظمة

هل يمكن أن يستوعب أحدنا أن منصات الإعلام الاجتماعي التي حصلت على جماهيريتها بسبب واقعيتها الصرفة وتلقائية صانعي المحتوى فيها، والتي لا تدخل إليها مؤثرات سمعية أو بصرية أو محسنات لغوية، تصبح بيئة خصبة للارتجال والكذب والتزييف، بل وتستوعب كل أدوات الفبركة والتركيب؟

من مفارقات ما يمكن ملاحظته فيما يتم تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي ذلك التناقض الصارخ بين الواقعية المطلقة التي حشدت جمهورا عريضا لهذا النوع من الإعلام، فحولته من عمل صحفي احترافي يُدرس في الجامعات والمعاهد إلى مجرد مشهد تلقائي يلتقطه شاب فضولي بهاتفه النقال على أحد الأرصفة بكل الاعتباطية في نقل الصورة وما يكتنفها من ركاكة.

يحصد هذا النوع الارتجالي من الإعلام ملايين المتابعين ويتحول صاحبه إلى مؤثر ويحظى بمسمى صحفي بسرعة فائقة من قبل العامة وبساطة الأرصفة.. فضلا عن الثراء الذي قد يحظى به صاحب مقطع ما إذا ما بات عدّاد المشاهدات يدر عليه الربح والإعلانات ورعاية المنتجات العالمية.. لكن هذه العفوية الخبرية بما تحمله من صدق وفطرة ومباشرة جذبت الجمهور الضجر من الخبر الكلاسيكي المنمق، الذي كان يصاغ ويعاد تحريره ويهذب في داخل المطبخ الصحفي ويتم تدقيقه ويتوج بعنوان مهني، ويخضع لمعايير مواثيق الشرف الإعلامية.. تطورت هذه العفوية الخبرية كثيرا مع الوقت إلى ما يمكن اعتباره فبركة مكشوفة يتسم بعضها بالسذاجة والضعف، بل لا يطول عمرها في حركة إعادة تدوير الخبر التي يتسم بها الإعلام الاجتماعي أكثر من ساعات.

ومع تطور الذكاء الاصطناعي في صناعة الصورة وقدرته على خلق مقاطع مزيفة مطابقة تماما للواقع، جنبا إلى جنب مع غزارة الإنتاج الإعلامي الذي لا يعطي فرصة لالتقاط الأنفاس أو يوفر فرصة لتمييز الغث من السمين، ودخول كل من هب ودب إلى الميدان الإعلامي، بات هناك حاجة إلى فرز ما كان يعتبر أقصر مسافة بين الحدث والمتلقي.. نعم فمقطع قصير بما يقتضيه الحال يلتقطه مراهق بالصدفة ويضعه مباشرة على حسابه على تيك توك أو سنابتشات يصبح في دقائق سبقا إعلاميا يجعل من حساب هذا الشاب منبرا إعلاميا فريدا يحصد ملايين المشاهدات في عدة ساعات.

يدفعنا ذلك كله إلى ضرورة تحليل العقل البشري الحالي الذي نشأ على تلك التناقضات وباتت تفرزه هذه الأهواء، وكيف يتنقل بخفة بين خبر صحيح وآخر مزيف ومقطع لا غبار عليه، مقابل مقطع يضج بالأكاذيب المفضوحة، وفي وسط زحام خبري وترفيهي يفتعل حالة إشغال أكثر من قيامه بتثقيف أو تعريف.

ونتأمل ذلك المتلقي الذي بات عقله يستقبل كل أنواع المدخلات من دون ارتياب أو تذمر، بل بات يعيش حالة إدمان لهذا الاستكشاف اليومي الرتيب.

وبعد أن كان الإعلام مرآة الخبر يعكس ما يحدث في الشارع، ويُفترض به الدقة في نقل الحدث، صار هذا الدفق الخبري اللامتناهي محركا اجتماعيا يزيد من تراجع محفزات البحث عن الحقيقة ويولد حالة كسل غير مسبوقة عند الفرد لصالح الركون لما تجود به صفحات الإعلام الاجتماعي، وبات رهينة يومية للرسم البياني لتلك الأخبار، يصعد مع وقعها ويهبط من دون أن يكلف نفسه مشقة الصعود والبحث عن الصحيح من سيل تسونامي إعلامي لا تركد أمواجه.

لقد بات هذا النوع من الإعلام عصا التحكم التي تدير مزاج الشارع، وتصنع الرأي العام في دقائق، وتوجه اهتمامات الناس نحو قضية شديدة الخصوصية، على حساب مآلات مجتمعية أوسع وأكثر أهمية.

ومع الوقت، صارت الذهنية البشرية أسيرة «بكرة» المشاهد السريعة timeline وتنفعل وتفرح وتحزن وتهدأ وتطمئن بحسب الرسائل المبطنة التي ترسلها تلك المقاطع، والتي تدرس بعناية أو ربما بفطرة تلك الاستجابة السريعة والبديهية للمتلقي، وتحقنه بجرعة ناعمة تهدئ من روعه، أو تستفزه بموقف انفعالي يثير نذر حرب أهلية – ربما – أو تدفع نحو عزل فكرة عن محيطها، أو تنميط مجموعة بشرية بأكملها.

مرة أخرى، ذلك التناقض بين الواقع الذي جذب الجمهور ودفعه ليتمرد على الإعلام التقليدي بكل رزانته ووزنه الثقيل، وينجذب نحو مقطع وحشي وخام غير مصنّع، والتسليم في الوقت نفسه بمقطع يبان زيفه بشكل واضح، والاطمئنان لصدقيته بالقدر نفسه، كل ذلك يدفع نحو التساؤل عن كيفية بناء البشر لمخيالهم، وكيف تتجلى لديهم الحقائق وتكون أسمى أمانيهم أو تصبح لديهم الخرافات حقائق دامغة.

هذا الفعل الغرائبي قد يعطي تفسيرا منطقيا لتاريخ ماهية الإنسان الذي رسم أول أخباره "رجلٌ يصطاد فيلا"، والذي أيضا يخلق أساطيره بيده ويراكم أمنياته فوق الحقائق التي يرسمها.

والحقيقة ضالة الإنسان الذي بنى لأجلها المدارس والجامعات ومراكز الأبحاث وسطر الكتب ووضع الأبحاث والاختراعات والاستكشافات وهو نفسه الذي يستسهل تخليق الأكاذيب وتقديسها وتبنيها والدفاع عنها والموت لأجلها.

> الإعلام الاجتماعي أصبح عصا التحكم التي تدير مزاج الشارع، وتصنع الرأي العام في دقائق، وتوجه اهتمامات الناس نحو قضية شديدة الخصوصية، على حساب مآلات مجتمعية أوسع وأكثر أهمية.

مقابلات

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ٢١ نوفمبر الماضي، معالي السيد فاروق شريف زاده، نائب وزير خارجية جمهورية طاجيكستان. وأشاد الجانبان بالعلاقات بين المنظمة وطاجيكستان.

استقبل معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، ٣ أكتوبر الماضي، سعادة السفير تركو داودوف، المراقب الدائم لروسيا الاتحادية لدى المنظمة. وأشاد الجانبان بمستوى العلاقات بين المنظمة وروسيا الاتحادية وناقشا سبل تعزيزها.

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، ٢٠ أكتوبر الماضي بمقر الأمانة العامة، سعادة السيد مياح محمد مينول كبير، القنصل العام لبنغلاديش في جدة والممثل الدائم المناوب لبنغلاديش لدى منظمة التعاون الإسلامي.

أستقبل أمين عام منظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه، ٢١ أكتوبر الماضي بمقر الأمانة العامة، سعادة جيرستي ترومسدال السفيرة الجديدة لمملكة النرويج لدى الرياض، وخلال الاجتماع تناول الجانبان سبل تعزيز التعاون بين المنظمة ومملكة النرويج.

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ٢٤ نوفمبر الماضي، سعادة السيدة سابينا عليفا، مفوضة حقوق الإنسان في جمهورية أذربيجان. خلال اللقاء، ثمن الجانبان مستوى العلاقات بين المنظمة وأذربيجان، واستعرضا مجالات التعاون وآفاقه.

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ٢١ نوفمبر الماضي، سعادة السيد هانز بيتر فان دير فودي، سفير مملكة هولندا لدى الرياض، وبحث الجانبان سبل ووسائل تعزيز الحوار والتعاون بين المنظمة وهولندا.

مقابلات

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ١٨ نوفمبر الماضي بمقر الأمانة العامة للمنظمة، سعادة السفير جينك أوراز الممثل الدائم للجمهورية التركية لدى منظمة التعاون الإسلامي.

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، ٧ نوفمبر الماضي، في مكتبه بمقر الأمانة العامة بجدة، السفير شادي الشرقاوي، المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية لدى منظمة التعاون الإسلامي.

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين ابراهيم طه بمكتبه ٢٧ أكتوبر الماضي، سعادة السفير شاهين عبد اللاييف، الممثل الدائم لجمهورية أذربيجان لدى منظمة التعاون الإسلامي.

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في مكتبه بمقر الأمانة العامة للمنظمة بجدة، ٢٤ ديسمبر الماضي، المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى المنظمة سعادة السفير ماهر الكركي، الذي قام بزيارة وداع للأمين العام إثر انتهاء مهامه.

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، ٧ نوفمبر الماضي، في مكتبه بمقر الأمانة العامة، سعادة محمد سمير النقشبندى، المندوب الدائم لجمهورية العراق لدى المنظمة.

استقبل أمين عام منظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ٢٤ نوفمبر الماضي في مكتبه، سعادة السفير نادرجان تورغونوف، السفير فوق العادة والمفوض لجمهورية أوزبكستان لدى الرياض، الذي قدم أوراق اعتماده مندوبا دائما لبلاده لدى المنظمة.

مبعوث الأمين العام لأفغانستان يجري مشاورات في باكستان

قام الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والأسرة، المبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى أفغانستان، السفير طارق علي بخيت، بزيارة رسمية إلى معالي وزيرة خارجية جمهورية باكستان الإسلامية، السفيرة آمنة بلوش، ٢٩ أكتوبر الماضي في إسلام آباد. وتبادل الجانبان وجهات النظر حيال القضايا السياسية والاقتصادية والإنسانية المتعلقة بأفغانستان والسبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التفويض الممنوح في قرارات المنظمة.

وسلم السفير بخيت رسالة رسمية خطية من الأمين العام للمنظمة إلى وزيرة خارجية باكستان حول آخر التطورات فيما يتعلق بعمل المنظمة وأنشطتها في أفغانستان لدعم الشعب الأفغاني. وشدد الجانبان على مواصلة التنسيق والتشاور والتعاون لصالح الاستقرار والتقدم في أفغانستان.

كما التقى السفير علي بخيت بسعادة السفير أحمد نسيم واريش، وكيل الوزارة (المكلف بأفغانستان وغرب آسيا). وتبادل الجانبان، خلال الاجتماع، وجهات النظر حيال مختلف أشكال المشاركة الدولية في أفغانستان وإمكانيات تعزيز هذه المشاركة. كما ناقشا الجهود المشتركة لمواصلة الحوار البّناء مع سلطات الأمر الواقع بشأن قضايا مختلفة، بما في ذلك تعليم الفتيات ومكافحة الإرهاب والجوانب الإنسانية. وسلط السفير بخيت الضوء على أهمية تعزيز الصندوق الاستئماني الإنساني لأفغانستان تحت رعاية البنك الإسلامي للتنمية.

من جهة ثانية، استقبل السفير طارق علي بخيت في مكتبه في مقر المنظمة بجدة ٢٥ نوفمبر الماضي، سعادة آندي ماكوبري، الممثل الخاص للمملكة المتحدة في أفغانستان.

> أصدرت الأمانة العامة بيانا أكدت فيه أن النساء الأفغانيات شهدن مرة أخرى مساسا جسيما بحقوقهن الأساسية في التعليم، بعد صدور مرسوم يمنع النساء من مواصلة تعليمهن في مجال التمريض والتوليد.

وبحث الاجتماع بشكل رئيسي الوضع في أفغانستان وذلك في إطار متابعة القضايا الرئيسية التي نوقشت في اجتماع الدوحة الأخير للأمم المتحدة للمبعوثين الخاصين إلى أفغانستان. كما أكد الجانبان على الحاجة الملحة إلى تعزيز الحوار البناء مع سلطات الأمر الواقع في أفغانستان وذلك بهدف التعامل بفعالية مع التحديات المتعددة التي تواجه أفغانستان، بما في ذلك الأولويات الاقتصادية والإنسانية وحقوق الإنسان.

وفي إطار الوضع في أفغانستان، أصدرت الأمانة العامة بيانا في الخامس من ديسمبر الماضي أكدت فيه أن النساء الأفغانيات شهدن مرة أخرى مساسا جسيما بحقوقهن الأساسية في التعليم، إذ أشارت تقارير متداولة مؤخرا في كابل إلى صدور مرسوم يمنع النساء من مواصلة تعليمهن في مجال التمريض والتوليد. وأوضحت المنظمة في بيانها أنه وفي أعقاب هذا التطور المثير للقلق، الذي يتعارض مع القرارات ذات الصلة للمنظمة، فقد أعربت عن انشغالها البالغ إزاء مضمون هذا المرسوم المفاجئ والمخيب للآمال بشدة. كما أعربت الأمانة العامة عن أسفها لصدور هذا المرسوم التقييدي الجديد الذي يمنع النساء من مواصلة التعليم الطبي، مشيرة إلى أن هذا القرار لا يشكل مساسا محبطا للحقوق الأساسية للمرأة الأفغانية فحسب، بل من المرجح أيضا أن يؤثر سلبا على منظومة الرعاية الصحية في أفغانستان التي تواجه تحديات هائلة.

وظلت الأمانة العامة يحذوها الأمل، من خلال التزامها المستمر بالحوار البناء مع سلطات الأمر الواقع في كابل، في أن تتمكن السلطات الأفغانية من اتخاذ تدابير إيجابية لرفع أي حظر يحول دون مواصلة الفتيات والشابات الأفغانيات تعليمهن بما يتماشى مع قرارات منظمة التعاون الإسلامي وحقوق المرأة في الإسلام. ودعت الأمانة العامة بإلحاح سلطات الأمر الواقع في كابل إلى إعادة النظر في هذه التدابير الأخيرة.

على صعيد آخر، أدانت الأمانة العامة للمنظمة بشدة الانفجار الدموي الذي وقع في ١١ ديسمبر الماضي في كابل، مما أسفر عن مقتل القائم بأعمال وزير اللاجئين والعائدين والعديد من الضحايا الآخرين. وأعربت الأمانة العامة عن استيائها الشديد إزاء هذا الهجوم الغاشم، داعية إلى ضرورة تقديم مرتكبيه إلى العدالة. وأشارت الأمانة العامة إلى أن البيئة الأمنية في أفغانستان شهدت تحسنا ملحوظا خلال العامين المنصرمين، إلا أن مثل هذه الهجمات العبثية لا تزال تهدد أمن وسلامة المجتمع الأفغاني، حيث باتت الحاجة ملحة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى استئصال الجماعات الأرهابية التي تبدو عازمة على تقويض الأمن والسلام في أفغانستان.

أوزبكستان وأفغانستان: التعاون من أجل الاستقرار في المنطقة

اكسماد ماماسوديكوف،
باحث مستقل، وخبير إقليمي

إن التعاون بين جمهورية أوزبكستان وأفغانستان له جذور تاريخية عميقة ويستمر في التطور وسط التحديات السياسية والاقتصادية المعاصرة. كانت جمهورية أوزبكستان واحدة من أوائل الدول في المنطقة التي بدأت الحوار مع السلطات الأفغانية الحالية. واليوم، تعمل طشقند وكابول على توسيع علاقاتهما الثنائية، حيث زاد الجانبان مؤخرًا من وتيرة الزيارات رفيعة المستوى التي تركز على الأمن والتنمية الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والثقافية.

في الفترة من ١٢ إلى ١٣ مارس ٢٠٢٤، زار وفد من جمهورية أوزبكستان، برئاسة وزير الخارجية بختيار سعيدوف، كابول. وغطى جدول الأعمال مجموعة واسعة من قضايا التعاون الثنائي، بما في ذلك تكثيف العلاقات الاقتصادية. في كابول، اجتمع قسم السياسة الخارجية في جمهورية أوزبكستان مع رئيس الوزراء بالإنابة الملا محمد حسن أخوند، ونائب رئيس الوزراء بالإنابة مولوي عبد السلام حنفي، ونائب رئيس الوزراء بالإنابة للشؤون الاقتصادية الملا عبد الغني برادار، ووزير الخارجية بالإنابة مولوي أمير خان متقي، ووزير الداخلية بالإنابة سراج الدين حقاني، ووزير التجارة والصناعة بالإنابة نور الدين عزيزي.

في ١٢ مايو ٢٠٢٤، زار وفد أوزبكي، يضم الممثل الخاص للرئيس في أفغانستان عصمت الله ايرجاشيف، والمهندسين الذين يطورون دراسة جدوى لمشروع سكة حديد "ترميز – مزار شريف – كابول – بيشاور"، وفريق فني من قطاع الجيولوجيا والتعدين، بقيادة وزير النقل إلهام محكموف، أفغانستان لإجراء مناقشات مع وزير الخارجية بالإنابة أمير خان متقي. وأعرب الجانب الأوزبكي عن استعداده لمساعدة أفغانستان في ترميم مواقع التراث الثقافي والأضرحة الدينية. وفي مزار شريف، وبمشاركة متخصصين أوزبكيين، بدأت أعمال تشييد مجمع مدرسة باسم الإمام البخاري، على مساحة ٠,٦ هكتار وبتكلفة ٦ ملايين دولار. وستكون هذه المؤسسة التعليمية، المصممة لاستيعاب ١٠٠٠ طالب، الأكبر في أفغانستان، كما ستكون مركزًا مخصصًا لدراسات التراث الإسلامي.

وكان رئيس الوزراء الأوزبكي عبد الله أريبوف أحد أعلى المسؤولين الأجانب رتبة الذين زاروا كابول منذ تولي طالبان السلطة. وفي ١٧ أغسطس ٢٠٢٤، قاد وفدًا للمشاركة في منتدى أعمال وافتتاح معرض "صنع في أوزبكستان" في كابول. وخلال هذه الزيارة، وقع الطرفان ٣٥ اتفاقية استثمارية وتجارة بقيمة إجمالية ٢,٥ مليار دولار. ولوحظ النمو المطرد للتجارة الثنائية، حيث بلغ حجم التجارة بين البلدين ٥٧٢ مليون دولار في النصف الأول من هذا العام – بزيادة قدرها ١٨٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وتعكس زيارة رئيس الوزراء أريبوف تعميق العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

في ٢٩ أغسطس ٢٠٢٤، حضر وفد من طالبان بقيادة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية الأفغاني عبد الغني برادار الافتتاح الرسمي لمركز التجارة الدولية في ترمذ، المصمم لدعم شحنات الترانزيت بين أوزبكستان وجنوب آسيا.

في ٩ أكتوبر ٢٠٢٤، وقعت أوزبكستان وأفغانستان عقدًا لاستكشاف واستخراج الغاز في كتلة "توتي ميدان" في ولايتي جوزجان وفارياب الأفغانيتين في شمال أفغانستان. يتضمن هذا العقد الممتد لعشر سنوات استثمارات تقدر بنحو مليار دولار.

وتظهر أوزبكستان التزامها بتعزيز التعاون مع أفغانستان على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي المؤتمر العلمي والعملي الدولي العاشر لمنظمة شنغهاي للتعاون والمؤتمر الثاني لرابطة الدول المستقلة حول مكافحة الإرهاب والتطرف الذي عقد في ٤–٥ سبتمبر، أكدت أوزبكستان على أهمية دعم أفغانستان في مكافحة الإرهاب، محذرة من أن التدابير المضادة الضعيفة قد تعزز الشبكات الإرهابية، مما يهدد بدوره أمن آسيا الوسطى.

وفي ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٤، خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، صرح وزير خارجية أوزبكستان بختيار سعيدوف بأن أفغانستان جزء لا يتجزأ من آسيا الوسطى وأعرب عن أسفه لأن المجتمع الدولي لم يحل بعد الوضع المعقد في البلاد. وقال المسؤول: "تنتهج أوزبكستان سياسة براجماتية تجاه جارتها وستواصل المساهمة في التعافي الاقتصادي لأفغانستان وتطوير البنية التحتية للنقل والطاقة".

وكان رئيس وزراء أوزبكستان عبد الله أريبوف أحد أعلى المسؤولين الأجانب الذين زاروا كابول منذ تولي طالبان السلطة. وزار عاصمة البلاد في ١٧ أغسطس الماضي على رأس وفد تمثيلي للمشاركة في منتدى الأعمال وافتتاح معرض «صنع في أوزبكستان»، حيث وقع الطرفان ٣٥ اتفاقية استثمارية وتجارية بقيمة إجمالية بلغت ٢,٥ مليار دولار، بما في ذلك إلغاء الرسوم الجمركية على بعض السلع.

وفي الختام، فإن المرحلة الحالية من التعاون الأوزبكي الأفغاني تشكل عنصرا حاسما للاستقرار والتنمية في آسيا الوسطى، وخاصة وأن تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين يفتح فرصا جديدة لكلا الجانبين، ويعزز منطقة سلمية ومستقرة.

وبالتأمل في النقاط المذكورة أعلاه، من الواضح أن التعاون الأوزبكي الأفغاني يمهد الطريق للتعاون السياسي والاقتصادي، كما يعد تنفيذ مشاريع البنية التحتية المشتركة، مثل السكك الحديدية ومرافق الطاقة، سيعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير الوصول إلى طرق البنية التحتية البديلة خارج الشبكات القائمة.

زار وفد أوزبكي، يضم الممثل الخاص للرئيس في أفغانستان عصمت الله ايرجاشيف، أفغانستان لإجراء مناقشات مع وزير الخارجية بالإنابة

التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة بقرار الجمعية العامة

رحبت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ١٨ نوفمبر الماضي، القرار رقم A/٧٩/L.٩/Rev.١ بشأن " التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي"، وعبرت عن امتنانها للدول التي تبنت القرار ودعمته، الأمر الذي يؤكد التزام هذه الدول بقضايا السلم والأمن والتعاون الدولي.

ويؤكد القرار، الذي اعتمد بالإجماع، عدة قضايا من بينها الأهداف المشتركة وجهود التعاون التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة في مواجهة التحديات على المستوى الدولي. كما أكد التزام المنظمتين بمنع النزاعات وبناء وحفظ السلام، وإعادة التأهيل عقب انتهاء النزاعات، وتعزيز ثقافة السلام. ويشمل معالجة القضايا ذات التأثير على المجتمعات المسلمة على المستوى الدولي، مع التركيز بصورة خاصة على الحوار بين الأديان ومبادرات التعاون. كما يشدد القرار على الرغبة في التعاون عن كثب بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة في عديد المجالات. ويؤكد القرار بصفة خاصة أهمية الشراكة بين المنظمة والأمم في الدفع بعملية السلام الشرق الأوسط ومكافحة التعصب والتمييز القائم على الدين والمعتقد، ومواجهة التطرف العنيف. كما يدعو الى مزيد من التعاون بشأن قضايا مثل مكافحة الإرهاب وجهود الوساطة لفض النزاعات.

وبهذه المناسبة، أكدت المنظمة مجدداً دعوتها للمجتمع الدولي من أجل تعزيز جهوده لتنفيذ قرار الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية، داعيةً الى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في إنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وفي ظل ما تشهده الساحة الدولية حالياً من نزاعات، أكدت منظمة التعاون الإسلامي على الأهمية المتزايدة للشراكة مع الأمم المتحدة وإدراك القيمة الاستراتيجية لهذه الشراكة في معالجة الأزمات سواءً الناشئة أو التي طال أمدها.

في غضون ذلك، حضر الأمين العام إلى جانب عدد من قادة العالم، افتتاح الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ١٢ نوفمبر الماضي في عاصمة جمهورية أذربيجان باكو. وشهدت الجلسة الافتتاحية، التي حملت عنوان "قمة قادة العالم للعمل المناخي"، مشاركة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش وأكثر من ٧٠ رئيس دولة وحكومة من نحو ١٩٠ دولة.

وفي كلمة فخامة الرئيس الأذربيجاني الافتتاحية، سلط الضوء على عضوية أذربيجان في منظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، مما جعل البلد في وضع يؤهله ليكون بمثابة جسر حيوي للتفاوض بشأن العمل المناخي.

من جهة ثانية، شاركت الأمانة العامة للمنظمة في المنتدى التشاوري الرابع لمنظمات التعاون الإقليمي في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، والذي انطلق في مراكش بالمملكة المغربية يوم ١٩ نوفمبر الماضي. وقام المنتدى الذي نظمه بشكل مشترك المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، ومشاركة التقدم المحرز في الأنشطة الجارية، وبخاصة في مجال تعزيز التجارة والاستثمار في الدول الأعضاء المشتركة، فضلاً عن تحديد الأنشطة ذات الأولوية للتنسيق والتعاون في الفترة المالية المقبلة.

وفي رسالته إلى المشاركين في المنتدى، شدد معالي الأمين العام للمنظمة على أهمية المنتدى لبناء آلية أكثر شمولاً فيما بين المنظمات الإقليمية في فضاء منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من أجل تسهيل تبادل المعرفة والمعلومات والخبرات، فضلاً عن الاستخدام الفعال للموارد للأغراض المشتركة. كما أكد الحاجة إلى تحديد المجالات ذات الأولوية التي يمكن بموجبها تنفيذ الأنشطة المشتركة في الدول الأعضاء التي تشترك في عضويتها.

المنظمة تشارك في «تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب»

افتتح سمو ولي عهد دولة الكويت الشيخ صباح خالد الحمد الصباح وفخامة الرئيس إمام علي رحمان، رئيس جمهورية طاجيكستان، المؤتمر رفيع المستوى حول «تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب وبناء آليات مرنة لأمن الحدود – مرحلة الكويت من عملية دوشانبي»، الذي انعقد في دولة الكويت، يومي ٤ و٥ نوفمبر الماضي.

وشارك وفد من الأمانة العامة برئاسة سعادة الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بمنظمة التعاون الإسلامي، السيد يوسف بن محمد الضبيعي، في المؤتمر الدولي الذي نظمته دولة الكويت بالشراكة مع جمهورية طاجيكستان ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، حيث عرف مشاركة واسعة لوزراء خارجية وداخلية دول عربية وإفريقية وآسيوية وكبار المسؤولين الأمنيين وسفراء ومبعوثين خاصين، إضافة إلى أمناء عامين وممثلين عن منظمات دولية وإقليمية.

وفي الكلمة التي ألقاها نيابة عن معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في الجلسة الوزارية لهذا المؤتمر الدولي، أكد سعادة الأمين العام المساعد للشؤون السياسية أن الإرهاب يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن والتنمية والاستقرار، خاصة في ضوء بروز تحديات مُعقدة وغير مسبوقة تستدعي استجابة سريعة وفعالة لتعزيز التنسيق والتعاون بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.

وشددت كلمة الأمين العام على أن مكافحة الإرهاب لتعزيز أسس السلم والأمن والاستقرار في العالم تستوجب معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف المؤدي إلى الإرهاب ووضع الأسس والآليات الضرورية في إطار مقاربة شاملة لتجفيف منابع هذه الظاهرة.

في هذا الصدد، استعرضت كلمة الأمين العام مختلف الجهود التي قامت بها الأمانة العامة للمنظمة للتصدي بحزم لظاهرة الإرهاب، حيث كانت سباقة في وضع الأُطر القانونية اللازمة من خلال إقرار معاهدة لمكافحة الإرهاب في عام ١٩٩٩، حرصاً منها على تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء وتطوير آليات عملية وفعالة لمواجهة التهديدات الإرهابية.

وأشارت الكلمة إلى أن المنظمة اعتمدت العديد من القرارات على مستوى القمة الإسلامية ومجلس وزراء الخارجية لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب، من بينها ٦ قرارات خلال الدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية التي انعقدت في ياوندي في أغسطس الماضي. وفي ختام الكلمة، سلط الضبيعي الضوء على الأهمية التي توليها المنظمة في إطار جهودها لمكافحة الإرهاب للتعاون الوثيق مع العديد من الشركاء والمنظمات الدولية.

نائب وزير الخارجية الإندونيسي يتباحث مع وفد "التعاون الإسلامي"

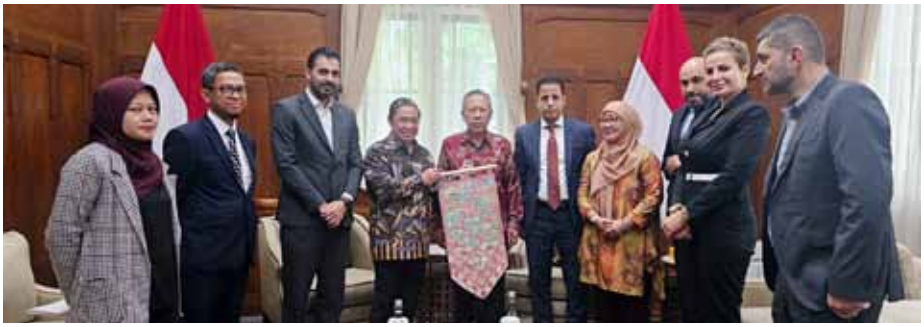

استقبل معالي محمد أنيس ماتا، نائب وزير الخارجية، وفد منظمة التعاون الإسلامي الذي زار إندونيسيا بدعوة من منظمة محمدية يوم ١٦ ديسمبر الماضي. وحضر الاجتماع عدد من قادة منظمة محمدية وأعضاء من المؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني النشطة في الأراضي الفلسطينية.

وأثناء الاجتماع، أشار نائب الوزير الإندونيسي إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تُعيّن فيها جمهورية إندونيسيا نائب وزير مكلف بشؤون العالم الإسلامي، مما يعكس التزام الحكومة بتعزيز علاقاتها مع جميع الدول الإسلامية ودعمها المستمر لقضايا الأمة الإسلامية، خاصة في فلسطين التي تعيش تحت الحصار والقصف منذ أكثر من عام.

وأشار نائب الوزير إلى دور منظمة محمدية بوصفها واحدة من المؤسسات الوطنية الرائدة التي تؤدي دورًا هامًا في تصميم وتنفيذ برامج مختلفة بشكل مستقل لتعزيز التعليم والصحة باعتبارها مجالات أولوية، ومشاركتها الفاعلة في توجيه المساعدات الإنسانية إلى غزة ودول أخرى بحاجة للمساعدة. كما أكد أن زيارة وفد المنظمة إلى إندونيسيا تأتي في إطار التعاون البناء والفعال بين الجانبين، وهو تعاون قائم على أجندة ثنائية واعدة ومتعددة الأبعاد.

ويتكون وفد منظمة التعاون الإسلامي الزائر لإندونيسيا من الدكتور الحسين غزوي، مدير الشؤون الثقافية، والسيد أديب سليم، الموظف التخصصي في دائرة شؤون فلسطين والقدس. والتقى وفد المنظمة بعدد من المسؤولين من منظمة محمدية وشارك في عدد من الجلسات والأنشطة التي نظمتها مؤسسات تعليمية وثقافية مختلفة تتعلق بالحوار متعدد الثقافات ودعم القضية الفلسطينية.

وفود المنظمة تقوم بملاحظة الانتخابات في ٦ دول أعضاء

بناءً على دعوة من رئيس اللجنة المركزية للانتخابات في جمهورية إندونيسيا للمشاركة في برنامج الزيارة في الفترة من ٢٥ – ٢٨ نوفمبر الماضي والمتزامن مع إجراء الانتخابات الإقليمية التي جرت بتاريخ ٢٧ نوفمبر الماضي، تم إيفاد بعثة من الملاحظين من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي عقدت اجتماعاً مع رئيس اللجنة المركزية للانتخابات الإندونيسي، حيث نقل له الوفد تحيات معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، وتمنياته بنجاح العملية الانتخابية. وتلقى الوفد إحاطة حول العملية الانتخابية، وتم مناقشة تعزيز التعاون المشترك بين اللجنة المركزية للانتخابات والأمانة العامة للمنظمة في مجال الانتخابات.

وشارك وفد المنظمة في برنامج الزيارة، وقدم نبذة عن منظمة التعاون الإسلامي ونشاطاتها على الساحة الدولية مع التركيز على جهودها في مجال مراقبة الانتخابات، والتزام المنظمة بتعزيز الممارسات الانتخابية عبر بناء القدرات وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء.

في غضون ذلك، عبرت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للمنظمة، المكلفة من قبل الأمين العام بمراقبة انتخابات المجالس المحلية التي أجريت في جمهورية قيرغيزستان في ١٧ نوفمبر الماضي، عن ارتياحها للعملية الانتخابية التي أجريت في ظروف سلمية وبتنظيم محكم وفقاً لقوانين الانتخابات في قيرغيزستان وبما يتوافق مع المعايير الدولية المعمول بها.

وفي هذا الصدد، هنأ الأمين العام شعب وحكومة قيرغيزستان بنجاح الانتخابات، مشيراً أن ذلك سيساهم في تعزيز الممارسات الديمقراطية والمؤسسية، ويدفع إلى المضي قدما نحو تحقيق التنمية والتقدم للدولة وللشعب.

من جهة ثانية، وبناءً على دعوة من حكومة جمهورية أوزبكستان، أوفدت الأمانة العامة للمنظمة بعثة من الملاحظين لملاحظة الانتخابات البرلمانية في جمهورية أوزبكستان التي جرت في ٢٧ أكتوبر الماضي. وأجرى فريق المنظمة ملاحظة العملية الانتخابية في عدد من مراكز الاقتراع في العاصمة طشقند وضواحيها. وتلقى فريق المنظمة إحاطة عن تنظيم العملية الانتخابية وسيرها والإجراءات التي تم اتخاذها لضمان نجاحها. وأشاد الفريق بالمستوى العالي للتنظيم الذي يُعد خطوة مهمة نحو تعزيز المؤسسات الديمقراطية.

وتقدمت الأمانة العامة للمنظمة، بالتهنئة إلى الشعب الأوزبكي على التنظيم الناجح للانتخابات البرلمانية، معربة عن ثقتها بأن البرلمان المنتخب سيسهم في دعم جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد ورفاهية شعبها.

وفي مناسبة أخرى، وبناءً على دعوة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، أوفدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الاسلامي بعثة من الملاحظين لملاحظة الانتخابات البرلمانية في أقليم كردستان العراق التي جرت بتاريخ ٢٠ أكتوبر الماضي، وأجرى فريق المنظمة ملاحظة العملية الانتخابية في عدد من مراكز الاقتراع بمدينة أربيل وضواحيها. وعقد لقاءات مع المسؤولين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتلقى إحاطة عن تنظيم العملية الانتخابية وسيرها والإجراءات التي تم اتخاذها لضمان نجاحها.

وفي استجابة لدعوة من حكومة جمهورية موزمبيق، أوفدت الأمانة العامة للمنظمة بعثة لمراقبة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخاب رؤساء المحافظات التي أجريت في ٠٩ أكتوبر الماضي، والتي عقدت البعثة اجتماعاً مع رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات في موزمبيق السيد كارلوس ماتسيندا، حيث تمت مناقشة الاستعدادات لإجراء الانتخابات وسبل تعزيز التعاون المستقبلي بين المنظمة وجمهورية موزمبيق في هذا المجال المهم.

من ناحية ثانية، أوفدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الاسلامي بعثة من الملاحظين لملاحظة الانتخابات الرئاسية في الجمهورية التونسية التي جرت بتاريخ ٦ أكتوبر الماضي. وأجرى فريق المنظمة ملاحظة العملية الانتخابية في عدد من مراكز الاقتراع بالعاصمة تونس ومدن اخرى. وعقد لقاء مع السيد رئيس الهيئة العليا للانتخابات وأعضاء الهيئة العليا وتلقى إحاطة عن تنظيم العملية الانتخابية وسيرها والإجراءات التي تم اتخاذها لضمان نجاحها. وتقدم الأمين العام للمنظمة، بالتهنئة لشعب تونس على التنظيم الناجح للانتخابات الرئاسية

النسخة العاشرة من برنامج رحلة المشاعر المقدسة للشباب العربي والإسلامي

اختتم برنامج «رحلة إلى الأماكن المقدسة في الإسلام لشباب الدول العربية والإسلامية» بنجاح، وقد نظمت وزارة الرياضة في المملكة العربية السعودية البرنامج، بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتوجت النسخة العاشرة من البرنامج بحفل اختتام رسمي أقيم في جدة في ٧ ديسمبر الماضي، بحضور سعادة عبد العزيز بن عبد الرحمن المسعد، وكيل الوزارة للشؤون الرياضية، ممثلا لصاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن تركي الفيصل، وزير الرياضة السعودي، رئيس الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة، وكذلك مسؤولين من المملكة العربية السعودية وممثلين عن الأمانة العامة للمنظمة وجامعة الدول العربية.

وأعرب سعادة وكيل الوزارة للشؤون الرياضية في المملكة العربية السعودية، في كلمته الختامية، عن شكره للدول الأعضاء التي أرسلت مشاركين وللأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تنسيقهما مع وزارة الرياضة مما ساهم في نجاح البرنامج. وحث المشاركين، عند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية، على العمل كسفراء لنقل ما شاهدوه من تحولات متميزة للخدمات التي تقدمها المملكة العربية السعودية للحجاج. كما أعرب عن استعداد المملكة العربية السعودية لمواصلة هذه المبادرة وتنظيم برامج وأنشطة أخرى مماثلة لصالح الشباب في الدول العربية والإسلامية في إطار العمل الإسلامي المشترك.

وأكد سعادة السفير طارق بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية، في كلمته التي ألقاها نيابة عن معالي الأمين العام للمنظمة، أن هذا البرنامج يعتبر نموذجاً للتعاون بين الدول الأعضاء، ويعكس التزام المملكة العربية السعودية الثابت برعاية شباب العالم الإسلامي.

وأشار السفير طارق بخيت إلى أن الأمانة العامة للمنظمة ستتخذ الخطوات اللازمة للتعريف بالجهود المتفانية التي تبذلها المملكة العربية السعودية في تنظيم هذا البرنامج الذي يستغرق عشرة أيام لصالح الشباب من الدول العربية والإسلامية، على أعلى المستويات لاسيما المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة ومجلس وزراء الخارجية ومؤتمر القمة الإسلامي.

كما تضمن الحفل الختامي كلمة أدلى بها سعادة الوزير المفوض السيد فيصل الغسال، ممثل جامعة الدول العربية، وتضمن الحفل كذلك جلسة حوارية حول دور الشباب في تقديم الخدمات للحجاج والمعتمرين، تحدث خلال الجلسة الدكتورة شمس الصبي، المديرة العامة للنشاطات الشبابية في وزارة الرياضة بالمملكة العربية السعودية، والسيد راكان المداح نائب الرئيس التنفيذي لقطاع اكتشاف المملكة في برنامج خدمة ضيوف الرحمن.

ثم عرضت مقاطع فيديو توضح المراحل المختلفة لبرنامج ٢٠٢٤ وتجارب المشاركين خلال الحفل.

وقدم البرنامج للمشاركين رحلة تحويلية شملت أداء العمرة وزيارة المواقع الإسلامية المقدسة المهمة في جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة. وتبادل المشاركون الحوارات الثقافية وشاركوا في الجلسات التفاعلية، كما أتيحت لهم الفرصة لحضور مباراة كرة قدم رفيعة المستوى بين فريقي النصر والاتحاد في جدة.

من ناحية ثانية، ألقت الدكتورة شمس الصبي، المديرة العامة للنشاطات الشبابية في وزارة الرياضة بالمملكة العربية السعودية، كلمة في بداية الحدث باسم الوزارة رحبت فيها بالمشاركين في البرنامج، مشيرة إلى أن نحو ١٤٤ شاباً وشابة و٦٥ رئيسَ وفدٍ يشاركون في الحدث.

المنظمة تشارك في مؤتمرين حول اللغة العربية في دبي وإنجامينا

شاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ممثلة في إدارة الشؤون الثقافية، كضيف شرف في الدورة العاشرة للمؤتمر الدولي للغة العربية في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أكتوبر الماضي والتي عقدت في دبي تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وذلك في إطار تفعيل بنود مذكـــرة التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة والمجلس الدولي للغة العربية بتاريخ ٢٩ مايو الماضي لمواكبة الجهود الهادفة إلى دعم وتعزيز حضور اللغة العربية في المحافل الدولية وضمان ديمومة إشعاعها وبريقها.

وشارك في المؤتمر عدد من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية باللغة العربية. وتم خلال المؤتمر منح جائزة محمد بن راشد للغة العربية التي تعد أكبر جائزة في تاريخ اللغة العربية. كما تم أيضا نشر مئات الأبحاث والدراسات العلمية والميدانية المتعلقة باللغة العربية في جميع التخصصات والمهن، وتقديم العديد من المبادرات الإبداعية في مجال دعم تعليم ونشر اللغة العربية بطرق مبتكرة.

كما شاركت الأمانة العامة في إدارة الجلسة التاسعة من المؤتمر تحت عنوان (جهود المنظمات والمؤسسات الوطنية والعربية والدولية في خدمة اللغة العربية)، واستعرضت جهود وأنشطة المنظمة في تعزيز دور المؤسسات ذات الصلة في هذا الإطار.

وجاء عقد هذا المؤتمر بهدف النهوض باللغة العربية والحفاظ على الهوية العربية الإسلامية بما يسهم في توظيف المعرفة بلغة الضاد مؤكدا حضورها في الحضارات المختلفة من خلال تبادل المعلومات والوثائق والمطبوعات المتصلة بالموضوعات ذات الاهتمام المشترك والتي تعنى بالخصوص بالسياسات اللغوية، وتعزيز تعليم اللغة العربية وتأمين انتشارها على الساحتين العربية والدولية.

وتأتي مشاركة الأمانة العامة في هذا المؤتمر في إطار جهودها لدعم حضور وانتشار وتمكين اللغة العربية (لغة القرآن) تنفيذاً للقرار الوزاري رقم ٥٠/١٣ ث الخاص باللغة العربية الصادر عن الدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية الذي عقد يومي ٢٩-٣٠ أغسطس الماضي، في ياوندي بجمهورية الكاميرون الهادف إلى تعزيز ودعم حضور اللغة العربية (لغة القرآن) واستخدامها في المحافل الإقليمية والدولية.

وعلى صعيد آخر، شاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في المؤتمر العلمي الدولي حول "تحديات اللغة العربية في إفريقيا وآفاق التواصل الحضاري" الذي انعقد خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ ديسمبر الماضي في العاصمة التشادية انجامينا وقام بتنظيمه المجلس الأعلى للغة العربية في أفريقيا بالتعاون مع الاتحاد العام لمؤسسات دعم اللغة العربية في جمهورية تشاد وجامعة الملك فيصل بتشاد والمؤسسات المهتمة باللغة العربية في أفريقيا وخارجها وذلك تحت الرعاية السامية لفخامة السيد رئيس جمهورية تشاد رأس الدولة المشير محمد إدريس ديبي إتنو، والرئاسة الشرفية لفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب.

وألقى ممثل الأمانة العامة الدكتور رامي محمد إنشاصي كلمة معالي الأمين العام في أعمال المؤتمر أشاد فيها بجهود القيادة في جمهورية تشاد على رعايتها لهذا المؤتمر الهام الذي يتناول اللغة العربية بمفهومها ودلالاتها الشاملة وانعكاساتها الدينية والثقافية، وأثرها في بناء الحضارة الإنسانية عامة وفي القارة الأفريقية خاصة، وإسهامها في تكوين الهوية والشخصية الحضارية لأبناء القارة الأفريقية.

كما أشادت الكلمة بجهود جامعة الملك فيصل، المنارة المضيئة في تشاد والقارة الأفريقية برمتها، التي استطاعت بجهودها في نشر اللغة العربية والثقافة والحضارة الإسلامية. وبارك تداعي ثلة من الخيرين من أبناء القارة من المهتمين باللغة العربية في إنشاء المجلس الأعلى للغة العربية في أفريقيا في مؤتمرهم التأسيسي في ديسمبر ٢٠٢٢، بالعاصمة التشادية إنجامينا كهيئة جامعة للمهتمين بشأن اللغة العربية في القارة الأفريقية، تعنى بقضايا نشر اللغة العربية وتعزيز مكانتها وتنظيم الدراسات العلمية المتعلقة بها.

يذكر أن المؤتمر عقد ضمن فعاليات الأسبوع الوطني الثاني عشر للغة العربية بتشاد والاحتفال باليوم العالمي للغة العربية دورة ٢٠٢٤. ويهدف المؤتمر إلى مناقشة القضايا والتحديات والفرص التي تواجه تعليم العربية في إفريقيا من خلال بحث عدة قضايا ومحاور.

وتأتي مشاركة الأمانة العامة في إطار تنفيذ القرار الوزاري رقم ٥٠/١٣ ث الخاص باللغة العربية الصادر عن الدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية الذي عقد يومي ٢٩-٣٠ أغسطس الماضي، في ياوندي بجمهورية الكاميرون الهادف إلى تعزيز ودعم حضور اللغة العربية (لغة القرآن) واستخدامها في المحافل الإقليمية والدولية.

كتارا
السياحة الثقافية

على مدار ١٣ عاما منذ أن دشنت دولة قطر الحي الثقافي «كتارا» كمقصد لمحبي السياحة الثقافية بما يعكس مكانة الدولة كملتقى تمتزج فيه الثقافات، نجح كتارا في تأكيد حضوره على خريطة السياحة القطرية.

ويقع الحي الثقافي كتارا بين حي الخليج الغربي ومدينة لوسيل العصرية والمميزة بأبراج كتارا ذات الشكل الهلالي في مارينا لوسيل.

ويمكن القول إن كتارا عبارة عن مزيج سياحي متعدد المكونات، بما يجعلها مقصدا مناسبا للباحثين عن رحلة سياحية متعددة الجوانب في مكان واحد.

ويضم الحي مسجدين جديرين بالزيارة، خاصة لعشاق العمارة الإسلامية. ويعرف المسجد الأول بجامع كتارا وهو تصميم المهندسة التركية زينب فاضل أوغلو، ويتميز بأعمال البلاط الفارسي والتركي. كما تأتي المئذنة، والقبة، ومحراب الصلاة مستوحاة من مساجد مشهورة في جميع أنحاء العالم الإسلامي، فضلاً عن الديكور المستوحى من قصر دولمة بهجة في إسطنبول. وبجوار المسجد، يمكن للمرء الاستمتاع بمشاهدة أبراج الحمام البارزة. أما المسجد الثاني فهو المسجد الذهبي، ويقع في مواجهة المسرح المكشوف، وتمت تغطيته ببلاط ذهبي ويمثل الطراز العثماني بأبوابه الخشبية المعشقة، وتقيم مؤسسة الحي الثقافي فيه العديد من البرامج والمحاضرات الدينية، والتي تستضيف من خلالها كوكبة من أبرز العلماء ، بالإضافة إلى إقامتها لدورات متقدمة في تحفيظ القرآن الكريم، وتحظى بإقبال ومشاركة كبيرة من قبل مختلف الفئات والأعمار.

أما عشاق المسرح بفنونه المختلفة فإنه يوجد لهم المسرح المكشوف.. ويمتد هذا المسرح ذو الطراز اليوناني الكلاسيكي على مساحة تبلغ ٣٢٧٥ متراً مربعاً، ويعكس التأثيرات الإسلامية، لا سيما في مداخله المقوسة. ويستوعب المسرح ما يصل إلى ٥٠٠٠ مشاهد.

ويساهم كتارا في جعل قطر مقصدا إقليميا مهما للمهتمين بأعمال الفن التشكيلي من خلال وجود العديد من المعارض الفنية، وورش العمل، وساحات العرض، حيث يعرض جاليري متاحف قطر أعمالا لفنانين محليين وعالميين، تصور أعمالهم مواضيع تركز على الإنسان. ويعد مركز كتارا للفن منصة مدارة على نحو مستقل ومخصصة للفن المعاصر والمساعي الإبداعية متعددة المجالات.

ومن المزارات المهمة للرحلات العائلية في الحي قبة الثريا الفلكية التي تقدم صوراً فلكية مبهجة للعائلات وعشاق علم الفلك على حد سواء، وتتميز بنظام رقمي على كامل القبة وتتسع لما يصل إلى ٢٠٠ زائر في رحلة لمشاهدة الكون.

ولما كان التسوق جزءا مهما من أغلب الرحلات السياحية، يقدم حي كتارا شارع التسوق ٢١ هاي ستريت ، ثم مسار السيارات الراقية الذي يصل بالمتسوقين إلى فرع المتجر الفرنسي الشهير جاليري لافاييت. ويعد هاي ستريت تأتي وجهة التسوق المثالية في الهواء الطلق إذ يوفر وسائل الراحة على مدار العام، لكونه يحتوي على نظام تبريد خارجي قوي، يتيح لروادة فرصة تناول الطعام أو الجلوس على المقاهي في الهواء الطلق على مدار العام دون الشعور بحرارة الجو في فصل الصيف.

ومن ثم تأتي تجربة الاستمتاع بتلال كتارا والتي تتميز بالمناظر الطبيعية الخلابة، والمسطحات المائية، ومسارات السير لكل من المتنزهين والمشاة، كما يمكن لزوار كتارا زيارة شاطئ كتارا العام الذي يوفر كل مكونات السياحة المائية من ركوب قوارب سريعة إلى التزلج على الماء.

ويضم الحي الثقافي كتارا سلسلة من المطاعم والمقاهي المتنوعة، والتي تلبي حواس تذوق الزائرين نظرا لاختلاف وتنوع الخيارات المقدمة لهم.

وفي الوقت نفسه نجح حي كتارا الثقافي في فرض اسمه على المشهد الثقافي العربي عبر مجموعة من الجوائز الأدبية والفعاليات الثقافية منها مسابقة شاعر الرسول للشعر الفصيح.

ندوة لـ الخليج للأبحاث» حول العالم الإسلامي وسؤال الهوية

في سياق تعاون وتنسيق الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي مع المؤسسات والهيئات الثقافية في الدول الأعضاء، أقامت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع مركز الخليج للأبحاث بالمملكة العربية السعودية، ندوة ثقافية افتراضية تحت عنوان «العالم الإسلامي وسؤال الهوية الجامعة» وذلك في ٢٥ نوفمبر الماضي.

وكانت هذه الندوة تهدف إلى الخروج بتوصيات لصياغة سياسات ثقافية سواءً على المستوى الوطني أو على مستوى المؤسسات الدولية المشتركة تسهم في تعزيز الهوية الجامعة ضمن إطار المظلة المشتركة وهي منظمة التعاون الإسلامي بما يسهم في تمتين التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات السياسية والإجتماعية والاقتصادية.

وتناولت الندوة عدة محاور في إطار التوفيق ما بين الانتماء للهويات الوطنية والانتماء إلى الهوية الجامعة الإسلامية بقواسمها التاريخية والثقافية المشتركة بين شعوب العالم الإسلامي ودوله.

الجدير بالذكر أن التعاون القائم بين الأمانة العامة ومركز الخليج للأبحاث بالمملكة العربية السعودية يندرج في إطار تنفيذ القرارات الوزارية ذات الصلة بالشؤون الثقافية؛ كما يأتي تفعيلاً لبنود مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٢٤ والتي تنص في جانب منها على إقامة عدد من المناشط والبرامج والندوات الثقافية المشتركة بين الجانبين.

وشارك في الندوة ممثلون عن الدول الأعضاء، والدول المراقبة، وعدد من مؤسسات المنظمة وهيئاتها المعنية، ونخبة من المفكرين والمثقفين في العالم الإسلامي.

على نحو آخر، شاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في فعاليات أعمال الاجتماع الثامن للجنة الدولية للحفاظ على التراث التاريخي الإنساني بتاريخ ٤ ديسمبر الماضي بمقر جامعة الدول العربية بعنوان "توثيق التراث الثقافي العربي" حيث تطرق الاجتماع إلى التراث الثقافي المهدد بالاندثار في الدول الأعضاء بشقيه المادي وغير المادي وسبل حمايته الحفاظ عليه والذي يحظى باهتمام بالغ من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ويعكس التزامها في هذا الصدد.

وألقى الدكتور رامي إنشاصي ممثل الأمانة العامة مداخلة في محور استعراض جهود المنظمات الإقليمية الدولية تطرق فيها إلى جهود المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة في الحفاظ على التراث كما تطرق الأستاذ أديب سليم من إدارة فلسطين في مداخلته للوضع الكارثي الذي يكتنف التراث الثقافي فلسطين خاصةً في الأحداث الأليمة الجارية حالياً في فلسطين.

من جهة ثانية، وبدعوة موجهة من رئيس معهد أماديوس ومؤسس منتدى "ميدايز" بالمملكة المغربية، السيد إبراهيم الفاسي الفهري، إلى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، شاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في حوارات المنتدى التي تم عقدها في مدينة طنجة المغربية من ٢٧ وحتى ٣٠ نوفمبر الماضي.

وفي مداخلة، باسم معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في جلسة حوار بعنوان "تعزيز السيادة والأمن والحوكمة والمرونة الاقتصادية" في أفريقيا، أبرز المدير العام للشؤون السياسية بالأمانة العامة، السفير محمد الصالح تقية، الاهتمام الخاص الذي توليه منظمة التعاون الإسلامي للقارة الأفريقية ولقضايا السلم والأمن والتنمية بها والتحديات المتعددة التي تواجهها منطقة الساحل وبحيرة تشاد، مذكرا بمحتوى مقررات القمة الإسلامية وقرارات مجلس وزراء الخارجية في هذا الخصوص.

التراث المقدس في أوزبكستان: قصة مخطوطة «كاتا لانجار» القرآنية

بقلم: الشيخ نور الدين خولي نزار
رئيس المديرية الدينية للمسلمين في أوزبكستان، مفتي

تُعد مخطوطة «كاتا لانجار» القرآنية، الموجودة في مكتبة مجلس مسلمي أوزبكستان، واحدة من أقدم وأروع المخطوطات في مختلف أنحاء العالم. ويستمد اسم المخطوطة من موطنها التاريخي في مسجد لانجار أوتا في منطقة كاشكاداريا في أوزبكستان، حيث قام ممثلو الطريقة الإشقية، المعروفة باسم «شيوخ كاتا لانجار»، على مدى أجيال بحفظ صفحاتها.

ويرجع العلماء تاريخ هذه المخطوطة إلى الربع الأخير من القرن الثامن، وهو ما يتزامن مع الفترة التكوينية لقواعد اللغة العربية. ويوجد حاليًا ٨١ صفحة في معهد المخطوطات الشرقية التابع للأكاديمية الروسية للعلوم في سانت بطرسبرغ. وفقًا لكتاب "حول المخطوطات العربية" لإغناطي كراتشكوفسكي، تم الحصول على هذه المخطوطة بشكل غامض من امرأة مسنة في عام ١٩٣٦.

وجاءت الأهمية الدولية للمخطوطة في عام ١٩٩٨ عندما نشر الأستاذ الروسي إفيم رضوان كتاب "القرآن وعالمه"، مسلطًا الضوء على مخطوطة مخزنة تحت رقم المخزون E ٢٠ في معهد المخطوطات الشرقية. بعد فترة وجيزة، أرسل المستشرق الفرنسي فرانسوا ديروش رسالة إلى سانت بطرسبرغ، يشارك فيها نسخًا فوتوغرافية لصفحات القرآن الكريم التي تم اكتشافها في قرية كاتا لانجار في أوزبكستان. عرضت هذه الصفحات خطًا وأسلوبًا متطابقين مع مخطوطة E ٢٠.

بعد ذلك، علم إفيم رضوان أن أجزاء من هذه المخطوطة محفوظة أيضًا في كاتا لانجار وطشقند وبخارى. في عام ١٩٩٩، وتم تنظيم رحلة أكاديمية إلى أوزبكستان، جمعت مجموعة من العلماء المستشرقين. وقام الفريق بفحص مصحف عثمان وصفحة من مصحف لانجار في مكتبة مجلس مسلمي أوزبكستان في طشقند، وصفحة أخرى في معهد المخطوطات الشرقية، واثنتي عشرة صفحة إضافية في مساجد لانجار أوتا. وتم إنتاج فيلم وثائقي بعنوان "على خطى مصحف عثمان" لتوثيق هذا المسعى المهم.

وقدمت التحليلات العلمية الحديثة أدلة دامغة على قدم المخطوطة. وفي عام ٢٠٠٠، قام علماء روس وهولنديون في مركز أبحاث النظائر بجامعة جرونينجن بتأريخ الرق بالكربون المشع، مما يدعم نسب العلماء إلى أواخر القرن الثامن.

وفي أوزبكستان اليوم، نجت ١٦ صفحة من هذه المخطوطة الرائعة. وهناك صفحة واحدة تحتوي على الآيات ٢٦-٦١ من سورة البقرة محفوظة في معهد أبو ريحان البيروني للمخطوطات الشرقية. وتوجد صفحتان في بخارى: واحدة في مكتبة ابن سينا الإقليمية وأخرى في متحف آرك للمخطوطات، تحتوي على نصوص من سورة المجادلة إلى سورة الحشر. تحتوي مكتبة مجلس مسلمي أوزبكستان على ١٣ صفحة، بما في ذلك ١٢ صفحة تم جلبها من مسجد لانجار أوتا في عام ٢٠٠٣.

وتعتبر الخصائص المادية للمخطوطة رائعة، ومكتوبة على رق مصقول، يبلغ قياس كل صفحة تقريبًا ٥٣ × ٣٥ سم. ويظهر النص بالخط الكوفي الحجازي، من أقدم أشكال الخط العربي. وقد تم تقوية غلافها الجلدي، الذي يعود تاريخه إلى القرن الرابع عشر وتم ترميمه في القرن السابع عشر، باستخدام ورق يحمل نصًا عربيًا.

وعلى مر القرون، خضعت المخطوطة لجهود مختلفة للحفظ، بما في ذلك الإصلاحات والإضافات الزخرفية. وتلقت الزوايا التالفة رقعًا بآيات أعيد كتابتها بخط النسخ، وأضيفت عناصر زخرفية بين السور. وتحتوي الصفحات الباقية على جزئين من القرآن الكريم، مما يشير إلى أن المخطوطة الكاملة كانت تتألف في الأصل من ١٩٠ إلى ٢٠٠ صفحة. ولم يتبق اليوم سوى ٩٧ صفحة – ٤٧ في المائة من الإجمالي المقدر.

وأعادت جهود الحفظ الأخيرة حياة جديدة لهذا الكنز القديم. تحت مبادرة رئيس أوزبكستان شوكت ميرزيوييف، وخضعت المخطوطة لترميم مكثف بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢١. هذه العملية الدقيقة، التي أجراها مرممون من متحف اللوفر الفرنسي إلى جانب خبراء محليين، أزالت قرونًا من الضرر والتدهور المتراكم. في عام ٢٠٢٢، تم عرض صفحتين في معرض باريسي يحتفي بالتراث الثقافي لأوزبكستان.

ويمثل مصحف كاتا لانجار أكثر من مجرد مخطوطة قديمة؛ فهو بمثابة شهادة على الدراسات الإسلامية والحفاظ على الثقافة. وتمتد أهميته إلى ما هو أبعد من حدود أوزبكستان، حيث يعمل ككنز روحي وتاريخي للإنسانية. مع استمرارنا في دراسة هذه القطعة الأثرية الرائعة والحفاظ عليها، فإنها تربط بين قرون من التقاليد الإسلامية والدراسات الحديثة وتقنيات الحفظ.

الاجتماع الرابع لبحث "اتفاقية جدة" لحقوق الطفل

انعقد في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، في جدة في ٥ نوفمبر الماضي، الاجتماع الرابع لمجموعة الخبراء الحكوميين الدوليين وذلك لاستكمال مناقشة مشروع «اتفاقية جدة لمنظمة التعاون الإسلامي لحقوق الطفل».

وألقت مدير عام إدارة الشؤون الثقافية والأسرة، الدكتورة أمينة عبيد الحجري، كلمة في الاجتماع مشيرة إلى أنه ينعقد في ظل ظروف صعبة وقاسية يشهدها العالم الإسلامي بسبب العدوان الإسرائيلي السافر وغير المسبوق في الأرض الفلسطينية المحتلة والمجازر البشعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين في قطاع غزة، والتي أدت إلى سقوط مئات الشهداء المدنيين الأبرياء وجرح الآلاف معظمهم من الأطفال والنساء وكبار السن. وجددت الدكتور الحجري إدانة المنظمة والدول الأعضاء للاعتداءات المستمرة من قبل قوات الاحتلال الغاشم مطالبة المجتمع الدولي بالإسراع في تقديم المساعدات الإنسانية والطبية والإغاثية العاجلة وتوفير المياه والكهرباء وفتح ممرات إنسانية آمنة فوراً لإيصال المساعدات العاجلة إلى قطاع غزة.

من ناحية ثانية، قالت الدكتور الحجري إن الدين الإسلامي الحنيف قد أولى حقوق الأطفال اهتماماً كبيراً باعتبارهم مستقبل الأمة وشباب الغد. كما حثت على اعتماد وثيقة "اتفاقية جدة لمنظمة التعاون الإسلامي لحقوق الطفل" كميثاق دولي يحاكي مواثيق حقوق الإنسان الدولية وينسجم مع تعاليم الدين الإسلامي مع الأنظمة والمواثيق الدولية.

وكانت الحجري قد توجهت بالشكر لكل من المملكة العربية السعودية، دولة المقر، على دعمها المتواصل للمنظمة كما شكرت جمهورية الكاميرون رئيسة الدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية بالمنظمة وجمهورية مصر العربية رئيسة الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري للتنمية الاجتماعية على جهودهما ودعمهما المتواصل للمنظمة.

على صعيد آخر، وبمناسبة إحياء اليوم العالمي للأشخاص ذوي الاعاقة الذي يحتفل به المجتمع الدولي في الثالث من شهر ديسمبر كل عام، بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٢، أكد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي حسين إبراهيم طه على أهمية دمج الأشخاص ذوي الاعاقة في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتعزيز القيادة لهم من أجل مستقبل أفضل ومستدام وضمان رفاهية المجتمعات.

وأشار الأمين العام إلى أن القرارات الصادرة عن القمة الإسلامية الخامسة عشر التي انعقدت في مايو ٢٠٢٤، في بانجول، بجمهورية غامبيا، وكذلك القرارات الصادرة عن الدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية في أغسطس ٢٠٢٤ في ياوندي، بجمهورية الكاميرون، والقرارات الصادرة عن الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري حول التنمية الاجتماعية المنعقدة في يونيو ٢٠٢٣ بالقاهرة، بجمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى استراتيجية المنظمة حول الأشخاص ذوي الإعاقة التي اعتمدتها الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري للتنمية الاجتماعية في القاهرة عام ٢٠٢٣ قد كان من أهم أهدافها الارتقاء بجودة الخدمات والأنشطة المقدمة لذوي الإعاقة، ودعوة الدول الاعضاء لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى في مجال إدماج وتأهيل ذوي الإعاقة.

تجدر الإشارة إلى أن الموضوع الذي اختارته الأمم المتحدة للاحتفاء باليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٢٤ هو: "تعزيز القيادة للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل مستقبل شامل ومستدام".

ودعا السيد حسين إبراهيم طه، في هذا الصدد، الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى تكاتف الجهود من أجل دمج ذوي الإعاقة وإشراكهم في الحياة الاجتماعية وتعزيز قدراتهم لمواجهة مختلف التحديات، وذلك بهدف بناء مجتمعات يسود فيها تساوي الفرص بين كافة الأجيال، كما حث الأمين العام أجهزة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة والمؤسسات الشريكة للعمل في دعم جهود الدول الأعضاء في هذا المجال.

مذكرة تفاهم بين المنظمة ومكتب «الخارجية الأمريكية» لقضايا المرأة العالمية

أصدرت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بياناً إلى المجتمع الدولي بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة الذي يصادف ٢٥ نوفمبر من كل عام، أكدت فيه أن هذا اليوم يمثل تذكيرا بالمحنة المستمرة التي تواجهها النساء والفتيات اللاتي يواجهن العنف والاستغلال في جميع أنحاء العالم، وخاصة في مناطق الصراع، حيث لا تزال النساء والفتيات من بين أكثر أفراد المجتمع ضعفا. وتابع البيان بأن شعار هذا العام، «الاستثمار لمنع العنف ضد النساء والفتيات! #لا___عذر»، يؤكد على الحاجة الماسة إلى التمويل والتدابير الاستباقية لمنع العنف وحماية النساء والفتيات على مستوى العالم.

كما أكد معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، التزام المنظمة بمعالجة العنف ضد المرأة وتمكينها في جميع الدول الأعضاء. وقال الأمين العام أن هذا اليوم يسلط الضوء على الجهود المستمرة التي تبذلها المنظمة لدعم الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في وضع السياسات والاستراتيجيات لمكافحة العنف ضد المرأة بطريقة حازمة وشاملة.

وقال البيان إن إحياء هذا اليوم يأتي فيما العالم يشهد استمرار انتهاك واستغلال حقوق المرأة وأشكال العنف الموجه ضدها، وخاصة في مناطق الصراع، إذ تواجه النساء في المناطق المتضررة من الصراع مثل فلسطين ولبنان ومنطقة الساحل وأفغانستان ومخيمات الروهينجا عنفا شديدا، بما في ذلك الاستغلال والزواج القسري وتقييد الحقوق.

وأضاف البيان بأن ذلك يغذي عدم المساواة المتجذرة بين الجنسين وعدم الاستقرار هذه الانتهاكات، مما يؤدي إلى استمرار الصدمات النفسية والإقصاء الاجتماعي. فيما أكدت محنة هؤلاء النساء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات محلية وعالمية عاجلة لإنهاء العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. وبمناسبة هذا اليوم، جدد الأمين العام، السيد حسين إبراهيم طه، أشد عبارات الإدانة من المنظمة للعنف المستمر القائم على أساس النوع الاجتماعي الذي يمارس ضد النساء في جميع أنحاء العالم، ودعا إلى بذل جهود دولية مشتركة متضافرة لوقف هذه الانتهاكات والممارسات ضد المرأة.

ويتجلى التزام المنظمة بتمكين المرأة عبر مبادرات مختلفة مثل خطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة (أوباو)، وإنشاء منظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء ومقرها القاهرة، وتشكيل اللجنة الاستشارية للمرأة في المنظمة، وهي الهيئة الاستشارية لمؤتمر وزراء المرأة في المنظمة، وتنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية، ومؤتمر وزراء المرأة.

من ناحية أخرى، وقعت المنظمة ومكتب وزير الخارجية الأمريكي لقضايا المرأة مذكرة تفاهم لتمكين المرأة يوم ١ أكتوبر الماضي في العاصمة واشنطن. ووقع مذكرة التفاهم من قبل الامانة العامة السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، بينما وقعت السفيرة راو غوبتا، السفير المتجول لمكتب الخارجية الأمريكية لقضايا المرأة العالمية.

وتضفي هذه الشراكة الطابع الرسمي على الالتزام المتبادل بتعزيز التعاون في المبادرات التي تعزز الحقوق والفرص المتاحة للنساء والفتيات. وتركز مذكرة التفاهم على مجالات مثل التمكين الاقتصادي للمرأة والتعليم وتنمية المهارات القيادية ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس وتعزيز الصحة والحقوق الاجتماعية .

وتؤكد مذكرة التفاهم على إمكانات الشراكات الدولية في خلق تغيير شامل ومستدام وتهدف إلى العمل كنموذج للجهود العالمية المستقبلية في النهوض بحقوق المرأة وتمكينها.

المنظمة تبحث نظام الصناديق الإنسانية الجديد

خاطب معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المفتوح العضوية لمناقشة مشروع النظام الأساسي الجديد للصناديق الإنسانية التابعة للمنظمة، في مقر الأمانة العامة للمنظمة في جدة، ١٤ نوفمبر الماضي.

وقال الأمين العام للمنظمة إن بعض الدول الأعضاء بالمنظمة تعاني، لاسيما خلال العقود الأخيرة، من ويلات تداعيات النزاعات المسلحة والتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والأوبئة باعتبارها أكبر محرك للمعاناة الإنسانية الطويلة الأمد، وبالأخص بالنسبة للاجئين والنازحين، وتدمر سبل عيش الفقراء والضعفاء، مشيرا إلى أنه باتت مكاسب التنمية المتراكمة على مدى سنوات عديدة عرضة لخطر التلاشي حيث أصبحت هذه الأزمات الإنسانية تنتج مستويات غير مسبوقة من النزوح واللجوء بسبب عدم وجود حلول دائمة، وصارت بعض الدول الأعضاء في المنظمة تنتج أكثر من نصف لاجئي العالم وفي الآن نفسه تستضيف أكثر من نصف لاجئي ونازحي العالم وبالتالي تعاظمت الاحتياجات الأساسية ومتطلبات إعادة التأهيل والبناء والتعافي في ظل ندرة موارد الاستجابة الإنسانية.

وأضاف بأن الاجتماع قد جاء في ظل الأوضاع الإنسانية الصعبة والقاسية، والتي تتطلب تظافر الجهود والعمل المشترك بغية تبني كل ما من شأنه المساعدة على احتواء هذه الأزمات والمحن الإنسانية.

وقال السيد حسين إبراهيم طه إنه يرى من الأهمية بذل كل الجهود الممكنة للانتهاء من النظام الأساسي لهذه الصناديق وإجراء الإصلاحات اللازمة على آلية عملها ودعمها بالموارد المالية الضرورية حتى يتسنى لها القيام بدورها كاملا في خدمة قضايا الأجندة الإنسانية للمنظمة.

ووأوضح الأمين العام بأن المنظمة جرى إنشاؤها وفقا لميثاقها وبقرارات من مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء، الصناديق الإنسانية الثلاثة كآليات العمل الإنساني (صندوق البوسنة والهرسك ٢٠٠١، وصندوق أفغانستان ٢٠٠١، وصندوق سيراليون ٢٠٠١ إضافة إلى نافذة الطوارئ) وذلك تبعا للسياقات التاريخية والإنسانية والسياسية لكل صندوق من هذه الصناديق من أجل تقديم الدعم الإنساني والإغاثي للدول الأعضاء التي تعاني من الحروب الطويلة، والنزاعات الداخلية والكوارث، والمساعدة في إعادة اللاجئين لأوطانهم وإعادة الإعمار.

يذكر أن مجلس وزراء الخارجية كان قد أصدر عدة قرارات بتوحيد الصناديق ومن بينها القرار ٤٢/١ – إيشاد، الذي اعتمده المجلس وزراء الخارجية للمنظمة في دولة الكويت في دورته ٤٢ عام ٢٠١٥، حيث نصت الفقرة ٢٢ منه "يرحب بالاتفاق بين منظمة التعاون الإسلامي ووزارة الخارجية القطرية على استضافة مقر الصناديق العاملة في أفغانستان، والبوسنة والهرسك، وسيراليون. ويرحب بجهود الأمانة العامة لإصلاح صناديق المنظمة وإعادة هيكلتها بالتعاون مع رئيس الصناديق ومجالس إدارتها ودمجها جميعا في صندوق واحد يضم نوافذ للبلدان المختلفة وتخصيص نافذة للمساعدة الطارئة لتمكين الأمانة العامة وشركائها الإنسانيين المنفذين من تقديم استجابة انقاذ الأرواح في الوقت المناسب والتعافي العاجل للمتضررين من الكوارث، على أن تمول نافذة المساعدة الطارئة من المساهمات والتبرعات وتستخدم الصناديق وفقا للقواعد واللوائح المالية المعمول بها في منظمة التعاون الإسلامي وحسب ما يتفق عليه بين الأمانة العامة ومختلف الجهات المانحة في هذا الصدد. ويحث الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمحسنين على التبرع بسخاء لتحقيق هذا الهدف».

وأشار الأمين العام إلى أن الاجتماع أمامه مسؤولية كبيرة تتمثل في الفراغ من مشروع النظام الأساسي لهذه الصناديق يتم التوافق عليه وفق ميثاق المنظمة والقرارات ذات الصلة.

"التعاون الإسلامي" تنشط في حشد الجهود الإنسانية إسلاميا ودوليا

ضمن سلسلة الأنشطة التي يقوم بها السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية بمنظمة التعاون الإسلامي، على الصعيد الإنساني، وقع السفير طارق علي بخيت، وسعادة السيد المدين مهدييف، مدير وكالة التنمية الدولية الأذربيجانية، مذكرة تفاهم بشأن المشاريع الإنمائية والمساعدة الإنسانية في الدول الأعضاء في المنظمة، في ٠٨ ديسمبر الماضي، في مقر الأمانة العامة للمنظمة بجدة.

وتمثل مذكرة التفاهم خطوة أخرى في جهود تعزيز التعاون الثنائي المثمر والنشط القائم بين منظمة التعاون الإسلامي وجمهورية أذربيجان.

وسيتم بموجب مذكرة التفاهم تنفيذ برامج مشتركة مهمة تتمثل في أنشطة المساعدات الإنسانية للبلدان المحتاجة في المنظمة ودورات بناء القدرات، وذلك من بين أنشطة أخرى.

وعلى هامش التوقيع، بحث الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية في منظمة التعاون الإسلامي ومدير الوكالة مجموعة واسعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك وتبادلا وجهات النظر حول أفضل الطرق والوسائل لضمان التنفيذ السلس والدؤوب لمذكرة التفاهم.

وعقد الوفد برئاسة السفير طارق علي بخيت مشاورات ثنائية مع مسؤولين من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية برئاسة السيدة سونالي كوردي مساعد المديرة العامة للوكالة في أكتوبر الماضي في مقر الوكالة في العاصمة الأمريكية واشنطن .

وتبادل الجانبان وجهات النظر حول كيفية تعزيز شراكتهما الثنائية في إطار مذكرة التفاهم والتعاون الموقعة بينهما في ٢٠١٢ و٢٠١٦ والتي تشمل المشاورات المشتركة والحوار الاستراتيجي، وتبادل المعلومات، والمشاركة في الاستجابة للكوارث، والتدريب والدعم التشغيلي. كما جدد الجانبان التزامهما بتعزيز التعاون في مجال المساعدة الإنسانية والتمسك بالمبادئ الإنسانية.

الجدير بالذكر أن عدة قرارات صادرة عن مجلس وزراء الخارجية للمنظمة، بما في ذلك القرار الأخير للشؤون الإنسانية الصادر عن الدورة الخمسين التي عقدت في ياوندي، بجمهورية الكاميرون، يومي ٢٩ و٣٠ أغسطس الماضي، دعت الأمانة العامة إلى مواصلة جهودها في تنمية قدرات المنظمات الإنسانية للمجتمع المدني في الدول الأعضاء في المنظمة من خلال برنامجها المشترك مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

كما عقد السفير طارق علي بخيت، اجتماعًا مع معالي ناندي سوم/ديالو، وزيرة العمل الإنساني والتضامن الوطني في بوركينا فاسو، والسيدة كابري/كابوري بيبيجنان ستيلا الدين، الوزيرة المنتدبة للتعاون الإقليمي بوزارة خارجية بوركينا فاسو، ٢٦ أكتوبر الماضي، على هامش مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي للمانحين لدعم النازحين واللاجئين في منطقتي الساحل وحوض بحيرة تشاد، الذي عقد في مقر الأمانة العامة للمنظمة. واستعرض الجانبان الجهود التي تبذلها بوركينا فاسو في مجال العمل الإنساني وبحثا سبل تعزيز دعم المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة لدول الساحل في هذا المجال وخاصة دعم النازحين واللاجئين.

على الصعيد نفسه، استقبل الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والاجتماعية والثقافية، السيد باتريك يوسف، المدير الإقليمي للجنة الدولية للصليب الأحمر في إفريقيا، على هامش مؤتمر المانحين. ودارت المناقشات حول مؤتمر المانحين والسبل والوسائل لتعزيز التعاون الثنائي بين المؤسستين.

وفي اليوم الدولي للمتطوعين الذي يصادف الخامس من ديسمبر من كل عام، شاركت الأمانة العامة للمنظمة، المجتمع الدولي احتفاله بهذا اليوم وأكدت مجددًا التزامها بالعمل التطوعي لتطوير الخدمات وتعزيز التضامن كمبدأ من المبادئ المتجذرة في القيم الإسلامية.

الدوحة تشهد «الوزاري الثاني» لإنفاذ قوانين مكافحة الفساد في دول المنظمة

انعقد الاجتماع الوزاري الثاني لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في العاصمة القطرية، الدوحة، في ٢٧ نوفمبر الماضي، بحضور وزراء ورؤساء أجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي،

وأشار معالي السيد حسين ابراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي في كلمته إلى مخرجات الدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية التي انعقدت بياوندي جمهورية الكاميرون والتي دعت الدول الاعضاء إلى الانخراط في الجهود الدولية لمكافحة الفساد عبر التوقيع والمصادقة على اتفاقية مكة المكرمة معتبرا أن إقرار دورية انعقاد المجلس الوزراي لأجهزة إنفاذ قوانين محاربة الفساد كل سنتين يعكس تضامن الدول ورغبتها في تعزيز التعاون. كما يعكس التزام الدول الأعضاء بمكافحة الفساد والظواهر الخطيرة والجرائم المماثلة. وجدد الأمين العام دعوة الدول الأعضاء إلى الإسراع في التوقيع والمصادقة على اتفاقية مكة المكرمة التي تمثل آلية هامة لتعزيز التعاون والشفافية والنزاهة.

وتحدث في الاجتماع معالي الأستاذ مازن بن إبراهيم الكهموس، رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية، رئيس الاجتماع الوزراي الأول لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الاعضاء في المنظمة. وأعرب الكهموس عن خالص شكره وتقديره لدولة قطر على مبادرتها باستضافة الاجتماع الوزاري الثاني لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء في المنظمة، وعلى الجهود المبذولة في تنظيم هذا الاجتماع؛ وتطرق لاستضافة المملكة العربية السعودية العديد من القمم المشتركة والمبادرات الدولية الذي ناقشت فيها الاعتداءات والانتهاكات على دولتي فلسطين ولبنان، كما عبر عن الجهود التي قامت بها المملكة العربية السعودية خلال فترة ترأسها للمجلس الوزاري الأول لإجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد والتي تكللت باعتماد اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في المنظمة.

وتطرق الكهموس إلى التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في مكافحة الفساد وفي قياس مستوياته معتبراً أن هذا الاجتماع يشكل فرصة سانحه للدول الأعضاء لتعزيز التعاون بينهم ولتأكيد التزامهم بمخرجات الاجتماع الوزاري الأول بما فيه اتفاقية مكة المكرمة التي تعتبر حجر الأساس في بناء منظومة مكافحة الفساد. كما أشار إلى القرار الوزاري الصادر عن مجلس وزراء خارجية المنظمة للدورة الخمسين المنعقدة يومي ٢٩-٣٠ أغسطس الماضي، في ياوندي بجمهورية الكاميرون الذي حث الدول الأعضاء على الإسراع بالتوقيع على اتفاقية مكة المكرمة والتي تمثل خطوة تاريخية في تعزيز التعاون والشفافية والنزاهة،

وأشاد الكهموس بالمبادرة التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية وجمهورية المالديف لعقد ملتقى دولي حول موضوع "تعزيز النزاهة في قطاع السياحة" المقرر عقده في عام ٢٠٢٥، في جمهورية المالديف، والذي يهدف إلى معالجة الأساليب الحديثة والثغرات التي يستخدمها مرتكبو جرائم الفساد في صناعة السياحة، وحث الدول الأعضاء على المشاركة الفاعله في هذا الملتقى لتكثيف التعاون فيما بينهم.

من جانبه، ألقى سعادة السيد حمد بن ناصر المسند، رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية في دولة قطر، رئيس للدورة الحالية للمؤتمر الوزاري الثاني لأجهزة إنفاذ القوانين في مجال مكافحة الفساد في الدول الاعضاء في المنظمة كلمة أبرز فيها المسند الإنجازات التي قامت بها دولة قطر تنظيميا وتشريعيا من أجل تكريس الشفافية والنزاهة وتعزيز الآليات الخاصة بمكافحة الفساد منوها بالمقاربة التشاركية التي اعتمدتها قطر والتي تعكس التزامها الدولي بالإنخراط في الجهود الدولية الرامية لمكافحة ومحاربة آفة الفساد والجريمة المنظمة وغسيل الأموال وغيرها من الجرائم ذات الصلة.

٢١ دولة عضو بالمنظمة توقع على اتفاقية مكة

شهد الاجتماع الوزاري الثاني لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في العاصمة القطرية، الدوحة، في ٢٧ نوفمبر الماضي مراسم التوقيع على اتفاقية مكة المكرمة من طرف ٢١ دولة عضو شاركت في الاجتماع الوزاري وهو ما يعكس انخراط الدول الأعضاء والتزامها بالتعاون في مجال مكافحة الفساد.

ويعتبر هذا العدد من التوقيعات الذي يتم في اليوم نفسه حدثا بارزا، ومن شأنه أن يساهم في الإسراع في خطوات المصادقة على الاتفاقية ودخولها حيز النفاذ ليبدأ سريانها. كما يعكس هذا العدد من التوقيعات في الوقت نفسه استشعار الدول الأعضاء لخطر الفساد وما يرتبط به من جرائم، وحرصها على تعزيز التعاون في مجال مكافحته.

وفي هذا الصدد حثت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بقية الدول الأعضاء على المبادرة بالتوقيع والمصادقة على اتفاقية مكة المكرمة للتعاون في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد لما تكتسيه من أهمية في توفير إطار للتعاون من أجل مواجهة هذه الآفة الخطيرة. كما دعتها الى التوقيع والمصادقة على بقية الاتفاقيات والأنظمة لكي يتسنى للمنظمة توسيع نطاق التعاون ليشمل جميع الدول الأعضاء وفي جميع المجالات.

إلى ذلك، انعقد في ٢٦ نوفمبر الماضي، اجتماع كبار الموظفين التحضيري للاجتماع الوزاري لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء في المنظمة حيث استهل الاجتماع بكلمة للسيد ناصر أبا الخيل، رئيس هيئة التعاون الدولي في هيئة مكافحة الفساد السعودية، باعتباره ممثلاً عن الرئيس السابق للاجتماع الوزاري الأول الذي انعقد في جدة، عبر من خلالها عن الجهود التي قامت بها المملكة العربية السعودية خلال فترة ترأسها للمجلس الوزاري الأول لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد والتي تكللت باعتماد اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في المنظمة.

ثم ألقت السيدة أمل الكواري ممثلة دولة قطر، رئيس المؤتمر، كلمتها التي رحبت فيها بالمشاركين، مشيرة إلى أن هذا الاجتماع يمثل خطوة هامة لتعزيز التعاون بين دول المنظمة لدعم الجهود المشتركة حتى تدخل اتفاقية مكة حيز النفاذ، لما لها من أهمية في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على المستويين الإقليمي والدولي. وأكدت أن دولة قطر تولي اهتماماً بالغاً بمكافحة الفساد والوقاية منه، عبر تبني مبادرات وتشريعات وبرامج متطورة، من أبرزها جائزة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، الدولية لمكافحة الفساد، التي تُعد مبادرة عالمية لتكريم الجهود المتميزة في هذا المجال. كما أعربت عن ثقتها في أن يكون هذا المؤتمر منصة مثمرة لتبادل الأفكار والخبرات، بما يسهم في تطوير الجهود المشتركة، مشيدة بحضور المشاركين ومساهماتهم المرتقبة، ومتمنية لهم مؤتمرًا ناجحًا ومثمرًا.

بدوره، عبر الأستاذ يوسف الضبيعي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بالمنظمة، ممثلاً عن معالي الأمين العام للمنظمة السيد حسين إبراهيم طه، في كلمته الافتتاحية عن شكره، من جهة، للمملكة العربية السعودية على الجهود التي قامت بها خلال ترأسها للاجتماع الوزراي الأول التي تكللت باعتماد الاتفاقية، ولدولة قطر لاستضافتها فعاليات المؤتمر الوزراي الثاني مستعرضا الجهود التي ما فتأت تبذلها الأمانة العامة لحث الدول على التوقيع والمصادقة على الاتفاقية المذكورة بالإضافة إلى ما قدمته الأمانة العامة من دعم فني لتيسير إنفاذ الاتفاقية ودخولها حيز النفاذ.

الأمين العام في كومسيك يدعو لزيادة التعاون الزراعي بين دول المنظمة

افتتح فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية، بصفته رئيس اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، أشغال الدورة الوزارية الأربعين للجنة، التي انطلقت في ٤ نوفمبر الماضي في إسطنبول.

وبهذه المناسبة، ألقى فخامة رئيس الجمهورية التركية، السيد رجب طيب أردوغان كلمة لفت فيها الانتباه إلى حالة الإبادة الجماعية الجارية في فلسطين ولبنان، مؤكدًا أن أحد أقوى الردود على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وجمهورية لبنان هو اعتراف المزيد من الدول رسميًا بدولة فلسطين. ودعا فخامة الرئيس التركي في هذا السياق إلى وقف فوري لإطلاق النار والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وشدد فخامة السيد رجب طيب أردوغان أيضًا على أنه من الأهمية بمكان أن يضع العالم الإسلامي خلافاته جانبًا وأن يوحّد صفوفه دعمًا للشعبين الفلسطيني واللبناني في كفاحهما المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وتطرق الرئيس أردوغان إلى الوضع الاقتصادي العالمي، فدعا في هذا الصدد إلى تعزيز التعاون والتنسيق القائمين بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتعميقهما، مؤكدًا أن توطيد التعاون وتبادل الحلول المبتكرة سيمكّن الدول الأعضاء بالمنظمة من التصدي للتحديات المشتركة، مما يعزز في نهاية المطاف المرونة الاقتصادية ويدفع عجلة النمو المستدام في جميع دول المنظمة.

وألقى معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، من جانبه، كلمة في حفل افتتاح الدورة الوزارية الأربعين للكومسيك أكد فيها على الدور الحيوي الذي تضطلع به اللجنة في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وتطرق الأمين العام للمنظمة كذلك إلى الأزمة الإنسانية في غزة، فأدان بأشد العبارات العدوان الإسرائيلي المستمر والإبادة الجماعية المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني، ودعا إلى تدخلٍ دولي عاجلٍ لحماية المدنيين واستعادة السلام.

كما استعرض الأمين العام مختلف مبادرات منظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى تعزيز التعاون الاجتماعي والاقتصادي بين الدول الأعضاء في مواجهة التحديات الإنمائية، وسلط الضوء على التقدم الكبير الذي أُحرز في مجال المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، مشددًا على أهمية التنفيذ الفعال للبرامج والمشاريع التجارية لتحقيق الهدف المتمثل في بلوغ نسبة ٢٥٪ من التجارة البينية في إطار منظمة التعاون الإسلامي بحلول عام ٢٠٢٥.

وأكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، أيضًا على ضرورة زيادة تعزيز التعاون البيني في قطاع الأغذية والزراعة، وخاصة دعم سكان الأرياف في البلدان الأقل نموًا في المنظمة. كما شدد على الحاجة إلى مزيد من التعاون والتآزر بين جميع الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها من أجل تحقيق الأهداف السامية التي أنشئت من أجلها المنظمة.

وتجدر الإشارة إلى أن جدول أعمال الدورة الوزارية الأربعين لـ اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي للكومسيك يتضمن حالة تنفيذ مختلف مشاريع منظمة التعاون الإسلامي في مجالات التجارة والاستثمار، والزراعة، والسياحة والمالية، والقطاع الخاص، والتخفيف من وطأة الفقر، وغيرها. ومن المقرر أن تختتم الدورة أعمالها في ٥ نوفمبر الماضي.

وتعقد اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) اجتماعات سنوية لاستعراض الأنشطة التي تنفذها منظمة التعاون الإسلامي في المجالين الاقتصادي والتجاري.

حسين طه يؤكد:

توحيد معايير الحلال يفعل زيادة التجارة الإسلامية

انعقد الاجتماع التاسع عشر للجمعية العمومية لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في إسطنبول بالجمهورية التركية، في ١٣ نوفمبر الماضي. وفي هذا الاجتماع، ألقى السيد ناغي جباروف، المدير العام لإدارة الشؤون الاقتصادية، رسالة معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه في حفل الافتتاح. والتي أشادت بمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية لالتزامه المتواصل بتعزيز أنشطة التجارة في المنظمة من خلال معايير الحلال وتوحيد الحلال داخل الدول الأعضاء في المنظمة، فضلاً عن تنظيمه لمعارض وفعاليات الحلال المتنوعة.

واعترف الأمين العام بأن معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية يضطلع بدور مهم في توفير منصة لتخزين قاعدة بيانات معايير الحلال للرجوع إليها من قبل الدول الأعضاء في إطار نظام معلومات المعهد وموقع المعهد.

كما دعا جميع أعضاء الجمعية العمومية للمعهد إلى نشر مفهوم الحلال الأخضر في الدول الأعضاء في المنظمة. وانتخبت الجمعية العمومية التاسعة عشرة أعضاءً جدداً لمجلس الإدارة للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٧، وأعادت انتخاب سعادة إحسان أوفوت أمينًا عامًا للمعهد للسنوات الثلاث المقبلة (٢٠٢٥-٢٠٢٧). كما استعرض الاجتماع تقرير المعهد بشأن تنفيذ القرارات المختلفة وبرامج الأنشطة لعام ٢٠٢٤، ووافق على برنامج عمل وميزانية المعهد لعام ٢٠٢٥.

في السياق، انعقدت الدورة العاشرة للقمة العالمية للحلال ومعرض الحلال ٢٠٢٤، في اسطنبول، بالجمهورية التركية، من ٢٧ إلى ٣٠ نوفمبر الماضي. وشملت أنشطة ترويج تجاري للمنتجات والخدمات التي تتوافق مع قواعد الانتاج الحلال في الشريعة الإسلامية.

وهنأ معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه، في رسالته إلى الجلسة الافتتاحية للقمة، التي عقدت في اسطنبول، جمهورية تركيا، في ٢٧ نوفمبر الماضي، المنظمين على إنجازاتهم الرائعة في استضافة هذه الفعالية السنوية المرموقة بنجاح لمدة عقد من الزمان. وأثنى على كل من معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لالتزامهما المستمر بتعزيز أنشطة تجارة الحلال من خلال معايير الحلال، ومواءمة الحلال داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالإضافة إلى تنظيم العديد من المعارض والفعاليات الحلال. وقد تلت رسالة معالي الأمين العام كلمة السيدة فرحة رمضان، الموظفة التخصصية في إدارة الشؤون الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي.

وأكد الأمين العام أن صناعة الحلال أحدثت تأثيرًا مستمرا من خلال تعزيز التعاون الدولي وعرض الابتكار ودفع النمو الاقتصادي داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

كما دعا الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تعميم مفهوم الحلال الأخضر في الدول الأعضاء في المنظمة، وإعطاء الأولوية للاستراتيجيات من خلال التعاون والشمولية.

ويذكر أن قمة ومعرض الحلال يتيحان عرضا شاملا لمجموعة متنوعة من السلع الحلال المعتمدة، لأنهما يشكلان منصة سنوية لخبراء صناعة الحلال والتجار ورجال الأعمال من كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتتراوح المعارض من إنتاج الأغذية إلى مستحضرات التجميل والأزياء والخدمات المالية والمؤسسات التعليمية. وتضمنت إحدى النقاط البارزة في الدورة العاشرة من القمة العالمية للحلال جلسات نقاش، حيث ناقش خبراء الصناعة أحدث الاتجاهات وتبادلوا المعرفة حول مختلف جوانب صناعة الحلال.

حسين طه يشارك في القمة ١١ للدول الثماني النامية للتعاون الاقتصادي (D-8)

شارك معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه، في اعمال القمة الحادية عشرة لمنظمة الدول الثماني النامية للتعاون الاقتصادي (D-٨) حيث ألقى كلمة، شكر في مستهلها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية على دعوة المنظمة لحضور هذا اللقاء الهام، وأشار إلى أن انعقاد هذه القمة يأتي في ظرف بالغ التعقيد حيث يواجه العالم العديد من التحديات على مختلف الأصعدة مما يحتم التعاون الاقتصادي بين الدول على كل المستويات وبالأخص على المستوى الاقتصادي والتنموي.

وأشار معاليه إلى أن التحديات والمتغيرات المتسارعة تتطلب تعزيز التعاون والتنسيق بين مجموعة D-٨ ومنظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها المختلفة.

وفي الجلسة الخاصة بالوضع في فلسطين ولبنان، أكد الأمين العام على تضامن المنظمة مع فلسطين ولبنان ودعا إلى وقف العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان، وتطالب بوقف الاعتداءات الإسرائيلية على موظفي ومنشئات الانروا، وتقديم الدعم للانروا لتمكينها من إغاثة النازحين الفلسطينين.

وأكد السيد حسين طه أهمية تعزيز تضامن المجتمع الدولي ودعمه تجاه التحديات الإنسانية المتفاقمة في قطاع غزة، مجددا دعوة المنظمة إلى ضرورة تحقيق وقف فوري ودائم وشامل لإطلاق النار في قطاع غزة، ووضع حد لجميع الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف. وطالب معاليه المجتمع الدولي بضرورة وضع حد للعدوان الإسرائيلي الجاري وإنهاء الاستيطان والاحتلال للأرض الفلسطينية وإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من يونيو/حزيران لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.

وفي شأن آخر، أكد الأمين العام، في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية للدورة الثالثة عشرة للجنة الإحصائية للمنظمة، التي انعقدت في أنقرة بالجمهورية التركية، أن الإحصاءات تلعب دوراً حيوياً في اتخاذ قرارات صائبة بشأن قضايا السياسات ولتقييم تأثير السياسات الاجتماعية والاقتصادية. كما أشاد بالجهود التي تبذلها اللجنة في الجمع بين كبار الإحصائيين من الدول الأعضاء في المنظمة لوضع خطة عمل لتحسين إنتاج ونشر الإحصاءات الحيوية والموثوقة حول الدول الأعضاء. وقام الدكتور أحمد كاويسا سينجيندو، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بإلقاء الكلمة نيابة عن الأمين العام.

واستعرضت اللجنة الإحصائية للمنظمة، خلال الدورة الثالثة عشرة، الأنشطة التي باشرت العمل بها منذ الدورة الأخيرة التي عقدت في جدة، في أكتوبر الماضي. كما ناقشت تنفيذ برنامج عمل اللجنة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ والقضايا المتعلقة بجمع البيانات الشاملة في مجال الحماية الاجتماعية، وأخلاقيات مصادر البيانات والتكنولوجيات الجديدة، ورصد مؤشرات هدف التنمية المستدامة ٢ (القضاء على الجوع) واعداد تقرير بشأنه، واستخدام التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي في الإحصاءات الرسمية، وجولة عام ٢٠٢٠ من البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن.

من ناحية ثانية، عقد فريق الخبراء المكلف بدراسة إنشاء آلية دائمة لتسوية المنازعات الناشئة عن اتفاقية منظمة التعاون الاسلامي لتشجيع وحماية وضمان الاستثمار اجتماعها الثالث في ٨ أكتوبر الماضي، في إسطنبول. وخلال الجلسة الافتتاحية للاجتماع ألقى السفير الدكتور حسن علي مدير الشؤون القانونية، نيابة عن الأمين كلمة استعرض فيها التطورات المتسارعة التي يشهدها موضوع الاستثمار الدولي وأهمية مواكبة تلك التطورات في إطار المنظمة عبر إنشاء آلية لتسوية نزاعات الاستثمار، بالإضافة إلى المضي قدما في مراجعة شاملة لاتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بناء على اقتراح المملكة العربية السعودية الداعي إلى تحديث هذه الاتفاقية التي يعود تاريخ وضعها إلى سنة ١٩٨١ وتمكينها من تحقيق أهداف المنظمة في مجال تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

أُدباء ومثقفون في الشارقة لأجل «الكلمة المقروءة»

في شهر نوفمبر من كل عام، تتحول مدينة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، إلى مقصد لمئات الآلاف من عشاق الكلمة المقرؤة والكتاب والأدباء والمثقفين من مختلف دول العالم. وفي هذا الشهر، يقام معرض الشارقة الدولي للكتاب، الذي يحتفي بدورته الـ ٤٣، ويحتفي أيضا بحفاظه على المركز الأول عالميا، للعام الرابع على التوالي، على مستوى بيع وشراء حقوق النشر.

وعلى مدى أربعة عقود، أصبح المعرض منصة رائدة لتعزيز التبادل الثقافي والفكري على مستوى العالم، إذ يتجاوز حجم المبيعات في كل دورة حاجز الـ ٥٠ مليون دولار، وهو بمثابة احتفالية ثقافية وأدبية تتيح لعشاق الكتب استكشاف ملايين الكتب وشرائها بأسعار مميزة.

ويوفر المعرض بيئة حيوية تجمع انتاجا أدبيا متنوعا من مختلف أنحاء العالم، وينظم فعاليات مميزة تشمل توقيعات الكتب، وندوات نقاشية، وورش عمل، بالإضافة إلى مساحات واسعة لعرض الإصدارات الجديدة.

ويعد المعرض فرصة لالتقاء المؤلفين والناشرين من جميع أنحاء العالم، حيث يعقد جلسات لمناقشة الاتجاهات الحالية في مجال صناعة النشر وإمكانيات التعاون المشترك.

وينظم المعرض العديد من المبادرات المهمة لدعم القراء، ومنها مبادرات تعليمية، ومؤتمر للناشرين، وجوائز لكتاب إماراتيين، وجائزة أفضل رواية عربية، وجوائز أفضل كتاب دولي، وجائزة الشارقة للكتاب وجائزة أفضل ناشر، والتي تهدف إلى تشجيع الابتكار في مجال النشر.

ويكرم المعرض كتّابا ومؤلفين وناشرين ممن ساهموا بشكل ملحوظ في إثراء الأدب والثقافة.

وشهد معرض الشارقة الدولي للكتاب تطورا كبيرا منذ تأسيسه على يد الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، حاكم الشارقة عام ١٩٨٢، من حيث اتساع مساحته، مرورا بارتفاع عدد العارضين والناشرين المشاركين إلى اطلاق العديد من المبادرات والجوائز الثقافية وارتفاع اعداد الزوار لأكثر من مليون شخص في كل دورة.

ويكتسب المعرض أهمية كبيرة في تعزيز القراءة ونشر المعرفة بين جميع الفئات العمرية، في وقت تشهد فيه الثقافة العالمية تحولا نحو الوسائط الرقمية.

ومن خلال توفير مئات الآلاف من الكتب من مختلف الفئات، يلبي المعرض احتياجات القراء من الأدب، والفكر، والعلوم، والتكنولوجيا، والفنون، كما يعزز التبادل الثقافي بين الدول، ما يسهم في تحقيق رؤية الشارقة لتكون عاصمة للثقافة والمعرفة.

وتغطي ورش العمل التفاعلية والمحاضرات، التي ينظمها المعرض، موضوعات متعددة تشمل الأدب، والكتابة، والتصميم، والابتكار، ويشارك في هذه الفعاليات كتاب وروائيون بارزون، ما يوفر فرصة للجمهور للاستفادة من خبراتهم.

ويتيح المعرض للمؤلفين والكُتّاب فرصة لقاء قرائهم وتوقيع نسخ من كتبهم، ما يعزز التواصل المباشر بين الكاتب والقارئ.

ويخصص المعرض جزءا كبيرا من فعالياته للأطفال، حيث ينظم ورشا تعليمية وأنشطة ترفيهية تشجع الأطفال على القراءة وتنمي مهاراتهم الفكرية والإبداعية، ويسهم هذا البرنامج في غرس حب القراءة في نفوس الجيل الجديد.

وإلى جانب دوره الثقافي، يلعب معرض الشارقة الدولي للكتاب دورا اقتصاديا مهما، حيث يعزز صناعة النشر ويسهم في تحفيز الاقتصاد المعرفي من خلال زيادة المبيعات والترويج للكتب، كما يسهم في دعم الناشرين والمكتبات والمؤلفين عبر توفير منصة لعرض وبيع منتجاتهم لجمهور واسع.

ويشارك في المعرض مئات الناشرين من مختلف أنحاء العالم، ما يعزز من التبادل الثقافي بين الدول، وتتنوع دور النشر المشاركة بين الكبيرة والصغيرة.

نيجيريا تطلق مشروعا لتحسين البنية التحتية للإنترنت

أعلنت شركة WIOCC، وهي شركة مساهمة عامة مملوكة للدولة في جمهورية نيجيريا الاتحادية، عن شراكتها مع شركة Galaxy Backbone Limited (GBB)) المزودة لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمملوكة للدولة في جمهورية نيجيريا الاتحادية لتعزيز البنية التحتية للنطاق العريض في البلاد.

وتهدف الشراكة إلى الجمع بين شبكة الألياف الضوئية بالجملة وخبرة شركة WIOCC مع بصمة الألياف الضوئية الوطنية لشركة GBB لتحسين قابلية التوسع والكفاءة وتقديم الخدمات للشركات والمؤسسات الحكومية. وتمتلك شركة GBB حاليًا وتدير شبكة ألياف ضوئية بطول ١٤٨٢ كيلومترًا من أبوجا عبر ١٣ ولاية في جمهورية نيجيريا الاتحادية.

وتخطط WIOCC و GBB أيضًا لتوسيع نطاق الوصول إلى النطاق العريض إلى المناطق المحرومة وإقامة شراكات مع مشغلي شبكات الهاتف المحمول (MNOs).

وتروج كل من WIOCC و GBB للشراكة كوسيلة لدفع النمو في النظام البيئي الرقمي في جمهورية نيجيريا الاتحادية وتعزيز الشمول الرقمي في البلاد.

وتركز الشراكة على تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من خلال مراجعة وتحسين السياسة الوطنية للاتصالات بشكل مشترك لتلبية احتياجات الاقتصاد الرقمي. وتلتزم مجموعة WIOCC بالاستثمار في البنية التحتية الرقمية في نيجيريا، ونشر منصة رقمية مفتوحة المصدر ضخمة النطاق لمقدمي خدمات الإنترنت (ISPs) مع مرافق الألياف المتقدمة ومواقع التواجد المشترك. ويهدف التعاون من خلال هذه الشراكة، إلى تحسين جودة النطاق العريض وإمكانية الوصول إليه، مع قيام WIOCC بتوسيع البنية التحتية للألياف والشراكة مع مقدمي خدمات الإنترنت لتوصيل المزيد من المنازل والشركات. تتضمن الشراكة أيضًا قيام WIOCC بتوفير تدريب البنية التحتية الرقمية ودعم خلق فرص العمل للشباب النيجيري.

وتؤكد مذكرة التفاهم مع وزارة الاتصالات على الاتزام بدعم التحول الرقمي في نيجيريا، من خلال العمل المشترك، بهدف إنشاء نظام بيئي رقمي قوي يعود بالنفع على جميع أصحاب المصلحة ويدفع النمو الاقتصادي المستدام.

وقال البروفيسور إبراهيم أ. أديانجو، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة GBB: «إن مهمة الشركة تتمثل في توفير البنية التحتية الرقمية القوية التي تدعم الاقتصاد الرقمي في جمهورية نيجيريا الاتحادية".

وأضاف أديانجو بأن هذه الشراكة مع WIOCC هي شهادة على التزام شركته بتمكين الإدماج الرقمي وتوفير منصة للتعاون تعمل على تحويل كيفية عمل الشركات والحكومات والمجتمعات في عالم اليوم.

ووفقًا لتقرير GSMA عن حالة الاتصال بالإنترنت عبر الهاتف المحمول لعام ٢٠٢٤، لا يزال ١٢٠ مليون شخص في نيجيريا غير متصلين بالإنترنت.

وتهدف خطة النطاق العريض الوطنية للحكومة النيجيرية، التي أطلقتها في عام ٢٠٢٠، إلى تحقيق ما لا يقل عن ٧٠٪ من انتشار النطاق العريض بحلول عام ٢٠٢٥. ومع ذلك، وفقًا لأحدث الأرقام الصادرة عن لجنة الاتصالات النيجيرية (NCC)، فقد انخفض عدد مشتركي النطاق العريض في نيجيريا بالفعل هذا العام من ٩٤,٣ مليون في مارس ٢٠٢٤ إلى ٩٠,١ مليون في نهاية سبتمبر، بمعدل انتشار ٤١,٥٪.

ومع ذلك، شهدت أرقام أكتوبر ٢٠٢٤ تعافيًا طفيفًا في أعداد النطاق العريض إلى ٩١,٥٧ مليون أي ما نسبته (٤٢,٢٪).

وللمقارنة، بلغ معدل انتشار النطاق العريض في جمهورية نيجيريا الاتحادية ٣٩,٨٪ عندما تم إطلاق خطة النطاق العريض الوطنية قبل ما يقرب من خمس سنوات.

«باجرهات» حاضرة إسلامية في بنغلاديش

يلعب متحف باجرهات الإقليمي، الذي تم إنشاؤه في عام ١٩٩٤ من قبل إدارة الآثار التابعة لحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية، دورًا أساسيًا كمتحف لموقعه الفريد قرب المسجد الشهير ذي القباب الستين (مسجد شيث جومباد) في باجرهات، وهو أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو. ولا يحافظ هذا المتحف على القطع الأثرية والبقايا المعمارية لمدينة خليفة آباد التي تعود إلى العصور الوسطى فحسب، بل يقدم أيضًا للزوار لمحة غامرة عن التراث الثقافي والتاريخي للمنطقة.

وتم بناء متحف باجرهات للحفاظ على التراث التاريخي والثقافي لمدينة خليفة آباد التي تعود إلى العصور الوسطى، والتي تقع الآن في منطقة باجرهات الحديثة، وعرضها وتثقيف الناس بتفاصيلها. ويعتبر المسجد ذو الستين قبة، محور هذه المدينة القديمة، ويعمل كنقطة محورية يتم بناء المتحف حولها.

ويهدف متحف الموقع إلى إيواء القطع الأثرية والمواد التي تم الكشف عنها أثناء الحفريات الأثرية في التلال المحيطة، بما في ذلك مسكن خان الأول جهان، والطرق، والمطبخ، وأماكن تناول الطعام، والتي قدمت نظرة ثاقبة للحياة اليومية والتخطيط الحضري لسكان المنطقة الأوائل.

وترتبط الأهمية الأثرية لباجرهات بالشخصية التاريخية لأولوغ خان الأول جهان، وهو حاكم مسلم مهم يُعتقد أنه كان حاكمًا إقليميًا في سلطنة دلهي. إذ وبعد وصوله إلى المنطقة من جيسور، استقر خان الأول جهان على طول ضفاف نهر بهايراب، الذي كان حاسمًا للتجارة والاتصالات. وكان وصوله أولا إلى باروبازار، هي منطقة جينيدا الحالية، حيث بدأ مهمته لنشر الإسلام وتأسيس وجود المسلمين في المنطقة الجنوبية من البنغال. وانتقل خان الأول جهان وأتباعه في النهاية إلى منطقة باجرهات، حيث بنوا عددًا كبيرًا من الهياكل الدينية وغيرها من المرافق الحياتية الخدمية. وتشير المصادر التاريخية إلى أنه تم بناء ما يصل إلى ٣٦٠ مسجدًا وجسرًا وطريقًا وخزان مياه وضريحًا ومباني عامة أخرى في منطقة باجرهات، مما جعلها مدينة إسلامية واعدة ومهمة في البنغال في العصور الوسطى. ولا تزال الهياكل الرئيسية مثل مسجد بيبي بيغاني ومسجد سنجير ومسجد تشوناكولا وضريح خان الأول جهان قائمة كرموز دائمة لرؤيته المعمارية.

ويعتبر متحف باجرهات مبنى مصمم بعناية من طابق واحد يشغل مساحة ٥٢٠ مترًا مربعًا. ويقع المتحف جنوب شرق المسجد ذي القباب الستين، ويمكن الوصول إليه من خلال البوابة الجنوبية للمسجد. ويحتوي المبنى على قاعة مركزية محاطة بمعارض مثمنة، مصممة لتتناغم مع هندسة المسجد والجماليات الإقليمية لقباب السلطنة.

وتضم صالات العرض في المتحف مجموعة متنوعة من القطع الأثرية والمعروضات، كل منها تم تنظيمه بعناية ليعكس تاريخ وثقافة خليفة آباد المادية. كما يضم المعرض التمهيدي خريطة لبنغلاديش، تسلط الضوء على المواقع الأثرية مع التركيز بشكل خاص على منطقة باجرهات ومدينة خليفة آباد. وتوفر الألواح باللغتين البنغالية والإنجليزية للزوار معلومات سياقية، بما في ذلك تخطيط المعارض ومحتوياتها.

ويضم المتحف نموذجًا لمدينة خليفة آباد القديمة ويعرض هذا النموذج مواقع المساجد والمقابر وغيرها من الهياكل المهمة، مما يوفر للزوار فهمًا ثلاثي الأبعاد للمناظر الطبيعية الحضرية للمدينة في العصور الوسطى. كما يعرض المعرض الأول قطعًا أثرية مثل اللوحات الفخارية والأواني الحجرية والطينية والبلاط المزجج وعظام الحيوانات. وتسلط هذه العناصر، المرتبة في صناديق زجاجية، الضوء على الحياة اليومية والحرف اليدوية والتعبير الفني لسكان خليفة آباد.

كما يضم المتحف معرضًا للصور يضم صورًا لمباني من فترة السلطنة والمغول، والتي توضح تطور الأساليب المعمارية في المنطقة. ومن بين المعروضات الجديرة بالذكر محنط تمساح عاش ذات يوم في ثاكور ديغي، وهو خزان كبير بالقرب من المسجد ذي القباب الستين.

قرابة الـ ٣ تريليون أصول التمويل الإسلامي في عام ٢٠٢٦

تبلغ صناعة التمويل الإسلامي اليوم ٣,٩ تريليون دولار منتشرة في أكثر من ٨٠ دولة، مع تركيز الجزء الأكبر منها في عدد قليل جدًا من الأسواق.

وتقود عدد من دول العالم الإسلامي نمو التمويل الإسلام على مستوى العالم، وتضع معايير الصناعة وتعزز الابتكار. وعلى مدى العقد الماضي، نما التمويل الإسلامي بوتيرة سنوية هائلة بلغت حوالي ١٠٪. وفقًا لتقرير حالة الاقتصاد الإسلامي العالمي لعام ٢٠٢٣، الذي يؤكد ان الأصول ستنمو متوافقة مع الشريعة الإسلامية الإجمالية إلى ٥,٩٥ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٦، على الرغم من أن ذلك يعتمد على الرفاهية الاقتصادية لهذه الأسواق في تلك الدول.

ويعد المجال الأساسي للتأثير في التمويل الإسلامي هو بالطبع العالم العربي بفضل الأغلبية المسلمة من سكانه ووفرة الثروة النفطية، وتضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٩٠ مصرفا موزعا على مختلف أنحاء تلك الدول باستثناء الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وتختلف حصة الخدمات المصرفية الإسلامية من إجمالي الأصول المصرفية بين الدول العربية، حيث سجلت السودان والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر وجيبوتي والإمارات العربية المتحدة والأردن وفلسطين وسلطنة عُمان ومملكة البحرين نسب متفاوتة.

ويتركز التمويل الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي حيث تضم أكثر من ٩٧٪ من أصول أكبر ٥٠ بنكًا إسلاميًا عربيًا.

ويتخذ أكبر ١٥ مصرفا إسلاميًا في المنطقة من مقره في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت أصولها نحو ٧٧٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٢. وتتفرع هذه البنوك أحيانًا إلى الخارج – على سبيل المثال، يمتلك بنك البركة البحريني فروعا في أكثر من ١٥ دولة. وكان إنجازًا بارزًا للمنطقة هو إتمام استحواذ بيت التمويل الكويتي على بنك الأهلي المتحد البحريني في أواخر عام ٢٠٢٢. وقد أدى هذا الاستحواذ الذي بلغت قيمته ٨,٨ مليار دولار إلى إنشاء ثاني أكبر بنك إسلامي في العالم بأصول مجمعة تتجاوز ١٢٠ مليار دولار.

وبلغت حصة المقرضين الإسلاميين في السوق ٥,١٪ في تونس و٢,٤٪ في الجزائر حيث توجد البنوك الإسلامية. وأصدرت مصر، أكبر سوق في شمال إفريقيا، أول سند إسلامي لها في عام ٢٠٢٣. ونما التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية بنسبة ٢٢٪ بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ ويمثل حوالي ٤٪ من القطاع المصرفي المحلي وفقًا للجمعية المصرية للتمويل الإسلامي.

وتمثل منطقة آسيا والمحيط الهادئ اليوم ما يقرب من ٢٥٪ من سوق التمويل الإسلامي العالمية. ففي ماليزيا، تمثل المؤسسات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ما يقرب من ربع القطاع المالي. وتعد كوالالمبور أحد المحركات الرئيسية لسوق الصكوك العالمية وتلعب دورا في الامتثال الدولي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهو أحد هيئتين تنظيميتين رئيسيتين للتمويل الإسلامي في العالم.

وتشمل أسواق التمويل الإسلامي الآسيوية الناضجة الأخرى بنغلاديش وبروناي وباكستان حيث تشكل الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أكثر من ١٥٪ من إجمالي أصول البنوك.

وإلى الغرب، أثارت أستراليا الآمال في أن تكون السوق التالية التي تنفتح على التمويل الإسلامي، ولكن بعد حصول أول مقرض متوافق مع الشريعة الإسلامية على ترخيصه في عام ٢٠٢٢، طلبت إزالته في عام ٢٠٢٤ بسبب نقص رأس المال. كما أعربت الفلبين عن اهتمامها بالانفتاح على التمويل الإسلامي.

وفي أجزاء أخرى من العالم مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بدأ التمويل الإسلامي للتو في الإقلاع. ففي مارس ٢٠٢٤، افتتحت أوغندا أول بنك متوافق مع الشريعة الإسلامية، وهو فرع لمجموعة سلام ومقرها جيبوتي.

وفي هذه المرحلة، يميل التمويل الإسلامي في أفريقيا إلى الانتشار من خلال السندات الخاصة أو السيادية بدلاً من الخدمات المصرفية التقليدية. وترى الحكومات الأفريقية أن التمويل الإسلامي أداة لجمع أموال التنمية في الأسواق الدولية وتنويع مجموعات المستثمرين، ولكن النتائج كانت محدودة حتى الآن.

وأوروبيا، وضعت لندن نفسها لتصبح مركزًا للتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية في العالم الغربي. واليوم، تفتخر المملكة المتحدة بخمسة بنوك إسلامية مرخصة، وأكثر من ٢٠ بنكًا تقليديًا تقدم المنتجات المالية الإسلامية.

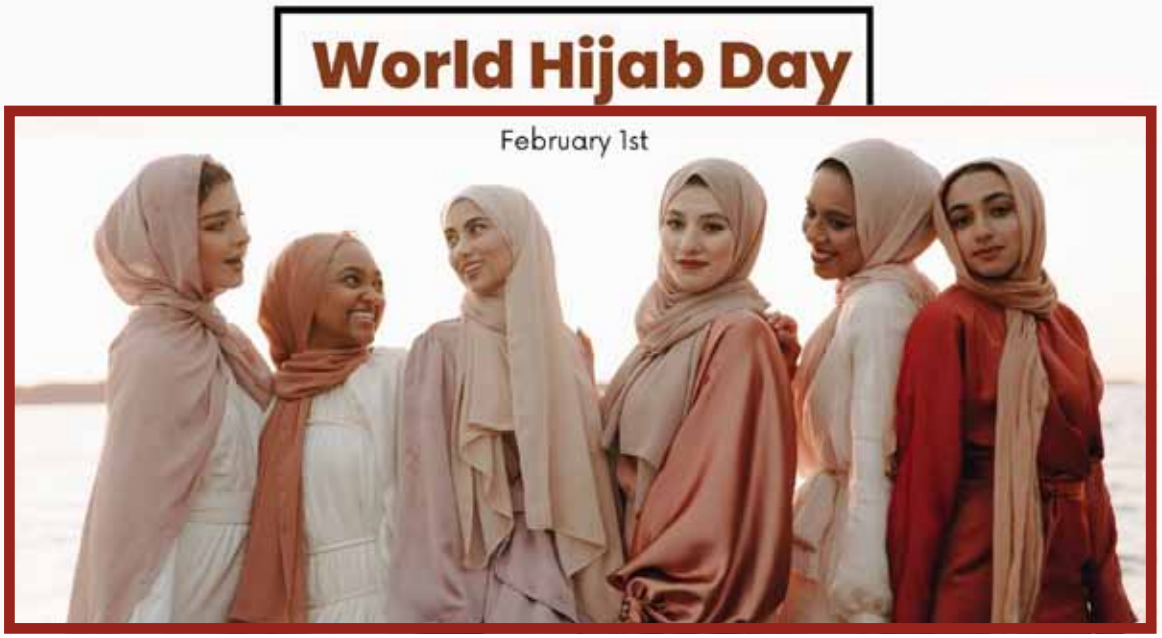

تجربة نسوية لارتداء الحجاب تنبذ التمييز والكراهية

تجمع الناس في مدينة دي موين بولاية أياوا للاحتفال باليوم العالمي للحجاب ومعرفة المزيد عن الشعائر الإسلامية وتاريخ الحجاب. ويعد الأول من فبراير اليوم العالمي للحجاب الذي يحتفل بالنساء المسلمات وممارسة تغطية شعرهن بارتداء الحجاب. وأسست ناظمة خان في الأول من فبراير عام ٢٠١٣ ليوم الحجاب العالمي، وهو بمثابة وسيلة لتثقيف الناس حول ممارسة ارتداء الحجاب والأهمية التي يحملها.

وأقيم احتفال في مكتبة ويست دي موين وقال المنظمون إنه يساعد في مكافحة التمييز الديني ويوضح المفاهيم الخاطئة حول غطاء الرأس.

وتحدى الدراجون البرد في النسخة الثامنة والأربعين من الاحتفال، شاركت أكشاك مختلفة المعلومات وقدمت عروضًا توضيحية للراغبين في مغرفة المزيد عن الحجاب.

تفتخر ميس حمدان، ممثلة مسجد الصحابة، بمشاركة تقاليدها الدينية مع الآخرين، وتقول إن يجعلها سعيدة، وتضيف: "أحب عندما يسألني الناس أسئلة، ومن الرائع أن أرى آراء الآخرين حول ما يعرفونه عن الإسلام"، وأشارت حمدان إلى أنه أمر رائع "من الجيد أن نلتقي بالناس ومن الجيد أن نجري معهم محادثة جيدة».

ويأتي الاحتفال قبل شهر رمضان المبارك.

وبالنسبة لشيرين محمود، في المملكة المتحدة فإن توسيع نطاق المناقشة حول ارتداء الحجاب لا يمكن أن يأتي في وقت قريب بما فيه الكفاية، بعد أن ما واجهته من التمييز والكراهية بسبب ذلك.

وقالت: "علق شخص ما على إحدى منشوراتي على وسائل التواصل الاجتماعي، قائلاً إنني يجب أن أختنق بحجابي، لقد صدمتني هذه الملاحظة حقًا وأزعجت بناتي».

وتستخدم السيدة محمود الآن تجاربها لإطلاق بودكاست جديد، بهدف خلق مساحة للمناقشة والدعم والتثقيف. وقالت إن المشروع تأخر كثيرًا، على الرغم من المحادثات المتزايدة عبر الإنترنت حول الهوية واختيار ارتداء الملابس الدينية.

وقالت السيدة محمود إن البودكاست ضروري وهي مساحة آمنة للنساء للتحدث عن التحديات التي يواجهنها بارتداء الحجاب والتي تشمل التمييز والمفاهيم الخاطئة. ويأتي ذلك في الوقت الذي يحتفل فيه النشطاء باليوم العالمي للحجاب للترويج لقبول غطاء الرأس الشرعي.

ووفقًا لتعداد عام ٢٠٢١، فإن ٩,٦٪ من الأشخاص في ويست ميدلاندز يعتبرون أنفسهم مسلمين، مقارنة بـ ٦,٧٪ في عام ٢٠١١. وفي برمنغهام، يرتفع هذا الرقم إلى ٢٩,٩٪.. وبينما لا ترتدي جميع النساء المسلمات الحجاب، قال الناشطون إن هذه المحادثات مهمة في تحدي الصور النمطية.

وأحد المشاركين في المشروع هي الطاهية التلفزيونية ميا ديا التي لديها برنامج طبخ على قناة الإسلام. حيث وصفت كيف تعرضت للسخرية والضحك بسبب ارتدائها الحجاب. وقالت إن حجابها "أكثر من مجرد قطعة قماش، أتذكر مناسبة عندما شاركت مقاطع الطبخ الخاصة بي على حسابي على إنستغرام وقال أحدهم إنه لا يستطيع التعلم مني عندما أرتدي الحجاب».

وقالت باربرا التي خاضت تجربة ارتداء الحجاب تعاطفا مع من يرتدينه بينما كانت تتسوق مع صديقة لها: "لم أرتدِ الحجاب من قبل، أشعر بغرابة بعض الشيء ولكن لا أعتقد أنني أرتديه بالشكل الصحيح"، وتابعت قائلة إنه لطيف ولا ينبغي أن يكون لمجتمع واحد ولكن للجميع.

وجربت سو، والتي لها حفيد مسلم، الحجاب لأول مرة خلال الحدث في وسط المدينة وقالت: "إنه مريح للغاية بشكل مدهش ويحافظ على دفء أذني وأعتقد أن ما تفعله هؤلاء السيدات هنا اليوم ممتاز وطريقة جيدة لزيادة الفهم».

وقالت السيدة محمود إن الاستجابة من الجمهور كانت مشجعة ولكن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لمعالجة سوء الفهم.

فتح فرص العمل للشباب الأفريقي

تخضع منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا لتحول ديموغرافي بحجم عالمي. وبحلول عام ٢٠٥٠، من المقرر أن ينمو عدد سكان المنطقة من ١,٥ مليار نسمة في عام ٢٠٢٤ إلى ٢,٥ مليار نسمة، مع انضمام أكثر من ٦٠٠ مليون شخص من السكان إلى سوق العمل. وبحلول ذلك الوقت، سيكون واحد من كل ثلاثة أفراد تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٤ عامًا على مستوى العالم أفريقيًا. وهذا يوفر فرصة هائلة للقارة لجني العائد الديموغرافي للنمو الاقتصادي الأعلى الذي تدفعه الزيادة السكانية. ومع ذلك، لن يتحقق هذا إلا إذا تمكن هذا النمو السكاني المتوسع من إيجاد فرص عمل منتجة.

ومع ذلك، في حين تحتاج منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا إلى خلق ١٥ مليون وظيفة كل عام لمواكبة الزيادة، فإن اقتصاداتها تخلق عددًا أقل بكثير وغالبًا ما تكون أجورها ضعيفة.

واليوم لا يحصل العديد من الشباب في تلك المنطقة من العاطلين عن العمل على التعليم أو العمل أو التدريب.

ومن الممكن أن نعرف أن حل هذا التحدي في أفريقيا يتطلب استراتيجية متعددة الأوجه، مثل زيادة التوظيف بأجر في المشاريع الغصيرة في القطاع الخاص. ويمكن لبرامج الهجرة المُدارة أيضًا أن تعزز تنقل العمالة الإنتاجية داخل البلدان وعلى المستوى الدولي، بما فيها هجرتهم نحو الاقتصادات التي تتقدم بسرعة.

ولكي يتسلق الشباب سلم الفرص، يجب عليهم أولاً أن يصعدوا عليه. وغالبًا ما يمنع الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي هذه الخطوة الأولية. وفي جميع أنحاء أفريقيا، أثبتت برامج الحماية الاجتماعية فعاليتها في مساعدة الفقراء على الصعود على السلم من خلال ضمان وجود الطعام على المائدة، وتمكين الأطفال من الوصول إلى خدمات التعليم والصحة – وهو أمر أساسي لبناء قوة عاملة قوية للغد – وتمكين الأسر من الاستثمار في الأصول الإنتاجية مثل الماشية أو أكشاك البيع في الشوارع. وتوفر الحماية الاجتماعية أيضًا شبكة أمان لأولئك الذين يسقطون من السلم في مواجهة الصدمات مثل جائحة كوفيد-١٩ أو الأحداث المناخية الشديدة والمتكررة بشكل متزايد.

وعلى مدى العقدين الماضيين، كانت أفريقيا رائدة في برامج الحماية الاجتماعية "المنتجة".

وتتجاوز هذه المبادرات الآن دعم الدخل، حيث تتضمن تشغيل الأشغال العامة التي تعزز التخفيف من آثار المناخ والقدرة على الصمود، وإشراك المستفيدين في ريادة الأعمال والتدريب على المهارات الحياتية، وفتح الحسابات المصرفية، وتعزيز مخططات الادخار الجماعي بالإضافة إلى دعم الدخل.

ومن أجل دعم ملايين العمال الطموحين، تحتاج الحكومات إلى الاستثمار في أنظمة قوية، ومنها السجلات الاجتماعية الرقمية للأسر الفقيرة والضعيفة، والتي تدعمها أنظمة التعريف، هي المنصة التي تستهدف الدعم لمن هم في أمس الحاجة إليه.

إن تحقيق العائد الديموغرافي لأفريقيا بحلول عام ٢٠٥٠ يتطلب تنمية ديناميكية للقطاع الخاص لخلق فرص عمل منتجة. ولكي يتمكن القطاع الخاص من الاستثمار وخلق فرص العمل، فلابد من إعطاء الأولوية للإصلاحات لتعزيز بيئة الأعمال، وتعزيز الوصول إلى السوق، وجذب الاستثمار، وتحسين التجارة، فضلاً عن أداء القطاع والشركات. وفي الوقت نفسه، لابد أن تعمل أنظمة التعليم وتنمية المهارات على إعداد القوى العاملة لمطالب القطاع الخاص الرسمي المتنامي. وفي حين أن بعض هذه الإصلاحات سوف تستغرق وقتاً طويلاً لتحقيق النتائج، فإن توسيع نطاق برامج تشغيل الشباب من شأنه أن يحقق نتائج فورية، مما يساعد الملايين على الصعود على سلم الفرص. وتعتبر الحاجة حقيقية والفرصة كذلك. ومع الاستثمارات والشراكات الصحيحة، يمكن لشباب أفريقيا تسلق سلم الفرص – ودفع القارة نحو مستقبل أكثر إشراقاً.

السنغال تزيد جهودها لمد كامل البلاد بالكهرباء

في غرفتها في ندورونغ سيريري، وهي قرية تقع على بعد ١٠٠ كيلومتر من العاصمة السنغالية داكار، تدرس خادي كتاب العلوم الطبيعية تحت وهج ثابت من مصباح كهربائي. وحلمها بأن تصبح طبيبة، والظروف المحيطة بها الآن تتوافق مع تطلعاتها. قبل أسابيع فقط، كان المشهد مختلفًا تمامًا – كان عليها أن تقنن بطاريات مصباحها اليدوي بعناية، وتحد من وقت دراستها كل مساء وغالبًا ما تكافح لإكمال واجباتها المنزلية قبل نفاد البطاريات تمامًا.

«أستطيع الآن دراسة دروسي في ظروف أفضل في الليل". تعزو خادي تقدمها الأكاديمي الأخير ليس فقط إلى معلميها والتزامها ولكن أيضًا إلى وصول الإضاءة الدائمة، وتقول بابتسامة فخورة: "في العام الماضي في نفس الوقت، حصلت على درجة ١٠ في العلوم الطبيعية. هذا العام، حصلت على درجة ١٧».

وتعكس قصة خادي رحلة السنغال الأوسع نحو الوصول الشامل للكهرباء. لقد قطعت البلاد خطوات كبيرة، حيث بلغ معدل الوصول الوطني للكهرباء ٨٤٪ وفقًا لمصادر حكومية. لكن الرحلة لم تنته بعد. في حين تتمتع المناطق الحضرية بإمكانية الوصول شبه الشامل لشبكة الكهرباء، لا يزال أكثر من ٣٠٪ من المجتمعات الريفية منفصلة عن الشبكة.

وبالنسبة لندورونغ سيريري، كان وصول الكهرباء حافزًا للتحول.

دجاراف، النجار الماهر، هو واحد من العديد من الذين استغلوا الفرص الجديدة. "لقد تعلمت ومارست النجارة على بعد ١٠ كيلومترات من ندورونغ سيريري، ولكن عندما وصلت الكهرباء إلى هذه المنطقة، لم أتردد في العودة وافتتاح ورشة النجارة الأولى الخاصة بي". وبعيدًا عن الفرص الاقتصادية، أعادت الكهرباء العيش الكريم وحسنت نوعية الحياة.

ويتذكر شيخ القرية الشيخ ضيوف، الصراعات الماضية: "عندما توفي شخص ما، كان على السكان السفر لمسافة ١٠ كيلومترات للحصول على الثلج للحفاظ على الجثة أثناء انتظار وصول أسرة المتوفى". الآن أصبحت مثل هذه التحديات الأساسية شيئًا من الماضي، حيث أعاد الوصول إلى الطاقة تشكيل الواقع اليومي للمجتمع بشكل أساسي.

ويعد التزام السنغال بتوفير الوصول الشامل للكهرباء مدعوم بتمويل مبتكر وشراكات استراتيجية، بما في ذلك مشروع توسيع نطاق الوصول إلى الطاقة في السنغال بتمويل قدره ١٥٠ مليون دولار من مؤسسة التنمية الدولية. ويهدف المشروع إلى بناء وإعادة تأهيل ما يقرب من ٤٠٠٠ كيلومتر من خطوط الكهرباء. وسوف يوفر الكهرباء لـ ٢٠٠٠٠٠ أسرة، ويزود ٦٠٠ عيادة صحية و٢٠٠ مدرسة بالكهرباء، ويضمن قدرة ١٠٠٪ من البنية التحتية للتوزيع على الصمود في مواجهة الأحداث المرتبطة بالمناخ. كما يجري تطوير خطة كهربة جغرافية مكانية بأقل تكلفة لتحسين الجهود. وتعطي استراتيجية الطاقة في السنغال الأولوية لتعبئة ٢ مليار دولار من الاستثمارات الخاصة. وإدراكًا لحقيقة مفادها أن تحقيق الوصول الشامل لا يمكن أن يعتمد فقط على الموارد العامة، فإن النهج يستفيد من ابتكار وكفاءة القطاع الخاص لتحقيق أهداف طموحة.

وتعتبر رؤية الحكومة للقطاع تتجاوز مجرد الوصول إلى تبني الاستدامة. وباستغلال احتياطياتها من الغاز، شرعت السنغال في تنفيذ خطة طموحة لتحويل إنتاجها من الوقود الثقيل إلى الغاز وزيادة حصتها من الطاقة المتجددة إلى ٤٠٪ من مزيج توليدها بحلول عام ٢٠٣٠، مع توسيع إجمالي القدرة على التوليد بنسبة ٧٠٪. ويشكل هذا الجهد جزءًا من شراكة التحول العادل للطاقة وهي مبادرة تمويل عالمية تتعاون السنغال من خلالها مع فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وكندا لتحقيق الوصول الشامل إلى الطاقة وتطوير نظام طاقة مستدام ومنخفض الكربون من خلال الترويج لتقنيات الطاقة المتجددة.

المنظمة تشارك في ندوة الكويت حول محكمة العدل الإسلامية

الأمين العام يدعو للتعاون لتعزيز حقوق الإنسان خلال دورة هيئة حقوق الإنسان

ألقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للدورة الرابعة والعشرين للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان المنعقدة بمقر منظمة التعاون الإسلامي في جدة في ٢٤ نوفمبر الماضي، رحب فيها بالمشاركين في الدورة، وعبر عن شكره للسفير طلال المطيري رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، وللبروفيسورة نورة الرشود المديرة التنفيذية للهيئة، على التزامهما وحسن قيادتهما. وأكد على الدور الأساسي الذي تضطلع به الهيئة الدائمة المستقلة في تعزيز حقوق الإنسان، بما يتوافق مع القيم الإسلامية.

كما رحب الأمين العام بوضع اللمسات الأخيرة على «اتفاقية جدة لمنظمة التعاون الإسلامي لحقوق الطفل» وشدد على أهمية شعار الدورة لهذا العام وهو: «الوصول إلى الرعاية الطبية»، معرباً عن قلقه إزاء ما يتعرض له الفلسطينيون في قطاع غزة، وداعياً إلى التعبئة الدولية من أجل إنهاء هذه الأزمة الإنسانية.

وأعرب، في الختام، عن ثقته فيما ستسفر عنه مداولات هذه الدورة من نتائج مثمرة، مؤكداً أن التوصيات ستؤخذ في الاعتبار من قبل الإدارات ذات الصلة في المنظمة ومن قبل الدول الأعضاء.

على صعيد آخر، نظم معهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي الكويتي التابع لوزارة الخارجية لدولة الكويت في ٢٣ اكتوبر الماضي ندوة بعنوان (محكمة العدل الإسلامية الدولية النشأة والنظام الأساسي) بمشاركة وزارة خارجية دولة الكويت، والأمانة العامة للمنظمة.

وتناولت الندوة فكرة النشأة التي ظهرت منذ مؤتمر القمة الاسلامي الثالث للمنظمة التي عقدت في مكة المكرمة في يناير ١٩٨١ وكذلك في مؤتمر القمة الإسلامي الخامس التي عقدت في دولة الكويت في يناير ١٩٨٧ حيث تم اعتبارها مقر المحكمة ثم توالت القرارات الصادرة لحث الدول الأعضاء على ضرورة الإسراع في توقيعها وتصديقها على النظام الأساسي للمحكمة لكي يدخل هذا النظام حيز التنفيذ.

وتطرقت الندوة إلى أهمية المحكمة التي تعد خطوة استراتيجية لتعزيز الوحدة والتعاون القانوني والقضائي بين الدول الاعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. واستعرضت الندوة بعض مواد النظام الأساسي للمحكمة التي تتطلب توقيع ومصادقة ٣٨ دولة أي ما يعادل ثلثي الدول الأعضاء في المنظمة حتى تباشر المحكمة أعمالها فيما لم يصادق على النظام الأساسي سوى ١٤ دولة.

مدير عام «يونا» يزور المنظمة

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ٢٤ نوفمبر الماضي، في مكتبه بمقر الأمانة العامة للمنظمة بجدة، سعادة السيد محمد عبدربه اليامي، المدير العام لاتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي (يونا).

وأعرب اليامي عن شكره للأمين العام للمنظمة على دعمه المستمر للاتحاد، وقدم عرضاً موجزاً حول عمل الاتحاد لتطوير العمل الإعلامي، والمشاريع الإعلامية والثقافية التي يخطط الاتحاد لتنفيذها خلال الفترة القادمة، مؤكدا دعم هذا الجهاز المتخصص للعمل الإعلامي للمنظمة وجميع مؤسساتها.

من جانبه، أعرب الأمين العام عن شكره للمدير العام للاتحاد، وهنأه على تثبيته مديراً عاماً للاتحاد لفترة جديدة، مؤكداً دعمه للجهود القيمة التي يقوم بها هذا الجهاز الإعلامي الفاعل في تطوير العمل الإعلامي والثقافي وتعزيز التواصل المهني فيما بين وكالات الأنباء بالدول الأعضاء، والمساهمة في تعزيز الظهور الإعلامي للمنظمة وبرامجها ومشاريعها.

جهود الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في مكافحة التوجهات الجنسية المنحرفة

البروفسور نورة بنت زيد بن مبارك الرشود
المدير التنفيذي لأمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي
https://oic-iphrc.org/2024/CV-AR.pdf

تعتبر الأسرة واحدة من أقدم وأهم المؤسسات الأساسية التي تحافظ على شكلها، فقد كانت بمثابة المؤسسة الاجتماعية الأساسية المنوطة بها مسؤولية تحقيق الأهداف الاجتماعية والروحية والثقافية والتربوية، والوظائف الاقتصادية.

وعليه، فإنّ «الأسرة القوية القائمة على الزواج بين الرجل والمرأة هي المؤسسة الاجتماعية الأساسية المسؤولة عن نقل الأخلاق والتقاليد والقيم التي تقوم عليها الحضارة إلى الأجيال القادمة».

وظلت الثقافات والأديان، تولي المزيد من الاهتمام لماهية الزواج الأساسية، بين الرجل والمرأة، باعتباره عاملا ضروريا لضمان الرعاية الصحيحة للأسرة والمجتمع. ومع ذلك، فقد ظلت شريحة صغيرة داخل بعض المجتمعات تتحدى المفاهيم الثابتة والعريقة لمؤسسات الأسرة والزواج. ونشأ هذا التحدي بذريعة التوجه الجنسي والهوية الجنسانية، وإعادة تعريف الزواج بشكل عكسي ليشمل «العلاقات المثلية»، مما يشكل رؤية منحرفة للزواج، بما يصطلح عليه «أشكالا بديلة للأسرة».

إن النقاش الجاري بشأن تمكين مثليي الجنس ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسيًا من ممارسة أسلوب حياتهم كأُسر عادية، باعتباره حقا من حقوق الإنسان أمر يتعذر الدفاع عنه قانونيا. ولا يزال هذا الوضع الأكثر جدلا، بحيث يتعين تناوله ضمن نماذج حقوق الإنسان القائمة التي أضحت مسرحا لمحاولات تهدف لإعادة تعريف الزواج. وإذا لم نعارض الاتجاه الرامي إلى إعادة تعريف مفهوم الزواج التقليدي (الزواج بين الجنسين)، وسكتنا عن مغالطات «التوجه الجنسي»، فمن المحتمل أن يطالب آخرون، بذريعة الاستعداد الوراثي، بإضفاء الشرعية على سفاح المحارم، والوحشية، وغيرها من أنماط السلوك الجنسي والاختيارات الشخصية المنحرفة كجزء لا يتجزأ من «حقوق الإنسان». وفي السنوات الأخيرة، كثف أنصار «السوجي» جهودهم بالتعاون مع شركائهم الآخرين الناشطين في مجال الحقوق الجنسية بغية استهداف الشباب، ولا سيما الأطفال، عبر استغلال المحتوى المنحرف تحت غطاء التربية الجنسية الشاملة، وذلك بهدف جذب الجيل القادم إلى فخ التوجه الجنسي وتعليم الأطفال «أيديولوجيات جنسية متطرفة وتوجيههم إلى ضرورة الدفاع عن هذه المسائل، باعتبارها حق يكفله القانون». والواجب مقاومة هذا الأمر والتصدي له على سبيل الأولوية. إن منظور «سوجي» الناشئ وما ينجم عنه من ضرر يجبر دول في منظمة التعاون الإسلامي على تكثيف جهود تعاونها مع الدول والمجتمعات والكيانات الأخرى ذات التفكير المماثل بغية تحديد سبل الاستجابة الممكنة من المنظور الديني والقانوني والحقوقي، مما يساعد على مكافحة هذا التحدي وتهيئة بيئة مواتية لوضع سياسات لحماية قيم الأسرة التقليدية. ولا شك أن هذه التحديات تتطلب جرعة صحيحة من التأمل الذاتي لصياغة استراتيجية سياسية وقانونية واجتماعية يمكن استغلالها في توجيه الشباب في دول المنظمة. ففي الإسلام، يعتبر «الزواج»، المبني على «النكاح»، عقدا دينيا مقدسا يتم بين الرجل والمرأة، ويترتب عليه حقوق ومسؤوليات. وتتجاوز هذه الرابطة حدود العلاقة الجنسية لتشمل تحقيق أهداف السعادة النفسية والروحية. وتتشاطر الديانات السماوية نفس مفهوم الزواج الطبيعي. وبالنظر للإطار العالمي لحقوق الإنسان فإن الأسرة تعتبر اللبنة الأساسية، حيث تصف المادة ١٦(٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الأسرة بأنها الخلية الطبيعية والأساسية للمجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة. وللرجل والمرأة البالغين حقُّ التزوُّج وتأسيس أسرة. كما تفرض العديد من صكوك حقوق الإنسان الأساسية التزامات صريحة على جميع الدول بمطالبتها بتوفير هذه الحماية والدعم للأسرة. ونعلم أن نطاق تطبيق التربية الجنسية الشاملة، التي تروج لها البرامج المدعومة من مؤيدي السوجي ومنشورات مختلف وكالات الأمم المتحدة، يقوض الاستقرار الفسيولوجي للأطفال ونموهم بشكل متناغم، ويمس بمصالحهم الفضلى. ورغم تشديد أهمية حماية الشكل التقليدي للأسرة، رضخت الأمم المتحدة لحملة الضغط القوية من قبل نشطاء السوجي، فيما يتعلق بإعادة تعريف وتعزيز شرعنة مفهوم «الزواج المثلي»، مما ينذر بنزع الطابع المؤسسي عن الزواج التقليدي، وتشويه القيم التي تجسدها الأسرة. كما أنه رغم المعارضة الشديدة لدول المنظمة ودول أخرى ذات تفكير مماثل لهذا المفهوم، أنشأت الأمم المتحدة ولاية مثيرة للجدل لـ «خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسانية»، كمحاولة لفرض معايير مثيرة للجدل على مبادئ حقوق الإنسان وتضمين مفاهيم جديدة مستحدثة ضمن مسائل حقوق الإنسان، وذلك لارتباطها بتفضيلات الأفراد الشخصية. واضطلعت منظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها المتخصصة، بما في ذلك الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، بالعديد من الأنشطة والمبادرات لتعزيز وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة. ففي فبراير ٢٠١٧، اعتمد المؤتمر الوزاري الأول حول حماية قيم مؤسسة الزواج والأسرة، المنعقدة في جدة، المملكة العربية السعودية، إعلان جدة الذي يدحض بشكل صارخ مفهوم السوجي وفيما يتعلق بجهود مجلس وزراء خارجية عبرت المنظمة بشكل متكرر عن رفضها لرواية السوجي. وأكدت الدورة الـ ٤٩ لمجلس وزراء الأسرة في قرارها Cul-٤٩/٤ الخاص بالشؤون الاجتماعية والأسرية رفض قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالتوجه الجنسي والهوية الجنسانية وأنشأت ولاية الخبير المستقل المعني بهذا الموضوع. كما أيدت المنظمة موقف مجموعة سفراء المنظمة في جنيف الرامي لعدم الاعتراف بالولاية أو التعاون معها. وبشكل عام، لا تتأثر دول المنظمة بالتهديدات التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة من قبل جماعات الضغط التابعة للسوجي، كما نرى ذلك في العديد من المجتمعات الغربية. ومع ذلك، هناك مؤشرات كثيرة تدل أن الأفضل أن تتصرف الآن قبل أن يفوت الأوان.

إن النقاش الجاري بشأن تمكين مثليي الجنس ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسيًا من ممارسة أسلوب حياتهم كأُسر عادية، باعتباره حقا من حقوق الإنسان أمر يتعذر الدفاع عنه قانونيا

«الأمانة العامة» تعقد التنسقي الثامن لمؤسسات «التعاون الإسلامي»

ألقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، كلمة في الاجتماع التنسيقي السنوي الثامن لمؤسسات المنظمة الذي عقد في مقر المنظمة في جدة، يومي ٤ و٥ ديسمبر الماضي.

وخلال الاجتماع، أكد معالي السيد حسين إبراهيم طه على السياق الحرج الذي يشهد الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة والتي تسببت في مقتل أكثر من ٤٤،٠٠٠ شخص معظمهم من الأطفال والنساء وتدمير البنية التحتية. كما أشار أيضا إلى تفاقم الأزمات الإنسانية في لبنان.

بالإضافة إلى ذلك، حث معاليه مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي على تكثيف جهودها لدعم الشعب الفلسطيني والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية، وذلك من خلال تحويل التضامن إلى عمل ملموس. كما أكد على أهمية تنسيق جهود مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي بشكل أفضل لتجنب ازدواجية الموارد، والبناء على النتائج الإيجابية لمؤتمرات القمة الإسلامية ودورات مجلس وزراء الخارجية، وسلط الضوء على ضرورة إعداد تقرير نهائي وخطة تنفيذية لبرنامج العمل العشري المقبل (٢٠٢٦-٢٠٣٥).

علاوة على ذلك، كان للأمين العام لقاء مثمر مع رؤساء وفود مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. كما شهد الاجتماع التوقيع على العديد من مذكرات التفاهم بين الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومختلف مؤسسات المنظمة وتحديدا بين الأمانة العامة للمنظمة واتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي؛ وبين مركز أنقرة واتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي؛ وبين مركز أنقرة والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان؛ وأخرى بين مركز أنقرة ومنظمة تنمية المرأة.

وتعد الدورة الثامنة للاجتماع السنوي التنسيقي لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، التي عقدت في مقر المنظمة، منصة هامة لمؤسسات المنظمة تتناول التنفيذ المشترك لقرارات مؤتمر القمة ومجلس وزراء الخارجية والاجتماعات الوزارية الأخرى.

ورحب الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، سعادة الدكتور أحمد كاويسا سينجيندو، نيابة عن معالي الأمين العام، في افتتاح الدورة الثامنة التي عقدت يوم ٤ ديسمبر ٢٠٢٤، بجميع رؤساء مؤسسات المنظمة والوفود المرافقة. وأشار إلى أنه قد تم تنفيذ غالبية الأنشطة التي أُقرت في الدورة السابعة الأخيرة للاجتماع السنوي التنسيقي الذي عقد في مقر المنظمة في يناير ٢٠٢٤.

وأضاف أن هذا الإنجاز يتبين من خلال تحليل مختلف المذكرات والتقارير التي قدمتها مؤسسات المنظمة إلى الأمانة العامة.

وخلال الاجتماع، أشار الدكتور سينجيندو إلى أن عام ٢٠٢٤ كان حافلاً بالفعاليات البارزة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومن أبرزها الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية، واليوبيل الذهبي للبنك الإسلامي للتنمية، والدورة الأربعين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، وغيرها.

وأضاف أن هذه الفعاليات اعتمدت قرارات مختلفة تهدف إلى توجيه أعمال المنظمة وحث المشاركين على تعزيز السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء.

كما تناول الأمين العام المساعد العديد من التحديات التي تواجه عمل المنظمة ومؤسساتها، مشيرًا إلى العدوان الإسرائيلي والإبادة الجماعية التي يتعرض لها الفلسطينيين في قطاع غزة، وما نتج عنه من نزوح قسري لأكثر من مليوني فلسطيني ودمار شامل للمدنيين.

كما أشار إلى العديد من التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، وما يتطلبه ذلك من توسيع نطاق العمل المشترك لمنظمة التعاون الإسلامي في مواجهتها. وبناءً على ذلك، أكد الدكتور سينغندو أن تنفيذ قرارات المنظمة وتقديم حلول فعالة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء يتطلب دائمًا حالة من الشفافية المؤسسية بشأن أدوار ومسؤوليات الهيئات التنفيذية.

وفي ختام الدورة الثامنة للاجتماع السنوي التنسيقي سيتم اعتماد مصفوفة من الإجراءات المتفق عليها والتي ستتولى مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي تنفيذها خلال عام ٢٠٢٥.

هيئات تنظيم الدواء بدول «التعاون الإسلامي» تعتمد إعلان الرياض

التأم الاجتماع الثالث للهيئات الوطنية لتنظيم الدواء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، اختتم في الرياض، في ١٨ ديسمبر الماضي، حيث اعتمد الاجتماع إعلان الرياض وخطة العمل ٢٠٢٥-٢٠٢٧.

وأكد الإعلان ضرورة تعزيز التعاون وإقامة شبكات التواصل بين الهيئات الوطنية لتنظيم الدواء، فضلا عن تبني استراتيجيات وبدء إجراءات من شأنها أن تعزز، على النحو المتفق عليه، نقل التكنولوجيا ذات الصلة، وتبادل المعرفة الفنية وبناء القدرات البشرية من أجل تطوير وتصنيع الأدوية من قبل المصنعين المحليين في الدول الأعضاء في المنظمة.

ودعا الإعلان الهيئات الوطنية لتنظيم الدواء في الدول الأعضاء في المنظمة إلى التعاون من أجل إنشاء أنظمة فعالة لضمان ومراقبة الجودة، بهدف منع المخاطر على الصحة العامة وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على التحكم في المنتجات المستوردة ومراقبتها. وأكد الإعلان على الحاجة إلى أن تكون الهيئات الوطنية لتنظيم الدواء في الدول الأعضاء أكثر انتهاجا للرقمنة من خلال استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي الفعالة والآمنة وتطوير الشراكات مع مقدمي التكنولوجيا لتعزيز واستخدام الابتكارات الطبية القائمة على الذكاء الاصطناعي ومواصلة التحول المتعلق بالتكنولوجيا لتحديث أنظمة وقدرات الهيئات الوطنية لتنظيم الدواء.

وستركز خطة العمل ٢٠٢٥-٢٠٢٧ على تعزيز التعاون بين الهيئات الوطنية لتنظيم الدواء في الدول الأعضاء في المنظمة من أجل تعزيز تنظيم الدواء ونظم البحث والتطوير. وتتضمن خطة العمل خمسة أهداف: (أ) تعزيز التعاون وإقامة شبكات التواصل بين الهيئات الوطنية لتنظيم الدواء في الدول الأعضاء، (ب) تعزيز الوصول إلى الأدوية واللقاحات بأسعار معقولة وجودة عالية، (ج) تطوير موارد نظم البحث والتطوير، (د) ضمان نظام تمويل مناسب ومستدام للهيئات الوطنية لتنظيم الدواء، و(هـ) تعزيز النضج التنظيمي للهيئات الوطنية لتنظيم الدواء وتحقيق الممارسات التنظيمية/ أدوات القياس المرجعي الجيدة. دعا الاجتماع الهيئات الوطنية لتنظيم الدواء في الدول الأعضاء إلى تشكيل مجموعات عمل لتطوير الآليات اللازمة لتنفيذ خطة العمل ٢٠٢٥-٢٠٢٧ لضمان تحقيق أهدافها.

وخلال اليومين اللذين عقد فيها الاجتماع، قدم المشاركون عروضا وعقدوا مناقشات في خمس جلسات عمل، حيث كانت جلسة العمل الأولى حول موضوع: استراتيجيات تعزيز التعاون والتناغم التنظيمي بين الهيئات الوطنية لتنظيم الدواء في المنظمة بعنوان: الوضع الحالي والتحديات والفرص، وكان مقدمو العروض من مركز مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي في منظمة التعاون الإسلامي (كومستيك) والهيئة العامة للغذاء والدواء في المملكة العربية السعودية. فيما كانت الجلسة الثانية حول موضوع: تنظيم التكنولوجيا الحيوية وتوطينها داخل دول المنظمة، حيث قدمت العروض خمس دول أعضاء هي: السعودية وتركيا والأردن، وسلطنة عُمان، والمغرب، والثالثة حول موضوع: تطوير نظم البحث والتطوير، حيث قدمت العروض خمس دول أعضاء هي: الجابون، وإندونيسيا، وبنغلاديش، والسنغال، والإمارات، بالإضافة إلى جلسة عمل رابعة حول: الوصول إلى الأدوية واللقاحات بأسعار معقولة وجودة عالية، وقدم البنك الإسلامي للتنمية عرضا بالإضافة إلى عروض قدمتها ٣ دول أعضاء هي، طاجيكستان، وتركيا، وموزمبيق، وجلسة خامسة حول: النضج التنظيمي للهيئات الوطنية لتنظيم الأدوية وحالة تحقيق الممارسات التنظيمية – أدوات القياس المرجعي الجيدة ، وقدمت بروناي دار السلام، وباكستان، وأذربيجان، وأوغندا العروض التقديمية بالإضافة إلى عرض قدمه ممثل الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودي.

وشارك في الاجتماع ممثلون من ٣٠ دولة من الدول الأعضاء في المنظمة، بالإضافة إلى ممثلين عن سيسريك، وكومستيك، والبنك الإسلامي للتنمية، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية.

وتوجه الأمين العام المساعد للعلوم والتكنولوجيا، السفير أفتاب أحمد خوخار بالشكر للهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية وأشاد بالقيادة والالتزام المهنيين للهيئة. نيابة عن الأمين العام للمنظمة، وأكد السفير خوخار التزام الأمانة العامة للمنظمة بمواصلة دعم التعاون بين الهيئات الوطنية لتنظيم الدواء في الدول الأعضاء.

تنسيقي الجامعات الإسلامية الثاني في كوالالمبو بالاشتراك مع «التعاون الإسلامي»

عُقد الاجتماع التنسيقي الثاني للجامعات الإسلامية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في ٢٧ نوفمبر الماضي، في مقر الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا بكوالالمبور. ونظم هذا الاجتماع بالتعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا تحت شعار «جامعة المجتمع»، وضم الاجتماع رؤساء وعمداء وممثلي الجامعات الإسلامية التابعة للمنظمة، حيث شاركت كل من الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في دكا ببنغلاديش، والجامعة الإسلامية الدولية في ماليزيا، والجامعة الإسلامية في أوغندا، والجامعة الإسلامية في النيجر، وجامعة الملك فيصل في تشاد. كما شارك ممثلون من مؤسسات المنظمة مثل الكومستيك والبنك الإسلامي للتنمية ومركز سيسرك وصندوق التضامن الإسلامي ومركز إرسيكا ومنتدى التعاون الإسلامي للشباب ومجمع الفقه الإسلامي الدولي وذلك لبحث استراتيجيات تطوير التعليم من أجل تلبية الاحتياجات المجتمعية.

وقام رئيس الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا السيد تان سري شمس الدين عثمان، بافتتاح الاجتماع بحضور أعضاء بارزين في مجلس محافظي الجامعة، ومن ضمنهم سفراء بنغلاديش وليبيا وباكستان وتركيا.

والقى السفير أفتاب أحمد خوخير، الأمين العام المساعد للعلوم والتكنولوجيا، كلمة افتتاحية نيابة عن معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه. وأكد السفير أفتاب في كلمته على الدور الهام للجامعات الإسلامية في دعم التنمية المجتمعية والحاجة إلى مواءمة المبادرات الأكاديمية مع التحديات العالمية الملحة.

وسلط السفير خوخير الضوء على مساهمات الجامعات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في دفع عجلة التحول المجتمعي من خلال التعليم القائم على القيم الإسلامية، محدداً عدداً من الأولويات مثل زيادة المنح الدراسية للطلاب من البلدان الأقل نمواً، ودمج التعليم البيئي لمعالجة تغير المناخ، وتزويد الطلاب بالمهارات الرقمية والتكنولوجية للتعامل مع طبيعة التطورات العالمية. كما شدد على أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز السلام والحوار بين الأديان، ودعم الشراكات مع القطاع الصناعي والحكومي، وحث المشاركين على إعطاء الأولوية لإنشاء كليات زراعية لتعزيز الأمن الغذائي وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة الأولى للاجتماع التنسيقي، التي عقدت في جدة في ١٦ يناير ٢٠٢٤.

وبدأ المشاركون مناقشات هادفة عرضت خلالها أنشطة الجامعات، مع التركيزعلى التأثير الإيجابي لهذه الأنشطة على المجتمعات، ونوقشت التحديات التي تواجهها الجامعات في تحقيق أهدافها، كما تبادل المشاركون الأفكار والرؤى المستقبلية، ونوقشت الاستراتيجيات العملية لتحسين عمل الجامعات. وشملت الموضوعات الرئيسية توسيع نطاق الحصول على المنح الدراسية، والنهوض بالتعليم الزراعي، ودمج الممارسات المستدامة، والاستفادة من التقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي لتعزيز الابتكار والقدرة التنافسية العالمية.

وعقب الاجتماع، نظمت الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ورشة عمل في ٢٨ نوفمبر الماضي بعنوان «التعليم الجامعي الإسلامي من أجل المستقبل: جامعة المجتمع».

حسين طه يستقبل منسق الكومستيك

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في مكتبه بمقر المنظمة، ٤ ديسمبر الماضي، سعادة البروفيسور إقبال شوذري، المنسق العام للجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)، وذلك على هامش انعقاد المؤتمر السنوي التنسيقي الثامن لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المنعقد بمقر الأمانة العامة للمنظمة يومي ٤ و٥ ديسمبر الماضي.

وتم خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون المؤسسي بين الأمانة العامة واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)، وذلك لدعم المشاريع العلمية والتكنولوجية التي تشرف عليها هذه اللجنة الدائمة خدمة للدول الأعضاء في المنظمة.

حسين طه يترأس اجتماع هيئة مجمع الفقه الإسلامي

ترأس معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه، في ٢٦ ديسمبر الماضي الاجتماع الثاني لهيئة مكتب مجمع الفقه الاسلامي الدولي. وشارك في الاجتماع معالي الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد رئيس المجمع، والأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو أمين عام المجمع، إضافة إلى أعضاء هيئة المكتب.

وخلال الكلمة الافتتاحية رحب الأمين العام للمنظمة بأعضاء هيئة المكتب، وهنأ المجمع على الدور الهام الذي يضطلع به، مؤكدا على محورية هذا الدور الذي يتم عبر تقديم إجابات مستنيرة حول التحديات المعقدة للعصر الحالي والناشئة بسبب التقدم التكنولوجي والعلمي، مستندا في ذلك إلى مبادئ وتعاليم دينا الحنيف. كما أشار معاليه إلى أن المجمع ليس فقط رمزا للوسطية، بل يمثل كذلك منصة أساسية لبلورة فهم معمق ومعتدل للإسلام خدمة للإنسانية كلها.

كما عبر الأمين العام عن شكره لجميع الدول الأعضاء، وخاصة المملكة العربية السعودية، التي تحتضن كلا من مقر الأمانة العامة ومجمع الفقه، وذلك على الدعم الدائم الذي تقدمه. وفي الختام شكر الأمين العام رئيس المجمع الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد، وأمينه العام الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو وجميع أعضاء هيئة المكتب، متمنيا للمجمع التوفيق والنجاح في أداء رسالته النبيلة.

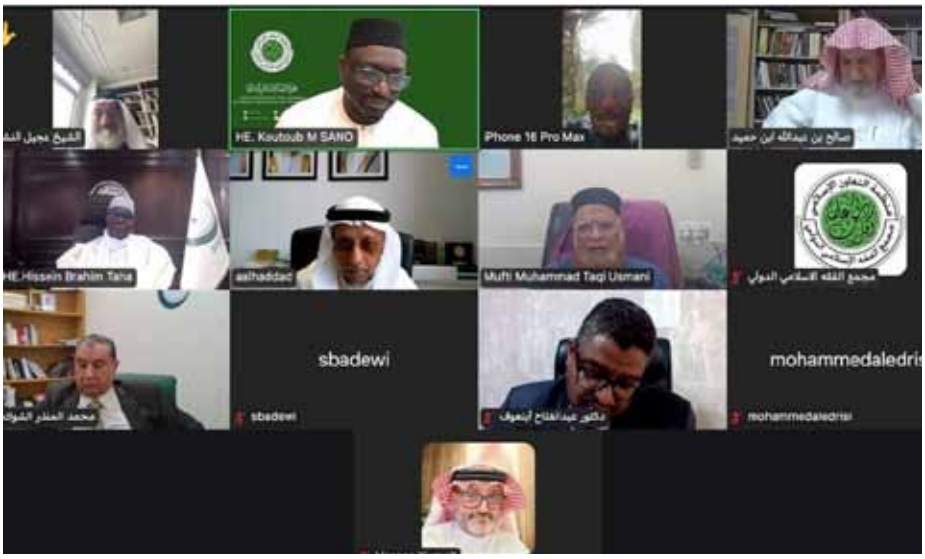

وتضمن جدول الأعمال استعراض نشاطات المجمع والمسائل الإدارية والمالية، كما ناقش الاستعدادات الجارية لعقد الدورة السادسة والعشرين لمجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي التي ستستضيفها العاصمة القطرية الدوحة خلال شهر مايو ٢٠٢٥.

الأمين العام يشارك في اجتماع مجلس أمناء الجامعة الإسلامية بإسلام أباد

شارك معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، رفقة كبار الشخصيات في الاجتماع السادس عشر لمجلس أمناء الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام أباد. واستضاف الاجتماع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض في ٢٣ ديسمبر الماضي.

وترأس الاجتماع سعادة الأستاذ الدكتور أحمد بن سالم العامري، نائب رئيس الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام أباد، رئيس جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، نيابة عن فخامة رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، السيد آصف علي زرداري، الذي يشغل منصب رئيس مجلس أمناء الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام أباد. وشارك أعضاء المجلس، الذين يمثلون مختلف المناطق والمؤسسات في جميع أنحاء العالم، في هذا الاجتماع حضورياً وافتراضيًا.

وتناول المجلس خلال اجتماعه سلسلة من بنود جدول الأعمال الرئيسية التي تهدف إلى تعزيز التطور الأكاديمي

> تعزيز دور الجامعة كمركز للتميز في التعليم والبحث العلمي بما يخدم مصالح الأمة الإسلامية

وتطوير البنية التحتية للجامعة الإسلامية العالمية في إسلام أباد. وتعكس المقررات والقرارات المعتمدة التزامًا مشتركًا بتعزيز دور الجامعة كمركز للتميز في التعليم والبحث العلمي، بما يخدم مصالح الأمة الإسلامية.

يذكر أن الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام أباد قد تأسست في ١١ نوفمبر ١٩٨٠، لرعاية العلماء والمهنيين المنتمين الى أعماق الحضارة الإسلامية. وتتمثل مهمة الجامعة في تطوير مهارات الأفراد الذين تتوافق شخصياتهم وقيمهم مع تعاليم الإسلام والقادرين على معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والفكرية التي تواجه الأمة الإسلامية.

وتشمل الجامعة عدة معاهد بارزة داخل الحرم الجامعي الواسع منها معهد البحوث الإسلامية، ومعهد إقبال الدولي للبحوث والحوار، وأكاديمية الدعوة، وأكاديمية الشريعة، ومعهد التنمية المهنية. وتقع هذه المعاهد بداخل مجمع مسجد الملك فيصل الشهير، وهو مبنى مهيب يمتد على مساحة ١٨٩،٧٠٥ متر مربع، ويرمز إلى التضامن والوحدة الإسلامية.

وتؤكد مشاركة الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي في هذا الاجتماع المحوري دعم المنظمة القوي للمبادرات التعليمية التي تعزز القيم الإسلامية، وتدعم التعاون العالمي، وتتيح للأجيال القادمة المساهمة في تقدم العالم الإسلامي وتنميته.

الأمانة العامة تشارك منتدى شباب التعاون الإسلامي احتفاله بالذكرى الـ ٢٠ لتأسيسه

تنفيذاً للقرارات الصادرة عن الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة والدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية، بدأت في أنقرة بالجمهورية التركية أعمال دورة تدريبية حول «دمج استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب في البرامج وخطط العمل الوطنية في الدول الأعضاء في المنظمة». وعقدت الدورة بالاشتراك بين الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، وبالتعاون مع وزارة الرياضة في المملكة العربية السعودية، رئيسة المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة.

وعُقدت الجلسة الافتتاحية في ٢٥ نوفمبر الماضي في مقر سيسرك برئاسة معالي السيد عبد العزيز عبد الرحمن المسعد، وكيل وزارة الرياضة لشؤون الرياضة والشباب السعودي، حيث استمع المشاركون إلى كلمات ألقاها كل من سعادة الدكتورة صفاء كوتش أوغلو، نائبة وزير الشباب والرياضة التركية، والسيدة زهرة زمرد سلجوق، المديرة العامة لسيسرك، والسيد طه أيهان، رئيس منتدى شباب التعاون الإسلامي، والسيد ناصر المجالي، الأمين العام للإتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي. وسلط جميع المتحدثين الضوء على أهمية هذه الدورة.

وألقى السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية، نيابة عن معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه، كلمة مسجلة بالفيديو رحب فيها بالمشاركين في الدورة التدريبية وأعرب عن تقديره لحكومة الجمهورية التركية لدعمها المتواصل لأنشطة المنظمة وسيسرك. كما أبرز الأهمية القصوى التي توليها المنظمة لتمكين الشباب وبناء قدراتهم من خلال القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي ومجلس وزراء الخارجية والمؤتمرات الوزارية القطاعية.

وتبادل ٦٦ مشاركًا من ٣٤ دولة عضوًا، بالإضافة إلى ممثلي المؤسسات ذات الصلة في المنظمة بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية ومنتدى شباب التعاون الإسلامي والاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي، أفضل الممارسات والخبرات بشأن دمج سياسات وأهداف المنظمة المتعلقة بالشباب في البرامج وخطط العمل الوطنية للدول الأعضاء في المنظمة.

من جهة ثانية، وبدعوة من سعادة السيد طه أيهان، رئيس منتدى شباب التعاون الإسلامي، شاركت الأمانة العامة للمنظمة في حفل الاحتفال بالذكرى العشرين لتأسيس منتدى الشباب، الذي نُظم في مقر المنتدى في إسطنبول، يوم ١٨ ديسمبر الماضي.

وشارك في الحفل مسؤولون أتراك رفيعو المستوى، من ضمنهم نائب وزير الشباب والرياضة، بالإضافة إلى نواب وزراء من جمهورية أذربيجان والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وممثلون عن وزارة الرياضة في المملكة العربية السعودية، التي تتولى رئاسة مؤتمر وزراء الشباب والرياضة في منظمة التعاون الإسلامي، والمديرون العامون لمركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) ومركز الإحصاء والبحوث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) ولجنة التعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك).

وألقى السيد بوبكاري ميغا، مدير إدارة الشباب والرياضة، كلمة بالنيابة عن الأمانة العامة للمنظمة تقدم فيها بالتهنئة لمنتدى شباب التعاون الإسلامي، معربًا عن شكر الأمانة العامة العميق وامتنانها لجمهورية التركية على دعمها المستمر للمنتدى الذي ساهم في تحقيق الإنجازات التي وصل اليها المنتدى خلال العشرين عامًا الماضية. وأشار إلى أن هذا الحدث يمثل احتفالاً بأسرة منظمة التعاون الإسلامي، ويعكس تقديرًا للدور الذي لعبه المنتدى منذ تأسيسه في تحقيق أهدافها في مجال تمكين الشباب وبناء قدراتهم كإحدى المؤسسات التابعة للمنظمة.

الأمين العام يزور جناح البنك الإسلامي في الدورة ٢٩ لمؤتمر الأطراف

في سلسلة من المشاركات رفيعة المستوى على هامش الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، زار معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، جناح مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. حيث سلطت هذه الزيارة المهمة الضوء على الشراكة القوية بين منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية في التصدي للتحديات المناخية والإنمائية الحرجة التي تواجه الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

وقدم معالي الدكتور محمد الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، استقبالا حارا كما قدم له لمحة عامة عن أنشطة البنك الإسلامي للتنمية ومبادراته في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف. ويذكر أن جناح البنك الإسلامي للتنمية يقدم مجموعة من المشاركات والفعاليات الجانبية، التي تعرض جهود البنك المستمرة لدعم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في استجابتها لآثار تغير المناخ، مع تركيز خاص على المجتمعات الأكثر ضعفًا.

ومن بين المبادرات التي تم تسليط الضوء عليها، يقدم البنك الإسلامي للتنمية منتجات تمويل إسلامي مبتكرة مصممة لدعم المشاريع الخضراء والاستثمارات المستدامة. ويهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى الاستفادة من هذه الحلول لحشد التمويل لجهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، والمساهمة في مستقبل مرن ومستدام للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وأثنى معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، في كلمته على البنك الإسلامي للتنمية لدوره الاستباقي في توفير حلول تمويل مخصصة تلبي الاحتياجات المحددة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأشاد بالتزام البنك بتعزيز التنمية المستدامة وشدد على أهمية تنسيق الجهود لمكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ.

من ناحية ثانية، انعقد الاجتماع الأربعون للجمعية العامة للغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية في اسطنبول، الجمهورية التركية، وذلك يوم ١٧ أكتوبر الماضي.

وقد جاء في كلمة معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، التي ألقيت في حفل الافتتاح، أن الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية باعتبارها صوت القطاع الخاص في ٥٧ دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، تضطلع بدور بارز في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني. كما دعا معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، الجمعية العامة إلى التركيز على مجالات برامجية محددة ينبغي للغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية أن تدرجها في برنامج أنشطتها لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ بما في ذلك المشاريع ذات الأولوية للشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتحول الرقمي، والاستثمار، والمشاريع الزراعية والسياحية. وينبغي أيضا أن تُعطي الأولوية، وذلك من خلال هذه الأنشطة، لدور الشباب والنساء، ومن خلال أيضا دمج الاستفادة من التحول الرقمي، لتعكس احتياجات الاتجاهات الاقتصادية.

وقد استعرض اجتماع الجمعية العامة التقرير المتعلق بتنفيذ برامج ومشاريع الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية للعام المنصرم وكذلك تقريرها المالي لعام ٢٠٢٤. وفي هذا السياق، وافق الاجتماع الأربعون للجمعية العامة للغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية على التوصية الصادرة عن الاجتماع السابع والثلاثين لمجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية بشأن أنشطة وبرامج الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية لعام ٢٠٢٥.

حسين طه يزور جناح الإيسيسكو ويثني على مساهماتها المبتكرة

قام معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، على هامش الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، بزيارة إلى جناح منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة. حيث كان في استقباله سعادة الدكتور سالم بن محمد المالك، المدير العام للإيسيسكو، الذي قدم لمحة عامة عن مبادرات وبرامج الإيسيسكو المبتكرة المصممة خصيصًا للدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

وخلال الزيارة، سلط الدكتور المالك الضوء على مختلف الأنشطة والمهام الاستراتيجية التي تعتزم الإيسيسكو القيام بها أثناء المؤتمر، بما في ذلك الاجتماعات الوزارية الرفيعة المستوى ومناقشات المائدة المستديرة. حيث تتناول هذه الجلسات مجالات هامة مثل دور علوم الفضاء في تعزيز العمل المناخي والأثر الكبير للتراث الثقافي في تعزيز الاستدامة البيئية. وأشاد معالي الأمين العام بالإيسيسكو لنهجها الاستباقي في عرض مساهمات العالم الإسلامي الهادفة إلى معالجة التغير المناخي. وأكد أهمية المبادرات التي تشمل الأبعاد العلمية والتعليمية والثقافية، وأشاد بجهود المنظمة في تعزيز الحلول المبتكرة ضمن مجالات عملها. كما أكد الأمين العام من جديد دعم الأمانة العامة للمنظمة للإيسيسكو، مشيرًا إلى توافق هذه البرامج مع الأهداف العامة للمنظمة المتمثلة في تعزيز الصمود وتحقيق التنمية البشرية المستدامة في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

كما أكد الأمين العام على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة، وسلط الضوء على المسؤولية المشتركة في معالجة أزمة المناخ العالمية. وأشاد بالتزام الإيسيسكو بتعزيز نهج شامل يدمج العلوم والتكنولوجيا والتعليم والحفاظ على الثقافة كأدوات رئيسية في مواجهة التغير المناخي على المستوى العالمي.

ويعتبر جناح الإيسيسكو في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف بمثابة منصة لتسليط الضوء على المبادرات المتنوعة للعالم الإسلامي في مجال المناخ، مما يعزز دور المنظمة الرائد في مجال تبادل المعرفة وبناء القدرات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.والعشرين لمؤتمر الأطراف، ويثن على المساهمات المبتكرة في مجال العمل المناخي مما يعزز دور المنظمة الرائد في مجال تبادل المعرفة وبناء القدرات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

من ناحية ثانية، وبمناسبة اليوم العالمي للصحة النفسية، عقدت (إيسيسكو) بشراكة مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل بالمملكة المغربية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، مائدة مستديرة تحت شعار: "جميعا من أجل الصحة النفسية ورفاهية الشباب"، لنشر الوعي بأهمية تضافر الجهود على جميع المستويات لمعالجة قضايا الصحة النفسية، ومواكبة الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية.

وفي كلمته بافتتاح أعمال المائدة، ٩ أكتوبر الماضي بمقر وزارة الشباب والثقافة بالرباط، تطرق الدكتور عبد الإله بنعرفة، نائب المدير العام لمنظمة الإيسيسكو، إلى العلاقة التي تربط الصحة النفسية بالثقافة، حيث إن الأنشطة الثقافية تساهم في الحد من الأمراض والاضطرابات النفسية، وقدم نبذة عن برنامج الإيسيسكو لوقف التنمر، الذي يشمل عقد مجموعة من الورش والمحاضرات التربوية والمسابقات المتنوعة.

ومن جانبها أشادت السيدة راماتا ألمامي مباي، رئيسة قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية في الإيسيسكو، بالشراكة المثمرة بين المنظمة والوزارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، التي توجت بعقد هذه المائدة، مستعرضة جهود الإيسيسكو في مجال الصحة والرعاية النفسية.

وفي كلمة السيد محمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل بالمملكة المغربية، التي ألقاها نيابة عنه السيد مصطفى المسعودي، الكاتب العام لوزارة الشباب والثقافة والتواصل – قطاع الشباب-، نوه بالشراكة المتميزة التي تجمع الوزارة بالإيسيسكو، والمتجسدة في عدد من البرامج والمشاريع.

«التعاون الإسلامي» تناقش «النظام الأساسي للصناديق الإنسانية»

عقدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، في مقرها بجدة، اجتماع فريق الخبراء الحكوميين مفتوح العضوية لمناقشة مشروع النظام الأساسي للصناديق الإنسانية تنفيذا لقرار مجلس وزراء الخارجية في هذا الصدد في ١٣ نوفمبر الماضي.

وقال معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه إن الاجتماع يأتي في ظل أوضاع إنسانية صعبة وقاسية تتطلب تظافر الجهود وعمل جماعي من أجل تبني كل ما من شأنه المساعدة في احتواء هذه الأزمات والمحن الإنسانية.

وأضاف الأمين العام في كلمته بأنه من الأهمية بمكان بذل كل الجهود الممكنة للانتهاء من النظام الأساسي لهذه الصناديق وإجراء الإصلاحات اللازمة على آلية عملها ودعمها بالموارد المالية الضرورية حتى يتسنى لها القيام بدورها. واستعرضت الكلمة التي ألقاها نيابة عن الأمين العام للمنظمة، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية، السفير طارق علي بخيت التحديات الكبيرة التي تواجه الدول الاعضاء في المجال الإنساني.

وتوجه الأمين العام بالشكر والتقدير لدولة المقر، المملكة العربية السعودية على ما تقدمه من دعم ورعاية للمنظمة، كما توجه بالشكر لكل من جمهورية الكاميرون، رئيسة مجلس الوزراء التي ترأست اجتماع الصناديق، وإلى دولة قطر لدورها الريادي في العمل الإنساني ومبادرتها في إنشاء الصناديق الإنسانية وإعدادها لمشروع النظام الأساسي الجديد.

في سياق آخر، ألقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، كلمة أمام الاجتماع العاشر للجمعية العامة لاتحاد إذاعات وتلفزيونات دول منظمة التعاون الإسلامي (إسبو) الذي انعقد افتراضيا في ٢ أكتوبر الماضي. وقال الأمين العام إن الاتحاد يضطلع بدور ريادي في رسم رسالة إعلامية هادفة للأمة الإسلامية، وذلك بنشر خطاب ديني متزن عن الإسلام وقيمه النبيلة، والإسهام بكل فاعلية في دحض خطاب الإسلاموفوبيا والتصدي لحملات التشويه التي تستهدف رموز الدين الإسلامي الحنيف.

وأكد السيد حسين إبراهيم طه بأن الاتحاد له دور أساسي في الدفاع عن القضية الفلسطينية، التي تمر بمرحلة في غاية من الحساسية والخطورة إثر الاستهداف المتواصل لقوات الاحتلال الإسرائيلي للشعب الفلسطيني في المدن الفلسطينية ولاسيما في قطاع غزة حيث سقط منذ ٧ أكتوبر الماضي ما يزيد عن ٤٢١٤٧ شهيد وجرح ما لا يقل عن ١٠١,٥٦٨ فلسطيني، وذلك استناداً إلى إحصائيات المرصد الإعلامي لمنظمة التعاون الإسلامي لجرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين الصادرة بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٤.

في غضون ذلك، تقدم الأمين العام بالشكر وبالغ التقدير لمعالي وزير الإعلام بالمملكة العربية السعودية، السيد سلمان بن يوسف الدوسري، رئيس المجلس التنفيذي والجمعية العامة للاتحاد، على دعمه المتواصل لعمل الاتحاد وتذليل المصاعب، منوها بالجهود الكبيرة التي تقدمها المملكة العربية السعودية، من دعم مادي ومعنوي وتسهيلات بصفة مستمرة لتتمكن هذه المؤسسة من الإسهام في النهوض بالعمل الإعلامي في مجال البث الإذاعي والتلفزيوني، مشيدا كذلك بقيادة رئيس الاتحاد معالي الدكتور عمرو الليثي الذي يسعى جاداً، بدعم من فريقه، لأجل إيجاد برامج ومشاريع يضطلع بها الاتحاد في المجالين الإذاعي والتلفزيون.

الأمين العام يستقبل المديرة التنفيذية لـ تنمية المرأة

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في مكتبه بمقر المنظمة ٤ ديسمبر الماضي، سعادة الدكتورة أفنان الشعيبي، المديرة التنفيذية لمنظمة تنمية المرأة، وذلك على هامش انعقاد المؤتمر السنوي التنسيقي الثامن لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المنعقد بمقر الأمانة العامة للمنظمة يومي ٤ و٥ ديسمبر الماضي.

وتم خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون والتنسيق المؤسسي بين الأمانة العامة ومنظمة تنمية المرأة، ولاسيما في مجال دعم وتعزيز دورة المرأة في المجتمع.

الآثار والتراث المعماري للمساجد القديمة في الكويت

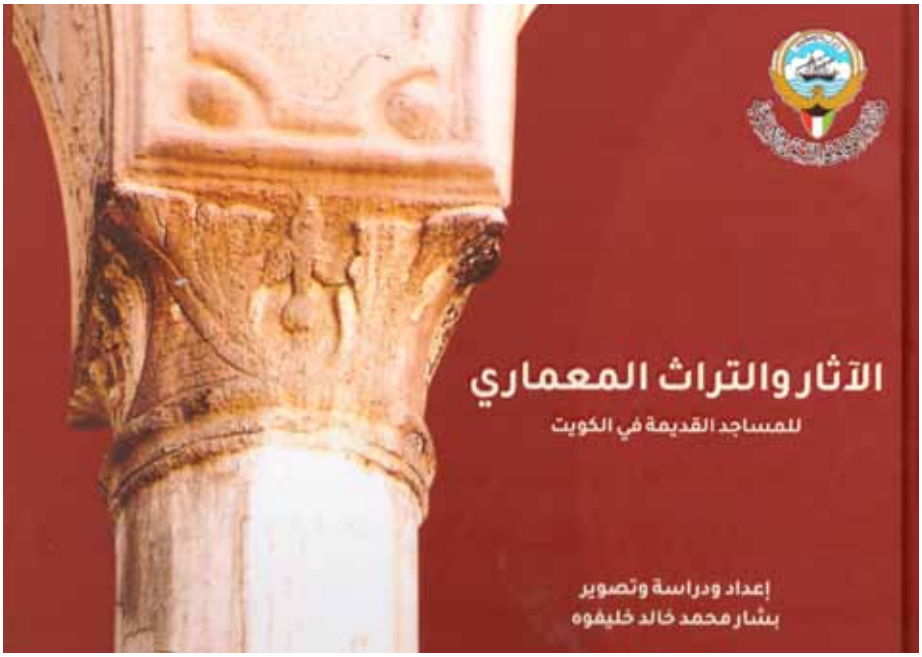

الكويت – حجاج سلامة – د ب أ: تأثرت العمارة الكويتية بثقافات متعددة، وجاء التأثر بالثقافة العثمانية نتيجة وجود الخلافة العثمانية في العديد من أقطار العالم الإسلامي على مدار قرون، فيما جاء التأثر بالثقافة الهندية، عن طريق إحتكاك الكويتيين من التجار والعالمين بالسفن التجارية، والذين كانوا يمرون بالكثير من الأقاليم الهندية بهدف التجارة ونقل البضائع، حيث تعرّف هؤلاء على الحضارة الهندية بشتى تفاصيلها من عمارة وفنون وأطعمة وأسواق، وذلك من خلال معايشاتهم اليومية وتجوالهم بتلك المناطق ودخولهم لأسواقها.

وتُعد المساجد من بين أهم ملامح العمارة الكويتية، وأحد الشواهد على تراث وحضارة الكويت والكويتيين من جهة العمارة، ودليل حي على ما حظيت به المساجد من اهتمام من قبل الكويتيين حُكّاماً وشعوبا.

ويأتي كتاب "الآثار والتراث المعماري للمساجد القديمة في الكويت"، لمؤلفه بشار محمد خالد خليفوه، والصادر عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت، ليوثّق اهتمام الكويتيين بالمساجد قبل الثورة النفطية وبعدها، ويُبيّن لما في هذه المساجد من الآثار والتراث المعماري.

ويتوقف بنا الكتاب عند نشأة وتطوّر النمط المعماري في المساجد التراثية، ومساجد الكويت الأولى، ويُقدم لنا دراسة فنية وتاريخية للآثار المعمارية بالمساجد، متناولاً التصاميم المعمارية للمآذن، وإضاءة القباب، وتطور عمارة وفنون المحراب والمنبر، والأعمدة والفنون الزخرفية، والأبواب التراثية وزخرفتها.

ويتناول بشار محمد خالد خليفوه، مؤلف كتاب "الآثار والتراث المعماري للمساجد القديمة في الكويت"، في كتابه هذا، التطور الملحوظ الذي شهدته عمارة المساجد في الكويت، والدور الذي لعبته دائرة الأوقاف العامة الكويتية في ذلك المجال، كما يُركز على دراسة الآثار المعمارية الموجودة في المساجد القديمة، وذلك منذ نشأة المساجد في دولة الكويت حتى وصولها للنمط التراثي القديم الذي عملت دائرة الأوقاف الكويتية على إحيائه بعد عام ١٩٤٩.

ويُناقش الكتاب، موضوع المعمار، وكيف تغير النمط المعماري للمساجد، ودور دائرة الأوقاف الكويتية العامة في تحديد هذا النوع من العمارة الإسلامية، وأفرد الكتاب مبحثاً حمل عنوان مساجد الكويت الأولى والنقلة النوعية في تغير الأثر المعماري.

ومبحثاً آخر جاء بعنوان "التطور العملي للأثر المعماري الدائرة الأوقاف الكويتية العامة"، والذي ناقش فيه نشاط الدائرة وما أحدثته التطور الملحوظ على الأثر المعماري للمساجد القديمة.

وقدم المؤلف دراسة فنية تاريخية للآثار المعمارية في المساجد الكويتية، وتوقف عند المعالم الفنية والجمالية من الناحية المعمارية، وقدم دراسة وافية لكافة أنواع الزخرفة والنقوش، بجانب نمط الأعمدة والأبواب وأنواعها والنوافذ وأشكالها، إضافة إلى اشتمال الكتاب على دراسة فنية حول المآذن والقبب والمنابر والمحاريب وغيرها. كما اشتمل كذلك على تحليل التصاميم والنقوش، وألحقها بمدارسها الإسلامية التي تنتمي إليها.

وتؤكد صفحات وفصول الكتاب، على أن الكويتيين تمتعوا بذائقة جمالية قديما وحديثاً، وهو الأمر الذي يتبين من خلال الآثار الجمالية الواضحة للعيان على مساجد فترة الخمسينيات من القرن العشرين، والتي عكست معماراً أعطى روحاً وبناء معنوياً برزت فيه ملامح الهوية الكويتية.

وبحسب الكتاب، شهد عام ١٩٤٩ نقلة نوعية واضحة في معمار المساجد القديمة في الكويت، حيث قامت دائرة الأوقاف منذ نشأتها الأولى، بدورٍ فعال في إضافة هذا النوع الجديد الذي لم يسبق له عهد في النمط المعماري للمساجد التراثية، وذلك بتوسعة المساجد وبناء المآذن الشاهقة، وقد تحولت دائرة الأوقاف فيما بعد إلى وزارة عصرية في مطلع الستينيات من القرن العشرين، لتقود أعمالاً وأنشطة إسلامية متنوعة بعد أن كانت دائرة صغيرة في بداية إنشائها عام ١٩٤٩.

وكما يُشير المؤلف، فقد استعانت دائرة الأوقاف من أجل ذلك، بمجموعة من المهندسين والمعماريين، وخبرات البنائين الكويتين الذين نقلوا تجاربهم وخبراتهم من أجل إضفاء تلك الروح الجديدة على المساجد القديمة في الكويت.

وعمل المؤلف على تسليط الضوء على التاريخ المعماري للمساجد الكويتية، وتناول بالدراسة النماذج التصميمية القديمة وتذوقها من الناحية الجمالية والفنية وربطها بمدارسها الفنية.

واشار إلى أنه منذ تأسيس دائرة الأوقاف العامة عام ١٩٤٩، حدث تطور في زخرفة المساجد، وفي الأنماط المعمارية المتبعة بعد أن تم استخدام الأساليب الحديثة والمخططات الهندسية سواء في بناء مساجد جديدة، أو إحياء المساجد القديمة، والإستعانة بالخبرات المعمارية من بعض الدول، وقد تزايد ذلك التطور عاماً بعد عام، وبدا وجود فروق واضحة بين فترة ما قبل تأسيس دائرة الأوقاف الكويتية العامة، وما بعدها في نظم عمارة المساجد بالبلاد.

واستعرض المؤلف تاريخ بناء المساجد وعمارتها في الكويت، حيث أشار إلى أنه ما قبل تأسيس دائرة الأوقاف، كانت المساجد عبارة عن عريش، أو غرف صغيرة مبنية من صخور البحر والطين والأعمدة الخشبية القائمة بعرض الأسقف (الجندل) وهي في غاية البساطة.

ماذا فعلتِ يا غزة؟

د. طارق العجال
موظف تخصصي بديوان الأمين العام

من الإشكاليات الوجودية التي صاحبت المشروع الصهيوني منذ انطلاقه في نهايات القرن التاسع عشر، هو طبيعة الدولة أو الكيان الذي تسعى الحركة الصهيونية إلى تأسيسه، ولا يخفى على المؤرخين والدارسين الصراع الشديد بين التوجه الليبرالي العلماني وبين التيار الديني التوراتي حول طبيعة المجتمع والدولة المأمولة، هذا الصراع الذي تطور إلى صراع دموي في شوارع وأزقة أوروبا سافر مع وفود اليهود المهجّرين طوعا وقسرا في سفن النقل إلى الأراضي الفلسطينية الوادعة، واستمر التجاذب في هذا الكيان مع غلبة واضحة للتيار العلماني التقدمي الأشكينازي طيلة فترة التأسيس والبناء وحتى منتصف التسعينات، التي شهدت فيها إسرائيل بداية التحول نحو اليمين بشكل متدرج. ولعبت العوامل السياسية والاقتصادية دورا بارزا في اشتداد ساعد اليمين الإسرائيلي، إلا أن العامل الأهم هو انسداد أفق المشروع الإسرائيلي برمته الذي لم يستطع منذ نشأته تأمين الجغرافيا الكافة لاستقراره، كما لم يستطع تأمين الديموغرافيا اللازمة لسيادته على الأراضي التي سيطر عليها وتلك التي في مخططاته. هذا العجز الاستراتيجي تعمق مع صلابة تجاوزت كل مراحل الاختبار لدى الفلسطينيين في التمسك بأرضهم، وبالتالي بات الوعد الذي بنت عليه الصهيونية كافة دعايتها الإعلامية بتأسيس وطن لليهود يأمنون فيه على المحك، وهنا انتفض هاجس الاستمرارية الذي صاحب هذا المشروع حتى في أزهى انتصاراته. هذا الخوف على المشروع مكّن لليمين الإسرائيلي في طبقات المجتمع الإسرائيلي وحوّل دفة المجتمع ككل إلى اليمين وبات الصراع السياسي في إسرائيل بين اليمين والأكثر يمينية أي بين المتطرف والأكثر تطرفا منه، وهنا تعمقت الأزمة الوجودية التي نشأت مع الكيان أكثر حيث طفى الخطاب الديني الموغل في التوراتية على السطح بل وسيطر على مجالات التداول السياسي والاجتماعي والثقافي، وباتت النبوءات الدينية هي الموجهة لدفة السياسة، وبات مفهوم الصراع السياسي على الأرض مع الفلسطيني موضوعا دينيا خالصا، وبات الحديث عن حل الدولتين التي منّت به إسرائيل العالم عقودا طويلة ضربا من المحرمات السياسية والدينية.

بات الصراع السياسي في إسرائيل بين اليمين والأكثر يمينية أي بين المتطرف والأكثر تطرفا منه

وأمام غلوة المشاعر الدينية المتزايدة بقرب تحقق النبوءة جاءت أحداث ٧ أكتوبر التي لم تستيقظ منها إسرائيل بعد ولن تستيقظ، حيث أُتت إسرائيل في مقتل من أضعف أعدائها وأهينت كرامتها، وبات هاجس الاستمرارية متجسدا أمام الأعين حين اقتحم آلاف الشباب الغزيين المسلحين وغير المسلحين وتعمقوا داخل الأراضي المحتلة ولم يوقفهم إلا عدم رغبتهم في الوصول إلى التجمعات السكانية الكبرى والسيطرة عليها. هذا الاختراق نكئ الجرح الخفي في الذات الإسرائيلية، والذي يرى وجوده في (وطنه) ممكن أن ينتهي في أي لحظة يقظة للمحيط العربي الذي يحاصره من كل اتجاه، وزاد من تعمق هذا الشعور بالنكبة صمود الغزاويين خلال الأربعة عشرة شهرا المليئة بكل معاني القسوة والدموية والجنون ضدهم، قاوموا فيها كل محاولات التهجير والابادة الجماعية.

وضع الصبر الفلسطيني الاستراتيجي إسرائيل أمام أسوأ أحلامها، بعدم قدرتها على كسر إرادة الفلسطيني وإجباره على ترك أرضه، وفشلها العسكري في إخضاع القطاع، وهو ما يفسر غلواء خطابات القادة الإسرائيليين والمحملة بمصطلحات الحسم والإبادة والترحيل والقتل، وهي عبارات بقدر ما تعبر عن عقد نفسية مركبة لدى هؤلاء؛ بقدر ما تعبر عن حالة الإحباط الداخلي الذي يعيشونه والناتج عن فرضية عدم تحقق الوعود التوراتية التي تربوا عليها منذ نشأتهم.

هذا الشعور بات هو المحرك الأساسي للسياسة الإسرائيلية وهو ما يفسر التخبط الذي يعتريها هذه الأيام بقبول وقف إطلاق النار، والانخراط السريع في تنفيذ بنود اتفاقيته ثم الانبهار بعرض الرئيس الأمريكي حول ترحيل أهل غزة، وتجهيز

الجيش للبداية في التهجير ثم المسارعة إلى المزايدة على شروط المرحلة الثانية لاتفاق وقف إطلاق النار، ثم إعلان جاهزية الجيش لعملية عسكرية جديدة، ثم إرخاء الحبل حول شروط المرحلة الثانية، ثم الخضوع لشرط المقاومة بتنفيذ كل بنود المرحلة الأولى.. وهلما جرا من التصريحات والقرارات التي باتت وتيرتها تقاس بالساعات وليس بالأسابيع أو الأشهر كما هو عليه الحال في السياسات الدولية الثابتة.

لا شك أن الموقف العربي الموحد ومن خلفه الموقف الإسلامي حول إفشال خطة تهجير غزة سيعمق من تأزم المشروع الصهيوني، الذي لم يفهم بعد لا هو ولا داعموه أن القوة المطلقة لم تجلب أمنا واستقرارا في منطقتنا، وأن المنجز الوحيد للعنف هو مزيد من التعرية للمشروع الصهيوني ومزيد من انفكاك تضامن الشعوب والدول معه، وبالتالي تعميق حالة التأزم الوجودي التي يعانيها الكيان الإسرائيلي، وتحوّل غربته من غربة إقليمية إلى غربة عالمية، وزيادة تعميق النفور العربي منه مع تدشين مبادرات النفور العالمي منه. لقد علمنا التاريخ أن مقاربة السياسة في الشرق الأوسط لا يمكن حسمها بالقوة، وأن القوة كلما زادت كلما عمّقت من فشلها، وما مصير النظام السوري السابق منا ببعيد، كما علمتنا غزة عبر التاريخ أنها صخرة تتحطم عندها كل أحلام الغزاة، وأن هذه الصخرة التي كسرت هيبة هولاكو في ذات عين جالوت ستكسر نشوة نتنياهو وجنون بن غفير وكل جحافل الصهيونية الداعمة لهما.

معابد الكرنك: نقوش تحكي تاريخ مصر

الأقصر (د ب أ)- «الكرنك دُنيا يتوه فيها المرء تماماً»... هكذا وصف علماء المصريات وكتب التاريخ مجموعة معابد الكرنك الفرعونية، والتي تمتد على مساحات شاسعة شرقي مدينة الأقصر التاريخية بصعيد مصر، وتضم بين معالمها بوابات وأعمدة شاهقة، وآثاراً تؤرخ لطيبة القديمة (الأقصر حاليا) التي ظلت عاصمة لمصر القديمة على مدار قرون، وتروي سيرة ملوك عظام حكموا البلاد واسهموا بجهودهم في بناء تلك المعابد الضخمة في الكرنك، فيما تُسجل النقوش والرسوم والجداريات الفنية التي أبدعها الفنان المصري القديم على أعمدة وجدران وأسقف معابد ومقاصير الكرنك الكثير من تفاصيل الحياة اليومية في مصر القديمة.

ويرى آثاريون وعلماء مصريات، أن مجموعة معابد الكرنك، ليست من أكبر المعابد المصرية القديمة فى مصر وحدها، بل فى العالم أجمع.

وتقول المصادر التاريخية أنه لكي يرى الزائر المشهد العام لكل تلك المباني الضخمة، عليه أن يصعد إلى قمة أول صرح بني هناك: ففى المقدمة الفناء العظيم للأثيوبيين، وبوابة شاشانق ووراء ذلك القاعة المسقوفة العظمى ذات الأعمدة، ووراءها مسلة حتشبسوت، والمعبد الجرانيتي، وقاعة الأعياد لتحتمس الثالث، وفي الأفق البعيد، الباب الشرقي، وإلى اليمين في الجنوب تقع البحيرة المقدسة وبقايا مقبرة أوزيريس، وسلسلة الصروح الجنوبية، وأمامه صرح يورجيتيس ومعبد أويت وغير ذلك من المباني والآثار التي جذبت أنظار المستكشفين وعلماء المصريات الأجانب، والآثاريين المصريين، الذين عملوا على كشف المزيد من آثار وأسرار المنطقة، من خلال البحوث والدراسات وأعمال التنقيب التي تتواصل حتى اليوم.

وفي سياق البحوث والدراسات وأعمال التنقيب الأثري المتواصلة داخل مجموعة معبد الكرنك وفي محيطها، يأتي كتاب "معابد الكرنك: الساحة الغربية من العصور الفرعونية حتى العصر البيزنطي"، لمؤلفه عالم الآثار المصري الدكتور منصور بريك، الذي أشرف على مجموعة من التنقيبات التي قامت بها بعثة أثرية مصرية في الساحة الغربية من معابد الكرنك على مدار ثمانية سنوات متتالية.

ويروي الكتاب الصادر عن المجلس الأعلى للآثار المصرية، نتائج عمل البعثة الأثرية المصرية التي عملت بالساحة الغربية في معابد الكرنك، وما كشفت عنه من معالم وقطع أثرية، وما توصلت إليه من أدلة وأسرار تكشف جوانب مهمة من تاريخ تلك المعابد التي لا تزال تحتفظ بالكثير من أسرارها حتى اليوم.

ويوجز الكتاب النتائج العلمية للحفائر التي أشرف عليها عالم الآثار المصري الدكتور منصور بريك، وهي النتائج التي غيرت من النظرة العلمية للمنطقة (الساحة الغربية في معابد الكرنك)، والتي أضافت العديد من المعلومات التاريخية والأثرية لتاريخ معابد الكرنك الى جانب المعلومات الجيولوجية والجغرافية لتاريخ طيبة القديمة (الأقصر حاليا) عبر العصور، وأغلب ما تم الكشف عنه هي آثار معمارية ومنقولة تظهر لأول مرة وغير مكررة في المعابد الأخرى بطيبة.

ويتناول الفصل الأول من الكتاب، الآثار الواقعة أمام معابد الكرنك عبر العصور من خلال النقوش والمناظر المصرية القديمة وتغيرها طبقاً لكل عصر، وكذلك بعض اللوحات والكتل الحجرية والتي صورت هذه الواجهة وما كان بها من آثار سواء ثابتة أو منقولة وأحداث تاريخية والإضافات المعمارية التي طرأت عليها.

وفي الفصل الثاني من الكتاب، يتناول المؤلف بالدراسة والتحليل أهم الآثار التي ترجع للعصور الفرعونية القديمة، وما تم الكشف عنه من آثار في المنطقة، مثل الحاجز الحجري الضخم الذي يتقدم معابد الكرنك ويمتد جنوباً حتى طريق الكباش الواقع أمام معبد خونسو.

القراءة في الجزائر تزدهر

الجزائر د ب أ: من زار الصالون الجزائري الدولي للكتاب ستظل أسئلة كثيرة عالقة.فبين مشاهد التدافع التي نتجت عنها عملية بيع بالإهداء لأحد الكتاب العرب والتي فرضت تدخل عناصر حفظ النظام، والإقبال الكبير على إصدارات دار النشر المصرية «عصير الكتب»، والكتب الدينية، والتهافت غير المسبوق على الكتاب والأدب المكتوب باللغة الإنجليزية، ثمة توجهات ظهرت للعلن لدى القارئ الجزائري تستحق الدراسة والتوقف عندها.

ويقول أحد الصحفيين إنه انبهر للتوافد الكبير على صالون الكتاب خاصة من قبل الشباب، معتبرا ذلك ظاهرة صحية تبعث على التفاؤل، معترفا في نفس الوقت أن تلك المشاهد كانت ستبدو غير واقعية وكأنها من الأحلام قبل سنوات قليلة فقط.

وأضاف الصحفي أحمد جولته في الصالون منتقلا من جناح إلى جناح وهو يحمل على ظهره حقيبة جاء بها خصيصا لحفظ الكتب التي اشتراها من دور نشر مختلفة، قبل أن يؤكد أن الجزائريين باتوا يتهافتون على كتب ومؤلفات بلغات مختلفة ومتعددة.

وتشدد نسرين، وهي شابة جزائرية لم تتجاوز العقد الثاني من عمرها اشتغلت كمضيفة في دار النشر المصرية «عصير كتب»، على الاقبال القياسي على مختلف الاصدارات التي جرى عرضها والتي تراوحت بين الكتب الدينية والنفسية خصوصا، حيث كان للكاتب الفلسطيني أدهم الشرقاوي، مكانا لافتا.

ولم تفلح نسرين، في تحديد أسباب هذا الرواج وراحت تفتخر بالاستقطاب الكبير الذي نجحت فيه دار النشر التي اشتغلت معها، وكأن لسانها أراد ان يقول إنها أدت مهمتها بنجاح، وإن الجزائري فعلا يعشق القراءة وتواق لها بخلاف ما يتردد هنا وهناك.

أما إمام مسجد «أنس بن مالك» بأحد احياء أعالي العاصمة الجزائر، فلم ينس الإعلان قبل صعوده المنبر لإلقاء خطبة الجمعة، النجاح في تزويد مكتبة المسجد بأكثر من ١٥٠ عنوانا من مجالات دينية مختلفة، متوجها بالشكر لجموع المصلين اللذين استجابوا للنداء الذي أطلقه قبل أيام من أجل استغلال فرصة صالون الكتاب للمساهمة في اقتناء كتب ومؤلفات ومجامع أوضح بشأنها أنه أشرف عليها شخصيا حتى لا تتعارض مع المرجعيات الدينية الحقيقية.

واجتهد البعض في تفسير التهافت غير المسبوق على بعض الكتاب ومؤلفاتهم دون غيرهم، وربطوا ذلك بالثورة التي أحدثتها التكنولوجيات الرقمية والتأثير الواضح الذي تركته في طرق التواصل بين الناس.

ويربط أحد الكتاب الجزائريين فضل التحفظ على كشف هويته، حصول أحد الكتاب، على «الجائزة الأكثر شعبية»، إضافة إلى أسلوب الأخير الخاص في الكتابة، إلى حضوره القوي على منصات التواصل الاجتماعي، لافتا ان عدد معجبيه يتجاوز رقم ١٠ ملايين على منصتي «تيك توك» و«انستجرام»، وهو ما سهل له الوصول إلى عدد كبير من الشباب اللذين تستهويهم القصص والروايات التي يكتبها وينشرها، ومن بينهم قراء كثر من الجزائر، وهو ما ظهر جليا خلال الصالون الدولي للكتاب في طبعته الأخيرة.

وحاول البعض أن يلقي باللوم على التغيير الذي أصاب فكر الشباب الجزائري وتأثره بالصراع الأيديولوجي الداخلي وتراكماته بشكل أو بأخر على نفسيته، قبل ان تستدرك وتشير إلى ان ما وقفت عليه يحتاج إلى دراسات معمقة من قبل كبار المختصين من أجل فهم صحيح ودقيق.

لكن مراد، وهو زميل لأميرة يشتغل بدار نشر أخرى، بدد شكوكها أو جزءا منها عندما أشار ان مؤلفات كاتب ظل يظهر على برنامج تلفزيوني لقت رواجا كبيرا في السابق لتهوى بنحو ٧٠ بالمائة عندما توارى عن الأنظار أو خَفُتَ ظهوره العلني.

السودان

العاصمة: الخرطوم
المساحة: 1.861.484 كيلومترا مربعا
السكان: 47.958.856
اللغة الوطنية: العربية والإنجليزية
العملة: جنيه سوداني

جرى إطلاق اسم السودان على الجزء الذى يقع جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية والذى يمتد من المحيط الاطلسى غربًا إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى شرقًا. بينما يقصد بهذا الاسم الآن الرقعة التى تقع جنوب مصر وبالتحديد الجزء الأوسط من حوض النيل.

ويعتبر السودان أو جمهورية السودان دولة إسلامية وعربية وأفريقية تمثل نسيجاً اجتماعياً متفرداً بمختلف الثقافات والأعراق والسحنات قل أن توجد فى أي مكان فى العالم.

وشكل مؤتمر الخريجين في عام 1938م كواجهة اجتماعية ثقافية لخريجي المدارس العليا في السودان ولكنه سرعان ما نادى بتصفية الاستعمار في السودان ومنح السودانيين حق تقرير مصيرهم. واستمرت الجهود حتى اجتمع البرلمان السوداني في 19 ديسمبر 1955 وأعلن استقلال السودان وطالب دولتي الحكم الثنائي بالاعتراف بالسودان دولة مستقلة. وتم الجلاء ورفع العلم السوداني في 1 يناير 1956.

ويقدر عدد سكان السودان فى بداية العام 2011م بحوالى (33.419.625) نسمة ويتكون سكان السودان من قبائل تنحدر من أصول عربية وافريقية ونوبية.

ويسود السودان المناخ المدارى الذى يتميز بإرتفاع درجات الحرارة في معظم أيام السنة ويتدرج من جاف جداً فى أقصى الشمال إلى شبه رطب في الجنوب. بالإضافة إلى المناخ صحراوي وشبه صحراوي في شماله (الولاية الشماليه وشمال كردفان وشمال دارفور) وماطر في الأوسط وفي جنوبه. كما أن غالب أرضه سهول منبسطه مع وجود مرتفعات في الشرق وسلسلة جبال النوبه وجبال مره بالغرب. ويقع بين خطي عرض 8.45 درجة و 23.8 درجة شمالاً، وخطي طول 21.49 درجة إلى 38.24 درجة شرقاً. وتتراوح معدلات الأمطار السنوية ما يقارب الصفر في أقصى الشمال إلى 500 ملم إلى 1000 ملم في جنوب السودان، حيث يلعب نهر النيل بروافده المختلفة دوراً حيوياً فى حياة السودان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي العلاقات الخارجية. وتستغل مياه النيل وروافده في توليد الكهرباء من خزانات الروصيرص وسنار وخشم القربة، وجبل أولياء ومروي، وفى الملاحة وصيد الأسماك. ويقدر مخزون المياه الجوفيه بحوالى (900) مليار متر مكعب من المياه الصالحة لأغراض الري والإستخدامات المدنية.

وتعتبر اليدانات المحلية في السودان هي الأسلام، والمسيحية والمعتقدات المحلية، أما اللغات هناك فهي اللغة

العربية، واللغات واللهجات المحلية.

ويعتبر نظام الحكم لا مركزي وتتمثل مستويات الحكم فى الآتى: مستوى الحكم القومى، الذى يمارس السلطة ليحمى سيادة السودان الوطنية وسلامة أراضيه ويعزز رفاهية شعبه. ومستوى الحكم الولائي: الذى يمارس السلطة على مستوى الولايات فى كل أنحاء السودان ويقدم الخدمات العامة من خلال المستوى الأقرب للمواطنين. ومستوى الحكم المحلى: ويكون فى أنحاء السودان كافة. ويوجد في السودان 18 ولاية

وتعد الخرطوم هي عاصمة السودان، وتسمى بالعاصمة الثلاثية، حيث تتكون من ثلاث مدن هي الخرطوم (العاصمة السياسية)، وأمدرمان (العاصمة الوطنية)، والخرطوم بحرى والتي تعتبر (العاصمة الصناعية).

أما أهم الصناعات هناك فهي النسيج – الأسمنت – زيوت الطعام – السكر – الصابون – المنتجات الجلدية – المواد الغذائية – التعدين والصناعات التحويلية.

وتقدر الثروة الحيوانية في السودان (حسب تقدير العام 2011) بنحو 103.278.000 رأس وتساهم أشجار الهشاب والطلح فى تشكيل جانب من ثروة السودان الغابية، وتبلغ إنتاج المعادن بالطن سنوياً حسب إحصائيات 2005م بأن الذهب (4.73) الكروم (14666) الجبص (5132) الملح (48685) الفضة (2.40). وخام البترول 113.094 برميل لعام 2004.

نبذة عن منظمة التعاون الإسلامي

تُعد منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها سبعًا وخمسين دولة موزعة على أربع قارات. وتُمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعماً للسلم والانسجام الدوليين وتعزيزاً للعلاقات بين مختلف شعوب العالم. وقد أُنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية في ١٢ من رجب ١٣٩٨ هجرية (الموافق ٢٥ من سبتمبر ١٩٦٩ ميلادية) ردًا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة. عُقد في عام ١٩٧٠ أول مؤتمر إسلامي لوزراء الخارجية في جدة بالمملكة العربية السعودية، وقرر إنشاء أمانة عامة يكون مقرها جدة ويرأسها أمين عام للمنظمة. ويعتبر السيد حسين إبراهيم طه الأمين العام للمنظمة الثاني عشر، حيث تولى هذا المنصب في نوفمبر ٢٠٢١.

وجرى اعتماد ميثاق منظمة التعاون الإسلامي في الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في عام ١٩٧٢. ووضع الميثاق أهداف المنظمة ومبادئها وغاياتها الأساسية المتمثلة بتعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء. وارتفع عدد الأعضاء خلال ما يزيد عن أربعة عقود بعد إنشاء المنظمة من ثلاثين دولة، وهو عدد الأعضاء المؤسسين، ليبلغ سبعًا وخمسين دولة عضوًا في الوقت الحالي. وتم تعديل ميثاق المنظمة لاحقًا لمواكبة التطورات العالمية، فكان اعتماد الميثاق الحالي في القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عُقدت في دكار، عاصمة السنغال عام ٢٠٠٨ ليكون الميثاق الجديد عماد العمل الإسلامي المستقبلي بما يتوافق مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

وتنفرد المنظمة بشرف كونها جامعة كلمة الأمة وممثلة المسلمين وتناصر القضايا التي تهم ما يزيد على مليار ونصف المليار مسلم في مختلف أنحاء العالم. وترتبط المنظمة بعلاقات تشاور وتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية بهدف حماية المصالح الحيوية للمسلمين، والعمل على تسوية النزاعات والصراعات التي تكون الدول الأعضاء طرفًا فيها. واتخذت المنظمة خطوات عديدة للدفاع عن القيم الحقيقية للإسلام والمسلمين وإزالة المفاهيم والتصورات الخاطئة، كما ساهمت بفاعلية في مواجهة ممارسات التمييز ضد المسلمين بجميع صورها.

تواجه الدول الأعضاء في المنظمة تحديات متعددة في القرن الحادي والعشرين. ومن أجل معالجة هذه التحديات، وضعت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في مكة المكرمة في ديسمبر ٢٠٠٥ خطة على هيئة برنامج عمل عشري يهدف إلى تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، استُكملت عملية تنفيذ مضامين برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي بنجاح. وقامت المنظمة بصياغة برنامجٍ جديدٍ للعشرية القادمة الممتدة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٥.

ويستند برنامج العمل الجديد إلى أحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، ويتضمن ١٨ مجالاً من المجالات ذات الأولوية و١٠٧ أهداف. وتشمل هذه المجالاتُ قضايا السلم والأمن، وفلسطين والقدس الشريف، والتخفيف من حدة الفقر، ومكافحة الإرهاب، والاستثمار وتمويل المشاريع، والأمن الغذائي، والعلوم والتكنولوجيا، وتغيّر المناخ، والتنمية المستدامة، والوسطية، والثقافة والتناغم بين الأديان، وتمكين المرأة، والعمل الإسلامي المشترك في المجال الإنساني، وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وغيرها.

ومن أهم أجهزة المنظمة؛ القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية، والأمانة العامة، بالإضافة إلى لجنة القدس وثلاث لجان دائمة تُعنى بالعلوم والتكنولوجيا، والاقتصاد والتجارة، والإعلام والثقافة. وهناك أيضاً مؤسسات متخصصة تعمل تحت لواء المنظمة، ومنها البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). وتؤدي الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أيضاً دوراً حيوياً وتكميلياً من خلال العمل في شتى المجالات.

منظمة التعاون الإسلامي
OIC - OCI

الدفاع عن القضية الفلسطينية • تعزيز الثقافة الإسلامية
تشجيع الحوار بين الحضارات والأديان
تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري
تعزيز حقوق الإنسان • حماية حقوق الأقليات المسلمة • مكافحة الإرهاب
مكافحة الفقر • الحفاظ على التراث الإسلامي
تحقيق التنمية الاقتصادية والتجارية
التضامن الإسلامي المشترك • العلوم والتكنولوجيا
تعزيز العلاقات الدولية

منظمة التعاون الإسلامي
OIC - OCI